دولة ليبيـا

مجلس التخطيط الوطني

رؤية ليبيا 2040

التقارير القطاعية

فهرس

م	القطاع	رقم الصفحة
1	الاقتصاد	3
2	الامن الوطني	58
3	البيئة	92
4	التنمية البشرية والتعليم	110
5	الثقافة والعلوم	132
6	الصحة	165

قطاع الاقتصاد

مقدمة عامة

- أدت التطورات الاقتصادية التي أفرزتها توجهات العولمة، وانحسار الجغرافيا السياسية والثقافية، ثم الجغرافيا الاقتصادية، بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات، وسهولة الحركة والانتقال للخدمات والبضائع والأفراد بين مناطق العالم المختلفة، إلى جعل مطالب التنمية والإصلاح في الدول النامية ضرورات عالمية ملحة خصوصا بسبب القلق المتزايد مما أنتجته الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول، بما فيها من أمية وفقر وبطالة وتهديد للأمن والاستقرار، وعدم كفاية معدلات النمو الاقتصادي المحققة، وانتشار الفساد على المستويين المؤسسي والحكومي، الأمر الذي شكل ضغطا متزايداً على هذه الدول لترتيب أوضاعها الداخلية حتى تتمكن من الالتحاق بركب الاقتصاد العالمي، وتجنب خطر البقاء خارج الإطار الفعال، والتعرض إلى المزيد من التهميش والإقصاء.
- أصبح الاندماج في ركب الاقتصاد العالمي أمراً واقعا ولم يأت نتيجة اختيار أو قرار سياسي أو اقتصادي، ولذا يجب التعامل معه ومحاولة الاستفادة من آثاره الإيجابية، إذ تمكن الاستفادة من الفرص التي تتيحها حرية انتقال رؤوس الأموال، والمعرفة التقنية والمعلومات، في نقل التقنية وتوطينها وتطوير الهياكل الإنتاجية داخل الاقتصاد الوطني، حيث أصبح الأخذ بمتطلبات العلم والمعرفة من الأمور المهمة والمؤثرة في عملية المنافسة الدولية.
- يتجه الاقتصاد العالمي شيئا فشيئا نحو ما يسمى بالاقتصاد المعرفي، الذي تعتبر المعلوماتية أهم ركائزه، وقد صاحب ذلك تغيرات اجتماعية جعلت البعض يسمى المجتمعات القادمة مجتمعات المعلومات، وقد اعتبرت هذه التحولات بمثابة ثورة جديدة في تاريخ الإنسانية بعد كل من الثورة الزراعية والثورة الصناعية، وكان من أهم مظاهر هذه الثورة في مجال العلاقات الاقتصادية زيادة اعتماد النمو الاقتصادي والاجتماعي على المعرفة، وتعاظم الطلب على اليد العاملة المعرفية، والاهتمام الكبير بحماية الملكية الفكرية، وعقد الاتفاقية الخاصة بالتجارة في الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية، بالإضافة إلى اعتبار المعرفة من الأصول الأساسية المهمة للدول، وعنصرا فعالا من عناصر الإنتاج، بل ومصدرا مهما للثروة.

- عند محاولة رصد آثار الثروة النفطية المتراكمة على التنمية، في البلدان المصدرة للنفط، نجد أنها مسؤولة عن عرقلة النمو الطويل الأمد لاقتصاديات هذه البلدان وذلك بتأثيرها السلبي على قدرتها على تنويع هياكلها الإنتاجية، وتطوير صناعاتها التحويلية، وإنتاج وتصدير سلع أخرى غير النفط، فتدفق الإيرادات النفطية أدى إلى رفع مستوى الأسعار وأثر على قدرة السلع المنتجة محلياً، المحدودة أصلاً، على المنافسة، وبالتالي شهدت هذه البلدان ضموراً في طاقتها الإنتاجية وهبوطا في مستوى نموها وبالتالي تخلفها عن ركب الاقتصاد العالمي. غير أنه تجب الإشارة إلى أن وجود النفط في دولة نامية يعتبر عاملاً قوياً يساعد على تحقيق التنمية لكونه مصدراً رئيساً لتمويل المشروعات التنموية على مختلف أشكالها، وهو مصدر مضمون لا يخضع لأي قرارات خارجية، ويجنب الدولة الوقوع في المديونية الدولية وتكلفتها المالية والسياسية، طالما أن لدى الدولة القدرة والإرادة على استغلال هذه الموارد النفطية لتمويل التنمية وليس لأغراض أخرى غير تنموية.
- ساهم سوء استغلال الموارد النفطية أيضا في نشر ثقافة الاستهلاك، وقتل روح المبادرة والإبداع لدى المواطنين وبالتالي تعاني هذه المجتمعات من نمو ما يسمى بالعقلية الاستهلاكية، ومع ظهور العولمة، وما صاحبها من انفتاح اقتصادي وثقافي وإعلامي، تحولت أسواق هذه الدول إلى مجرد أسواق استهلاكية للسلع التي أغرقتها بها الشركات العابرة للحدود في ظل سيطرة هذه الشركات على وسائل الإعلام والكم الهائل من الإعلانات التجارية والبرامج والأفلام التي أثرت ليس في أنماط الاستهلاك فحسب بل حتى في أنماط حياة وشخصية الأفراد.
- وقد أدى هذا الوضع إلى خلق عقلية التواكل لدى المواطنين، واعتمادهم على الدولة في كافة مناحي حياتهم دون تقديم ما يقابل ذلك من جهد خدمي أو إنتاجي حتى بلغ مستوى انخراط المجتمع في العمل والإنتاج وخلق الثروة حده الأدنى، وانصب اهتمام الغالبية العظمى على كيفية توزيع الريع واستخدامه.
- أوضحت التجارب التنموية للدول النفطية أن مجرد توافر التمويل للتنمية شرط ضروري لكنه ليس كافيا، وأن على هذه الدول إن أرادت التحول من النمط الريعي التوزيعي إلى النمط المنتج، وأن تحول مجتمعاتها من مجتمعات مستهلكة إلى مجتمعات منتجة، أن تضع إستراتيجيات تنموية شاملة مبنية على رؤية مستقبلية استشرافية ترتكز على العنصر البشري وتعتبره ركيزتها الأساسية، حتى يتحول إلى عنصر منتج وفاعل في العملية التنموية.
- يجد المتتبع لمسيرة التنمية والتخطيط في ليبيا أن الدولة الليبية منذ نشأتها اعتمدت ونفذت العديد من خطط وميزانيات التنمية بداية بالخطة الخمسية الأولى في العهد الملكي، 1963-1968، التي ركزت بالدرجة الأولى على البنية الأساسية، ثم الخطة الخمسية الثانية 1969-

1974 التي تم ايقافها بسبب انقلاب عام 1969 ولم تنفذ إلا لمدة نصف سنة، ثم توقف العمل التنموي لمدة 4 سنوات توالت بعد ذلك خطط التنمية، فكانت الخطة الثلاثية 1973-1975 ونفذت، والخطة الخمسية الثالثة 1976-1980 ونفذت، ثم الخطة الخمسية الرابعة 1981-1985 التي توقف تنفيذها مع بداية السنة الثانية بحجة تأثر البلاد بالأزمة العالمية وانخفاض أسعار النفط آنذاك.

- ومنذ ذلك التاريخ، 1986، لم توضع أي خطة اقتصادية متكاملة، بالرغم من تعدد وكثرة الأجهزة الإدارية والتخطيطية، إذ لم تكن التنمية الاقتصادية بمفهومها العلمي الحديث الشامل من أولويات النظام السابق بعد عام 1986 رغم محاولات بعض الوطنيين من متخذي القرار إيجاد خطة تنمية حقيقية بشكل أو بآخر، حيث تم اقتراح وتقديم الكثير من المشاريع والخطط التنموية الجادة ولكن لم يتم اعتماد ولا تنفيذ أي منها، فعلى سبيل المثال هناك البرنامج التنموي الثلاثي 1992- 1994، ومشروع الخطة التنموية الخمسية 2001-2005، والبرنامج التنموي الخماسي 2008-2012،
- استمر الوضع الاقتصادي على ما هو عليه ولم يتم العمل بالتخطيط العلمي المبرمج رغم التطور الكبير الذي طال مفاهيم ونظريات التخطيط الإستراتيجي الاقتصادي، وأساليب العمل الإداري، وثورة المعلومات والانترنت، وتوجهات العولمة، وغيرها من المستجدات على الساحة العالمية، إذ تبين أنه لم تكن هناك نية جادة لدخول مجال التخطيط التنموي الحقيقي المؤسس علميا، وكبديل تم اعتماد أسلوب العمل بالميزانيات التنموية السنوية خلال الفترة 1986-2010 وهي ميزانيات وضعت بشكل عشوائي غير مدروس وكانت مركزة على حل المختنقات القائمة بالمشاريع التنموية التي لم تنجز وما صاحبها من سوء إدارة وسوء تخطيط وتخلف الأساليب وتفشي كافة مظاهر الفوضى والفساد.
- وبالتالي فإن المتتبع للتطورات التي طرأت على البيئة الاقتصادية في ليبيا خلال العقود الماضية يجد نفسه عاجزا عن تفسير سلوك الدولة الليبية والسياسات الاقتصادية التي تطبقها. إذ لا توجد سياسة اقتصادية معلنة واضحة المعالم والأهداف، وهذا أمر يرجع إلى عدم وضوح الرؤية حول الكثير من الأمور والقضايا المهمة المتعلقة بالاقتصاد الليبي بشكل عام. فطبيعة النظام الاقتصادي، ومدى وحدود دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والأطر القانونية السائدة، والملامح الأساسية للأنشطة الاقتصادية المسموح بمزاولتها، وحركة عناصر الإنتاج، وغيرها من الجوانب المهمة الأخرى التي تكون في مجموعها بنيان النظام الاقتصادي وتعكس سياساته، أمور كانت غامضة وكان موقف الدولة منها مترددا. والغموض والتردد بشأن هذه القضايا لهما انعكاسات سلبية بالغة الخطورة على الأوضاع

الاقتصـــادية بشـــكل عام، وهما يؤديان إلى تفكك الأســـواق وزيادة حدة ما يظهر بها من تشوهات نتيجة لهذا التفكك، ويصبح تصحيحها أعلى تكلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً.

الأداء العام للاقتصاد

- لم يبرز طوال العقود الماضـية قطاع يقود النمو الاقتصـادي يكون متوافقاً والمقدرات المتاحة بالاقتصـــاد الليبي ويعكس هويته الحقيقية غير قطاع النفط. وظل قطاع النفط القطاع المهيمن كمصـدر للدخل وسـلعة التصـدير الرئيسـية رغم كون النفط موردا طبيعيا ناضـبا تتعرض أســـعاره والكميات المنتجة والمصـــدرة منه لمتغيرات دولية لا تلعب فيها ليبيا دوراً رئيسياً. كما أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى لم تفرز اقتصاداً واضح الهوية، أو تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستدامة بل كانت التنمية تولدّ اقتصادا يعج بالمشاكل والتشـوهات ويقوم فيه القطاع غير الرسـمي بدور كبير في توفير السـلع والخدمات وتوفير فرص عمل، تدنت في ظله مسـتويات المعيشـة لمعظم أفراد المجتمع، وكانت المشـروعات التي تم تنفذها، قد نُفذت بشكل عشوائي، وغير مترابطة، ووفقاً لتصور محدد ولا تعكس هوية واضحة للاقتصاد الليبي، ولا تحقق اهدافه.
- ويعد اكتشاف النفط، وبدء إنتاجه بكميات تجارية وتصديره، نقطة تحول مهمة في الاقتصاد الليبي، إذ انتقل من أحد أفقر الاقتصادات في العالم آنذاك، لا يمتلك أية مقومات لتحقيق نمو مستديم، إلى اقتصاد ذي وفرة في رأس المال تمكن من تمويل التنمية، وتطوير الاقتصاد، وإحداث تغيرات رئيسية في هيكله. غير أنه بالرغم من هذه الوفرة المالية، كان الاقتصاد الليبي يعاني من ندرة في الموارد البشرية المدربة، ولا يزال الاقتصاد الليبي إلى الآن يعاني من اختلال هيكلي واضح متمثل في الاعتماد على قطاع واحد فقط كما سبقت الاشارة، إذ يساهم قطاع النفط بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل ايرادات النفط الخام 93% من الإيرادات العامة، و95% من عائدات الصادرات. بعبارة أخرى، فإنه على الرغم من أن جميع خطط التنمية وبرامج الاستثمار، خلال العقود السابقة، استهدفت تقليل الاعتماد على النفط وتطوير قطاعات أخرى، وخلق موارد بديلة تنوع مصادر النمو والدخل، فإن ذلك لم يتحقق وما زال الاقتصاد الليبي يعد واحداً من أقل الاقتصادات تنوعا في العالم.
- كان أمرا طبيعيا أن يضطلع القطاع العام بدور رئيس في عملية التنمية، نظرا لملكية الدولة للموارد النفطية من جهة ونظرا للتوجهات الاشتراكية التي كانت سائدة من جهة اخرى، من خلال الاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتوسع في انتاج السلع والخدمات على حساب القطاع الخاص الذي تم تجميده بشكل كلي والاعتماد على القطاع العام بصورة تامة في أواخر السبعينيات، وباستخدام مؤشر الأهمية النسبية للاستثمارات التي قام بها كل من القطاعين،

نجد أن القطاع العام استأثر بنحو 86% من حجم الاستثمارات الكلية، بل إن مساهماته تجاوزت هذا المتوسط في بعض القطاعات، فقد بلغت 98% في قطاع الصناعة، و93% في قطاع الزراعة، بل بلغت 100% في قطاع الخدمات. وترتب على الاعتماد الكلي على القطاع العام في تنفيذ البرامج الاستثمارية، عدم قدرة السياسة الاقتصادية في ليبيا على تجنيب النشاطات غير النفطية آثار التقلبات التي تتعرض لها أسعار النفط، حيث انعكست تقلبات أسعار النفط في معدلات النمو المحققة للقطاعات غير النفطية.

- لجأت الدولة في إدارة الطلب الكلي إلى استخدام السياسة المالية وحدها، واعتمدت في ذلك سياسة مالية انكماشية من خلال تثبيت المرتبات والأجور في القطاع العام في إطار قانون 15 لسنة 1981، مع التوسع في الاستقطاعات وتقليص المزايا، وتكثيف جهود التحصيل الضريبي وإدخال بعض الإصلاح في التشريع الضريبي. وقد ساعدت هذه الإجراءات بالفعل في خفض عجز الموازنة وفي احتواء جزئي للتضخم، ولكن هذه الجهود كانت على حساب النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، حيث أغفلت الدولة اللجوء إلى ترشيد الإنفاق الحكومي وتخفيض غير المنتج منه في سياستها المالية، بل قامت في بعض السنوات بزيادة عرض النقود من خلال اتباع سياسة التمويل التضخمي في وقت كانت الأسعار ترتفع، كما لم تستفد الخزينة العامة للدولة بدرجة تذكر من عائدات استثماراتها في الداخل والخارج لأسباب تتعلق بتوجيه الاستثمارات تنفيذاً وتشغيلاً تبعاً لتوجهات سياسية، فتحمل التحصيل الضريبي كل العبء في سياسة إدارة الطلب مما أدى إلى النتائج السلبية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي.
- تبين من خلال دراسة التغيرات التي شهدها هيكل الاقتصاد الليبي، بقاء مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات منخفضة. فقد بلغ متوسط مساهمة قطاع الزراعة خلال الفترة الماضية 2.7%، أما مساهمة قطاع الصناعة التحويلية فقد بلغت في المتوسط 2.2% خلال نفس الفترة، فيما بلغت مساهمة قطاع الخدمة العامة في المتوسط 22.5%، وهذا يوضح جانبا آخر من الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الليبي. وتميزت معدلات النمو المحققة للقطاعات غير النفطية بانخفاضها كذلك، حيث بلغ معدل النمو بقطاع الزراعة 1.5%، وبقطاع الصناعة 0.4%، بينما بلغ معدل النمو لقطاع الخدمات العامة 4.0%، كما تميزت هذه المعدلات بالتقلب الشديد.
- بلغ متوسط الإنفاق الاستثماري في القطاعات غير النفطية خلال الفترة الماضية حوالى 17% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، مما يعكس انخفاض حجم هذه الاستثمارات نسبة إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، ويشير إلى أن الاقتصاد الليبي يعاني من انخفاض واضح في إنتاجية رؤوس الأموال المستثمرة في القطاعات غير النفطية، الأمر الذي يعكس بدوره عدداً من المشاكل تتمثل في سوء الاستخدام لمختلف الموارد، وارتفاع تكاليف الإنتاج مع

انخفاض في جودة المنتجات، ونقص في الكميات المتاحة منها بل واختفائها في كثير من الأحيان مما يؤدي لظهور السوق الموازية فيها، وغير ذلك من المشاكل التي تصاحب هيمنة الدولة على الأنشطة الاقتصادية.

- أوضحت الإحصائيات انخفاض إنتاجية عنصر العمل في القطاعات غير النفطية، وتحقق معدل نمو سلبي في إنتاجية العمل بنحو 2- % خلال الفترة الماضية. كما يعاني الاقتصاد الليبي أيضا من ارتفاع في معدل البطالة وتزايد في حدتها خلال السنوات الماضية، حيث أوضحت إحدي الدراسات أن معدل البطالة في الاقتصاد الليبي وصل إلى 17.3% في عام 2003، بل أن بعض الدراسات الأخرى تشير إلى أن معدل البطالة يصل إلى ما بين 25% - 33% من القوى العاملة خلال العقدين الاخيرين.
- ترجع مشكلة البطالة في الاقتصاد الليبي إلى عدم قدرة القطاع الإنتاجي والخدمي على استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، إما لعدم توافق مخرجات النظام التعليمي مع احتياجات سوق العمل، بالنسبة للعاطلين من خرجي الجامعات والمعاهد العليا، أو للجمود الذي يعاني منه القطاع الإنتاجي وعدم قدرته على خلق فرص عمل، أو ما يعرف بالبطالة الهيكلية. بالإضافة إلى البطالة المقنعة الناتجة عن تشغيل أعداد كبيرة من العاملين في بعض القطاعات بما يتجاوز الاحتياجات التشغيلية الفعلية، نتيجة لافتقار هذه القطاعات لهياكل تنظيمية واضحة وملاك وظيفي معتمد، أو نتيجة لعدم تقيد هذه القطاعات بالملاكات المعتمدة بالنسبة لتلك القطاعات التى تمتلك مثل هذه الملاكات.
- تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة عوامل في الهيكل السكاني تجعلنا نتوقع زيادة حدة مشكلة البطالة في المستقبل إن لم توضع الحلول المناسبة، حيث تبلغ نسبة السكان ممن تقل أعمارهم عن العشرين نحو 50% من الإجمالي ويتوقع دخولهم لسوق العمل عما قريب، كما أن معدل الزيادة السنوية في القوى العاملة يعد معدلا مرتفعا حيث يبلغ 3.3%. من جهة أخرى من المتوقع، مع ما يشهده المجتمع الليبي من تطورات في العديد من النواحي، أن ترتفع نسبة مساهمة المرأة في المجموع الكلي للقوى العاملة، مما سيرفع من مشكلة البطالة خلال الفترة المقبلة.
- توضح دراسة حول هيكل التوظف بالاقتصاد الليبي أن النسبة الأكبر من الاستخدام كانت في القطاع العام حيث بلغت نسبة الاستخدام فيه حوالي 51% من الإجمالي خلال الفترة الماضية. وتعود هذه النسبة المرتفعة إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي ومحدودية الفرص المتاحة في القطاع الخاص، وعدم انتشار المبادرات الفردية نظرا لانتشار ثقافة الاعتماد على الدولة لتوفير مجالات للتوظيف وأمان الوظيفة العامة، على الرغم من انخفاض المرتبات بل وتثبيتها

منذ أكثر من عقدين ونصف. أما عن مساهمة القطاع الصناعي في توفير فرص العمل فقد بلغت 13.3%، وتناقصت مساهمة القطاع الزراعي لتصل إلى 6.8%، وعلى الرغم تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في السنوات الأخيرة فإن سوق العمل الليبي لا يزال يضم أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية بالرغم من انخفاض نسبة تشغيل العمالة الأجنبية إلى 13%.

- هناك حاجة واضحة لتطوير البنية التحتية من خلال برنامج واسع للصيانة، وكذلك العمل على تنفيذ المزيد من مشاريع البني التحتية، خاصة فيما يتعلق بالطرق والمواصلات والمياه والصرف الصحي، التي توقفت إثر المقاطعة التي فرضت على ليبيا من الولايات المتحدة، والعقوبات التي فرضت من قبل الأمم المتحدة.
- بالنظر في آليات وأسلوب تنفيذ مشروعات التنمية في ليبيا خلال الفترة الماضية خاصة المشروعات المتعلقة بالبنية التحتية، يتبين أن التنفيذ يبدأ دون الالتزام بمنظومة الإجراءات والسياسات المحددة والتي من أهمها بناء وتطوير الهياكل والمؤسسات الإدارية الكفؤة والقادرة على الإشراف على التنفيذ ومتابعة إدارة المشروعات التي يتم تنفيذها، كما لوحظ تعدد الأجهزة المسؤولة عن تنفيذ مشروعات لنفس القطاع (نفس النوع من المشروعات)، فعلى سبيل المثال تتوزع مسؤولية تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق بين عدة جهات وأجهزة تنفيذية (جهاز تنفيذ مشروعات الإسكان والمرافق – وجهاز تنمية وتطوير المباني الإدارية – والمؤسسة العامة للإسكان – وأجهزة تطوير مدينة طرابلس، بنغازي....الخ)، وهذا الأمر أدى إلى تداخل الاختصاصات وغياب التنسيق وشيوع المسؤولية، مما يترتب عليه عدم القدرة على تقويم ومتابعة التنفيذ وفشل وتوقف الكثير من تلك المشاريع.
- تعجز الوفرة المالية بمفردها عن ضمان آمن لأي برنامج تنموي في الاقتصاد الليبي، حيث من الممكن أن يعترض العملية التنموية عدد من المعوقات مثل محدودية القدرة الاستيعابية بسبب الضآلة النسبية في عدد السكان، وما يترتب عنها من نقص مزمن في الأيدي العاملة المحلية كماً ونوعاً، إضافة إلى اتساع الرقعة الجغرافية، والتشتت السكاني، وما ينجم عن تلك المعوقات من تكاليف إضافية في سياق قيام الدولة بدور أكبر لتحقيق تنمية مكانية متوازنة.

إن قراءة أولية للبيانات المتاحة عن الإنفاق التنموي في مجال البنية التحتية والواقع القائم تبين مايلي:-

1. وجود انخفاض واضح في مستوى ونوعية البنية الأساسية القائمة بمعظم المدن والمناطق، الأمر الذي يستدعي وضعها ضمن أولويات برامج الحكومة للفترة القادمة
2. وجود تدنٍ في مستوى الحياة النوعية للسكان بسبب التدني الواضح في متطلبات الحياة من مياه وصرف صحي ومواصلات مقبولة وطرق مرصوفة

وغيرها من أساسيات البنية التحتية، هذا الوضع أثّر سلباً على جودة ونوعية رأس المال البشري.

3. التباين الواضح في الأوضاع القائمة لواقع البرامج التنموية بين المناطق والحاجة الماسة إلى ضرورة تحقيق تنمية مكانية متوازنة وعادلة.
4. بالنظر إلى توزيع مخصصات أخر برنامج تنموي معتمد وبدء في تنفيذه، نجد أن الجزء الأكبر من هذه المخصصات (ما نسبته 82.0%) تم توجيهه نحو قطاعات البنية التحتية الأساسية، والأمر في حاجة إلى إعادة دراسة وفحص قبل الشروع في إعادة التعاقد على الأسس السابقة التي يشوبها العديد من التشوه والقصور.
5. أدت حرب التحرير إلى إحداث دمار واضح في الكثير من مكونات البنية التحتية الأساسية في الكثير من المدن التي كانت تحت وطأة القصف والتدمير، الأمر الذي يتطلب إقرار الأولوية للإنفاق على صيانة وإعادة إعمار ما تم تدميره.

- يعاني الليبيون من تدني مستويات الدخل، وانخفاض مستوى الرفاه الاقتصادي للكثير من الأفراد والأسر، ممن صاروا عند حدّ الفقر، ويرجع ذلك إلى سوء الإدارة المالية للدولة، وإلى الجمود الذي أعترى المرتبات لفترة طويلة في ظل ما كان يُعرف بالقانون رقم (15) لسنة 1981م، واللجوء إلى اتباع سياسات الدولة الراعية، التي تتكفل بتوفير السلع والخدمات وفرص العمل، وكذلك اتباع سياسات الدعم العيني للسلع، وما صاحبه من تسرب في الدعم ومن ثم عدم تحقيقه لمستهدفاته.
- على الرغم من اتخاذ خطوات مبدئية بصدد توفير ضمانات وحوافز للمستثمر الأجنبي، فإن هذه التدفقات لا تزال محدودة الحجم، حيث لم تتعد 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تتركز في قطاع واحد وهو النفط والغاز الذي بلغ نصيبه من تلك التدفقات 80%، فيما تحصلت سائر القطاعات غير النفطية على النسبة المحدودة المتبقية.
- عانى الاقتصاد الليبي خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي من تضخم واضح، ففي دراسة عن ظاهرة التضخم في ليبيا تبين أن معدل الزيادة السنوي في الأسعار قد بلغ 6.8% خلال الفترة 1980–1990، حيث وصل الرقم القياسي للأسعار باستخدام عام 1980 كسنة أساس إلى 192.4% في عام 1990. أما عن الفترة من 1991– 1997 فقد بلغ معدل الزيادة 21.4% سنويا، وقد أُرجعت أسباب التضخم إلى مجموعة من الأسباب يتعلق بعضها بجانب الطلب ومنها ما يتعلق بتطبيق سياسة التمويل بالعجز، وتزايد حجم الدين العام ونسبة الاستهلاك إلى الناتج القومي وكذلك عرض النقود، وهناك أيضا أسباب تتتعلق بجانب العرض

مثل انخفاض معدلات التشغيل في العديد من المصانع، بسبب الحظر الاقتصادي الذي واجهته البلاد خلال تلك الفترة. وقد عولج هذا التضخم من خلال تخفيض حاد في الإنفاق العام ما أدى إلى حدوث انكماش كبير في النشاط الاقتصادي.

- حاولت ليبيا خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام، وذلك في إطار تحولها نحو تشجيع المبادرات الفردية، والدفع بالقطاع الخاص لزيادة مساهمته في الأنشطة الاقتصادية. وقد بدأ هذا الاتجاه بصدور عدد من القوانين التي فتحت العديد من المجالات للقطاع الخاص لممارسة نشاطه فيها بعد أن كانت مقصورة على المنشآت العامة، وتميز أسلوب التخصيص المتبع بنقل ملكية بعض المؤسسات العامة إلى مجموع العاملين بها دون القيام بإصلاح الخلل في الهياكل الادارية والتمويلية بهذه المؤسسات، كما لم يطرأ أي تغيير في نمط الإدارة الأمر الذي نجم عنه استمرار معاناة وتدني أداء هذه المؤسسات بالرغم من خصخصتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختيار لم تفرضه ظروف تزايد عجز ميزان المدفوعات أو تزايد مديونية الدولة أو غيرها من الأسباب التي دفعت العديد من الدول إلى الخصخصة، بل كان نتيجة معطيات داخلية تهدف في حقيقتها إلى تنفيذ بعض التوجهات الاقتصادية للنظام السابق وإن كان ظاهرها يهدف إلى تأمين المزيد من الموارد المحلية، وتصحيح الاختلالات في المؤسسات الإنتاجية والخدمية.
- يمتاز الاقتصاد الليبي بتحقيقه لفائض في ميزان مدفوعاته ومن المنتظر أن يزداد هذا الفائض كثيراً بالنظر للاحتياطات الهائلة من النفط والغاز المتوقع اكتشافها، حيث قدرت الاحتياطيات غير المكتشفة بحوالي 20% من الاحتياطات المعروفة حاليا. وسوف يوفر هذا الفائض مصدرا لتمويل تنمية القطاعات غير النفطية، غير أن التحدي الرئيسي الذي يواجه ليبيا هو تحقيق تنمية مستدامة في تلك القطاعات.
- تنامي ظاهرة الأنشطة الاقتصادية خارج القطاع الرسمي، حيث تُقدر نسبة النشاط بالقطاع غير الرسمي بحوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرغم من مساهمته في معالجة الكثير من المختنقات المترتبة على السياسات الاقتصادية والتوجهات العامة التي كانت سائدة، فإن له آثار سلبية من أهمها الممارسات غير القانونية ذات الأثر المباشر على الدخل والإنتاج، وصعوبة تطبيق أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه الموارد. وتجدر ملاحظة أن بعض مؤسسات القطاع غير الرسمي تفضل العمل دون تسجيل أو دون ترخيص بهدف التهرب من الامتثال للوائح والنظم بما يساعدها على تخفيض تكاليف إنتاجها.

السياسات الاقتصادية

- تعتبر السياسات الاقتصادية جزءا من السياسة العامة للدولة، تتمثل في تصرفات الدولة ومؤسساتها العامة المعنية بشؤون إدارة الاقتصاد لأجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة من خلال القيام بوظائف من شأنها أن تؤثر على الاقتصاد ومسيرته. والسياسات الاقتصادية يتم حصرها عادة في السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، وإن كانت هناك سياسات أخرى مساعدة مثل سياسة الاستخدام وسياسة الاستثمار، ونورد فيما يلي الوضع الراهن لهذه السياسات في الاقتصاد الليبي.

السياسة النقدية

- السياسة النقدية هي العملية التي يقوم بها المصرف المركزي للتحكم في عرض النقود في البلد أو التأثير عليه من خلال استخدامه لأدوات معينة تعرف بأدوات السياسة النقدية. ولذلك فالسياسة النقدية مجالها هو الجهاز المصرفي.
- يمكن إجمال التغيرات التي طرأت على الجهاز المصرفي في عاملين رئيسين هما، التغير في الملكية، والتغير في الإدارة. فقد أدى تأميم المصارف إلى تكريس الوضع الاحتكاري للمصارف، وجعلها كلها كما لو كانت مصرفا واحدا، ما مكّن مصرف ليبيا المركزي، بصفته المالك للمصارف، بأن يصدر تعليماته لهذه المصارف بشكل مباشر، كأنها إحدى إداراته، وجعله في غنى عن استخدام أي من وسائل السياسة النقدية المعروفة. كما حدد للمصارف حجم ونوع وتكلفة الائتمان، وقد أدى هذا الوضع إلى تعطيل القدرات الكامنة لإدارات المصارف، وحرمها من اتخاذ مبادرات نابعة من وجهة نظر المصرف الذاتية، بالإضافة إلى ذلك يحمل المصرف المركزي بمهام خارج نطاق عمله الأصلي، الذي قد لا يكون مستعدا أو قادرا على القيام بها. إن أسلوب تعيين الإدارات العليا للمصارف قد يحد أيضا من قدرة هذه الإدارات على الحركة، حيث تظل ملزمة بقرارات جمعياتها العمومية التي تمثلها وزارة المالية ومصرف ليبيا المركزي، وتصبح مجالس الادارة للمصارف أدوات تنفيذية للدولة. أما بالنسبة للإدارات الداخلية للمصارف، فتعاني هي الأخرى من مشاكل كثيرة، منها نقص التأهيل والتدريب الكافي لموظفي المصارف، وكذلك غياب الحوافز المالية والمادية التي تشجع على العمل.
- جعلت ملكية الدولة للجهاز المصرفي المصارفَ إحدى مجالات التوظيف بغض النظر عن العدد الأمثل من الموظفين الذين تحتاجهم هذه المؤسسات، مما أدى إلى تضخم عدد العاملين بها كغيرها من مؤسسات القطاع العام. وعلى أي حال، فإن الوضع الاقتصادي لم يساعد إدارة المصارف على المبادرة في ولوج مجالات للاستثمار قد تحوطها بعض المجازفة، كما أن عدم توافر ضمانات كافية ومقبولة يحد من فرص منح القروض، وقد يعرض المصارف لانكشاف وضعها نتيجة لتعثر القروض التي تمنحها.

- وأداء الجهاز المصرفي دون المستوى المطلوب، إذ يلاحظ ارتفاع حجم السيولة المصرفية، (انظر الجدول رقم (1))، مما يدل على صعوبة استخدام موارد المصارف بطريقة كفوءة، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات المصرفية. ولعل أحد المؤشرات على ذلك هو ارتفاع نسبة العملة لدى الجمهور إلى الودائع تحت الطلب، وكذلك انخفاض نسبة الودائع الزمنية إلى الودائع تحت الطلب.

الجدول رقم (1)

السيولة وفائض السيولة لدى المصارف التجارية في ليبيا

في نهاية	السيولة لدى المصارف	نسبة السيولة المطلوبة قانوناً	الفائض عن السيولة (بملايين الدنانير)
2000	2435.4	1119.5	1316.0
2001	2511.1	1229.9	1281.2
2002	2601.1	1273.7	1327.4
2003	3265.1	1418.4	1846.7
2004	6392.9	1621.8	4771.1
2005	9083.4	2076.2	7007.2
2006	11602.1	2616.9	8985.2
2007	18777.4	3723.7	15053.7
2008	33393.7	10426.5	22967.2
2009	39545.3	12202.0	27343.3

2010	44987.3	13848.7	31138.6
2011	47513.2	14692.7	32820.5

نسـبة السـيولة 25.0% من الخصـوم الإيداعية والاقتراض من المصـارف ابتداءً من 2008. ونسـبة السيولة 15.0% من الخصوم الايداعية والاقتراض من المصارف حتى نهاية 2007.

- لا توجد تطورات كبيرة في نوعية الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية، على الرغم من كبر حجمها، ومرور فترة طويلة تكفي لاكتسابها خبرات ومهارات في مجال العمل المصرفي. فالمصارف التجارية ما زالت تعاني من قصور في الأداء سواء في مجال الخدمات المصرفية، أو استغلال مواردها بشكل كفوء. وقد يعود ذلك القصور إلى عوامل داخلية تتعلق بإدارة المصارف ذاتها، وقد يكون مرجع ذلك إلى البيئة الاقتصادية والتشريعية التي تعمل فيها المصارف. وعلى هذا الأساس يتعين التفكير في طرح بدائل أخرى من أجل العمل على تطوير أداء المصارف التجارية.
- يمكننا القول بأنه لا يمكن مناقشة أي سياسة اقتصادية بمعزل عن الإطار المؤسسي والنظام الاقتصادي الذي تعمل فيه. فأغلب النظام المصرفي في ليبيا مملوك للدولة. ولم يُسمح للقطاع الخاص بممارسة النشاط المصرفي إلا بشكل محدود، فالمصرف المركزي يتمتع بوضع احتكاري يمكنه من السيطرة على الجهاز المصرفي في البلاد، ويجعله يتدخل مباشرة عن طريق إصدار تعليماته للمصارف للتأثير على حجم النقود والائتمان في الاقتصاد، وقد ساعده على ذلك قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005 الذي فصّلت بعض مواده في الكيفية التي يمكن أن يتدخل بها المصرف المركزي لتحديد حجم ونوعية الائتمان الممنوح من المصارف. ولذلك لم يقم المصرف المركزي بتغيير معدل الاحتياطي المطلوب على الودائع منذ 1966 إلا في سنة 2007 وبطريقة يشوبها القصور، كما أنه لم يتغير سعر الخصم منذ ذلك الوقت إلا في سنة 2004، حيث خُفض من 5% إلى 4%، ثم خفض إلى 3% في سنة 2009، وظلت أسعار الفائدة ثابتة لفترة طويلة ولم يتم تعديلها إلا في عام 2004، وبعد صدور القانون رقم 1 لسنة 2005 أعطيت للمصارف التجارية حرية تحديد سعر الفائدة.
- انحصرت وسيلة المصرف في إدارة السياسة النقدية في التعامل في بعض أوراق الخزانة، وبعض التوجيهات الأخرى. وبصفة عامة كانت السياسة النقدية غير فعالة، حيث كانت سياسة الانغلاق هي الطابع الغالب على السياسة الاقتصادية مما حدّ من قدرة للمصرف المركزي في التحكم في كمية النقود والائتمان، وظل التوسع النقدي السمة الغالبة للسياسة النقدية خلال

الفترة الماضية مدفوعا بالتوسع في الإنفاق العام، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الحقيقية للدينار الليبي، حيث استمر عرض النقود يزداد بمعدلات تفوق نمو الناتج الحلي الاجمالي الحقيقي الأمر الذي رتب ضغوطا تضخمية، وفي السنوات الاخيرة (منذ عام 2008) استحدثت أدوات جديدة لإدارة السيولة مثل شهادات الإيداع لدى المصرف المركزي، بدلا من الودائع الزمنية، وتم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة. وتجدر الاشارة إلى أنه بالرغم من انخفاض سعر الفائدة على شهادات الايداع لدى المصرف المركزي فقدظلت المصارف التجارية تحتفظ بالسيولة المتاحة لها لدى المصرف المركزي، ولم تجد هذه السيولة طريقها لتمويل النشاط الاقتصادي.

- بالرغم من صدور قانون المصارف رقم 1 لسنة 2005، فإن قدرة مصرف ليبيا المركزي على إدارة السياسة النقدية بشكل كفؤء ظلت محدودة نتيجة لسياسة الإنفاق العام التي كانت متبعة، حيث تم تخصيص مبالغ ضخمة للمصارف المتخصصة التي قامت بإقراضها بأسعار فائدة وشروط خارجة عن السياسة النقدية التي يضعها مصرف ليبيا المركزي. كما أن غياب سوق بين المصارف حدّ من قدرة المصرف المركزي في ادارة السيولة بشكل كفؤ بالإضافة إلى غياب السوق المالي في ليبيا وقلة أدوات ووسائل التمويل والاستثمار.
- في ظل التوجهات الرامية إلى إعتماد المصرفية الإسلامية بالقطاع المصرفي الليّبي، وتبنّي أساليب العمل المالي الإسلامي بقطاعات التأمين وصناديق الاستثمار، والسوق المالي، أصبحت الآفاق المستقبلية للنظام المالي في ليبيا جزء لا يتجزأ من الرؤية المستقبلية الشاملة للدولة الليبية.
- إن صدور قانون عن المؤتمر الوطني العام يمنع المعاملات على أساس الفوائد المصرفية بين الأشخاص الطبيعيين والاعتبارين، خلال عامين من صدور القانون، يعني أن بيئية تشريعية ومؤسسية جديدة ستحكم المعاملات الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الليّبي، ويمتد ذلك إلى معاملات المؤسسات الليبية مع المؤسسات الدولية المناظرة لها بالخارج، حيث من المتوقع أن يتم تكيّيف السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) لكي تكون مواكبة لهذا التطور.

السياسة المالية

- السياسة المالية برنامج عمل تخططه وتنفذه الحكومة بشكل مقصود، تستخدم فيه مصادر الإيرادات وبرامج الإنفاق لإحداث آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة على بعض أو كل متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي تحقيقاً لأهداف بعينها. وتتمثل الأدوات الرئيسية للسياسة المالية في الضرائب والإنفاق العام، والقروض العامة،

والوضـــع العام للميزانية، وتعتبر هذه الأدوات من أنجح أدوات السـياسـة المالية وأكثرها فاعلية إذا ما عززت بسـياسـات وإجراءات أخرى مصـاحبة. وقد شـهدت فترة العقود الماضـية استخداماً مكثفا لأدوات السياسة المالية كافة، وتعرضت عناصر السياسة المالية إلى تطورات هيكلية كان لها آثار مهمة على الاقتصـــاد الوطني، حيث كانت السياسة المالية تقود السياسة الاقتصادية بصفة عامة.

- تبين البيانات المتعلقة بالإنفاق احكومي أنه قد تعرض لتطورات هيكلية وتقلبات حادة خلال العقود الماضـــية، فقد تزايد الإنفاق العام بشـكل كبير خلال عقدي السـبعينيات والثمانينيات حتى وصـل إلى أقصـاه عام 1984، ثم تراجع بشـكل حاد بعد ذلك حتى عام 1995. أما الفترة 1995 – 2010 بشكل عام فقد شهدت نمواً مستمراً في الإنفاق العام، انظر الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

تطور الإنفاق العـام في ليبيـا

(2010 – 1970)

السنـة	نفقـات التسـيير	نفقـات التنـمية (بملايين الدنانير)
1970	182.8	200.0
1975	460.1	941.0
1980	1125.1	2175.0
1985	2382.0	1523.0
1990	1892.0	702.0
1995	2761.0	713.9
2000	3600.0	1811.9
2005	8282.0	10273.0
2010	15121.8	23729.4

- وترجع أســـباب هذه التقلبات إلى جملة من العوامل من أهمها تذبذب إيرادات النفط، وعدم اسـتقرار سـياسـات وخطط التنمية، حيث اختارت الدولة أن تقوم بدور مباشـر في تأسـيس وتنفيذ كثير من مشروعات البنية الأسـاسـية، وكذلك المشروعات الاقتصـادية ذات الطبيعة الإسـتراتيجية. غير أن الدولة تخلت عن إقرار وتنفيذ خطط للتنمية متوسـطة وطويلة المدى

بعد عام 1984، وتم تبني منهج الميزانيات التنموية السنوية وما صاحبها من هدر وعدم كفاءة، كما حدث تراجع عام في نفقات التنمية حتى بداية العقد الأول من الألفية الثالثة عندما قررت الدولة تنفيذ بعض المشروعات بتكاليف مبالغ فيها لم تستكمل بعد.

- أدت التغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي المطبق في ليبيا، وما تبعها من تغير في دور الدولة الاقتصادي إلى تحول فعاليات النشاط الاقتصادي بالكامل إلى الدولة لتديرها بشكل مباشر، خاصة خلال عقد الثمانينيات، ونتيجة لذلك أصبح القطاع العام هو المصدر الرئيس للتوظف في الاقتصاد. ولقد آلت للقطاع العام السيطرة التامة على جميع مناحي النشاط الاقتصادي، ونتيجة لذلك أصبح القطاع العام هو مصدر التوظف في الاقتصاد.
- أما التراجع الذي حصل في الإنفاق العام بعد 1984 فكان مرده النقص الحاد في الإيرادات العامة، والذي يرجع إلى التدهور الحاد في أسعار النفط الذي استمر لسنوات خلال عقد الثمانينات، وإلى انحسار دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما أدى إلى انخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية التي كان من المفروض أن تأتي من هذا القطاع، وكذلك إلى التغيرات المتكررة في الهيكلية الإدارية، والتوسع المفرط في قواعد الإدارة المحلية، التي صاحبها توسع مماثل في لا مركزية الصرف والإنفاق.
- ساهمت سياسة الإنفاق التي اتبعتها الدولة الليبية خلال الفترة الماضية في ظهور كثير من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الليبي الآن، فالبطالة، والركود التضخمي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتعثر عملية التنمية وتدني معدلاتها بل وتخلفها، وانخفاض مستوى المعيشة لقطاع واسع من أفراد المجتمع، وغيرها من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ما هي إلا نتاج لكل هذه السياسات المالية المتقلبة غير الواضحة التي مورست خلال العقود الماضية.
- يقوم النظام الضريبي في ليبيا على التعددية، فهو يضم عددا كبيرا جداً من الضرائب المتنوعة التي صدر لكل منها تشريع خاص بها، وهو يجمع بين الضرائب المباشرة التي تصيب الدخل عند استلامه، والضرائب غير المباشرة التي تصيب الدخل عند استعماله، كما يضم أيضا ضرائب مباشرة على رأس المال، بالإضافة إلى ضريبة على التداول والتصرفات (ضريبة الدمغة) ذات تغطية واسعة وبأسعار مبالغ فيها. ولم يقتصر الهيكل الضريبي على هذه الأنواع التقليدية من الضرائب بل تعداها إلى ضرائب إضافية واستثنائية، قصد عند فرضها أن تكون مؤقتة ولأغراض محددة، منها ما صدر به تشريع، ومنها ما لا يُعرف له سند قانوني، مثل ضريبة الجهاد، وضريبة البندقية، وضريبة النهر الصناعي، ومساهمة الشركات، واستقطاع دينار البنك المركزي، وضريبة

التضامن، وجميعها ضرائب استثنائية لا تدخل في شكل إيرادات في الميزانية العامة. إن هيكلاً ضـــريبيًا مركباً ومعقداً كهذا لا يخلو بكل تأكيد من المشـــاكل والظواهر الســـلبية والتشوهات التي يتركها على خيارات الأفراد، وعلى عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل عام.

- يعاني النظام الضـــريبي من مشـكلة تدني الحصـــيلة الضـــريبية التي ترجع إلى أســـباب وعوامل عدة نذكر منها: ضـــيق قاعدة ضـــريبة الدخل وانحســـارها وذلك لأســـباب منها تهميش دور القطاع الخاص في النشـاط الاقتصـادي، واختفاء بعض الأوعية الضـريبية نتيجة لذلك، وكثرة التهرب الضـريبي بسبب عدم الوعي لدى الممولين بل وعدم اقتناعهم بدفع الضريبة، وعدم تنظيم النشاط الاقتصادي، وضعف الإدارة الضريبية، وكذلك بسبب تعدد أنواع الضـــرائب والمغالاة في أســـعارها، وعدم عمومية الضـــريبة بســـبب ضـــخامة الاقتصاد غير الرسمي فـــــي الاقتصاد الليبي. إن النظام الضريبي الليبي نظام مركب، ضـرائبه كثيرة وأسـعارها مرتفعة ويواجه صـعوبات كثيرة عند التطبيق. والضـريبة من أهم الأدوات التي تسـتخدمها كثير من البلدان لتثبيت عملية الـــــنمو الاقتصـادية وتعجيلها، وتســـاهم الضـــريبة في تحريك عملية النمو الاقتصـــادي من خلال تشـــجيعها لركائزه الأســـاســـية المتمثلة في الادخار والاســـتثمار والإنتاج. غير أن النظام الضـــريبي الليبي يفتقر إلى نصـــوص تشـــريعية تســـتهدف بشـــكل صـــريح تشـــجيع الادخار والاســـتثمار والإنتاج.

السياسة التجارية

- أدى ارتفاع أسـعار النفط إلى وفرة غزيرة في العملات الأجنبية في الاقتصـــاد الليبي وغيره من الاقتصادات النفطية، الأمر الذي أدى إلى تخفيض تطبيق أدوات السياسة التجارية إلى حد كبير، حيث خففت الرقابة على الصـرف الأجنبي إلى مسـتوى غير مسـبوق، وخُفضـت الرسوم الجمركية على جميع السلع إلى الصفر، وأصبح لا وجود لهذه الرسوم في الاقتصاد الليبي، بل ألغيت قبلها القيود الكمية على الواردات، وأصـــبح الاســـتيراد لا يخضـــع لرخص الاستيراد ولا للموازنات الاستيرادية. ولم يكن بالإمكان اتخاذ مثل هذه الإجراءات لو لم يكن هناك وفر نقدي في الصرف الأجنبي نتيجة لارتفاع أسعار النفط. غير أن الاقتصاد الليبي لم يســتفد من هذا الوضـــع خلال العقد الأخير، الذي قد لا يســتمر طويلاً، لو حدث تراجع في أسـعار النفط. وترجع أسـباب عدم اسـتفادة الاقتصـاد من الأوضـاع التى سـادت خلال

العقد الأخير إلى جمود الجهاز الإنتاجي، والتهميش الذي تعرض له القطاع الخاص، والفساد الذي سيطر على معظم أوجه الحياة الاقتصادية في ليبيا.

- استهدفت السياسة التجارية في ليبيا تحقيق جملة من الأهداف من بينها: تحقيق التوازن في تجارة ليبيا الخارجية، بحيث لا يقع الاقتصاد في سلسلة من الآثار السلبية المعروفة التي يمكن أن يتعرض لها في علاقته التجارية مع الخارج؛ والمحافظة على انسياب السلع والخدمات إلى المستهلكين وغيرهم من الشرائح الاقتصادية، خاصة وأن الاقتصاد الليبي منفتح على الخارج وبدرجة كبيرة نسبيا. وقد أدي هذا الانفتاح غير المنظم الى زيادة حدة انكشاف الاقتصاد الوطني، وعدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة، بالإضافة إلى التضخم المستورد في أسعار السلع والخدمات. كما تعرض الاقتصاد إلى أنواع مختلفة من الاستغلال سواء من مؤسسات الإنتاج الوطنية أو الأجنبية، خاصة وأن الاقتصاد الليبي اقتصاد صغير وبالتالي مارست بعض مؤسسات الإنتاج والاستيراد نوع من الاحتكار نتيجة للفساد الذي اتسمت به معظم المعاملات.
- لم يتحقق في ظل السياسات التجارية التى كانت مطبقة توفير الحماية اللازمة للصناعة الوطنية ولم تتوفر الحماية للمستهلكين، وبالإضافة إلى الممارسات الاحتكارية التى اتسم بها أداء بعض المؤسسات العامة المعنية بالاستيراد والتوزيع، كانت السياسات المطبقة في مجملها محفزة لتوسع القطاع غير الرسمي وإحداث المزيد من التشوهات في الاقتصاد.
- وبالرغم من إلغاء جميع القيود على الصادرات بما فيها رخص التصدير والرسوم الجمركية على الصادرات، والسماح بتصدير جميع السلع، باستثناء عدد قليل جداً، وإنشاء مركز لتنمية الصادرات، كما تم عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف تسمح بنفاذ الصادرات الليبية إلى الأسواق الخارجية، وتقديم مذكرة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لم تؤت أي من هذه السياسات ثمارها في غياب دور واضح للقطاع الخاص والتهميش الذي تعرض له بالإضافة الى سيطرة مؤسسات وشركات القطاع العام على معظم النشاط الاقتصادي.

قطاع النفط

- تشكل ايرادات النفط في ليبيا أكثر من 95 % من عائدات النقد الأجنبي و93% من الإيرادات العامة وحوالي نسبة 73% من الناتج المحلى الإجمالي. وكان البحث عن النفط في ليبيا قد بدأ عام 1955 وتم اكتشاف أول حقل نفطي عام 1959 وبدأ تصدير النفط عام 1962. ويتميز النفط الليبي بأنه عالي الجودة ومنخفض التكلفة للاستخراج فضلاً عن

انخفاض تكاليف النقل إلى الأســـواق المســـتهلكة. ويدار قطاع النفط في ليبيا بواســـطة المؤسسة الوطنية للنفط ويتبعها عدد من الشركات وتدخل المؤسسة الوطنية للنفط في عدد من اتفاقيات الكشف والإنتاج مع شركات عالمية.

- وقد تطور إنتاج ليبيا من النفط من 1.32 مليون برميل يومياً عام 1999 إلى 1.64 مليون برميل يومياً عام 2005، ووصل الإنتاج في عام 2012 إلى 1.4 مليون برميل في اليوم، ومن المتوقع أن ترتفع القدرة على إنتاج البترول الليبي إلى 2 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2014. وفي الوقت الحالي فإن احتياطي النفط المؤكد لدى ليبيا يصل إلى 36 بليون برميل، ويوجد في ليبيا 12 حقل نفط بمتوســط احتياطي مليار برميل أو أكثر للحقل وحقلين بمتوسط 0.5 – 1 مليار برميل.

قطاع الصناعة

- شـــهد الاقتصـــاد الليبي تحولا في إســـتراتيجية التنمية الصـــناعية التي اتبعتها البرامج الاســتثمارية المختلفة، حيث ســعت هذه البرامج وخطط التنمية إلى اتباع ســياســة إحلال الواردات وتلبية الطلب المحلي المتزايد من منتجات الصــناعات الغذائية، وصــناعات مواد البناء، ومن منتجات الصناعات المعدنية الأساسية من مصانع محلية. أما الخطط اللاحقة فقد تبنت سياسة تشجيع الصادرات وسعت إلى تطوير منتجات صناعية للتصدير، ومحاولة الاســتفادة من الميزة النســبية المتاحة للاقتصــاد والمتمثلة في توفر مصــادر والطاقة، مما شجع على إنشاء مجمعات بترو كيماوية ومعامل تكرير وغيرها من الصناعات الثقيلة. غير أن النشاط الصناعي كان تحت سيطرة مؤسسات وشركات القطاع العام، وقد عانت هذه الشركات الصناعية من العديد من المشاكل التمويلية والإدارية فيما عجز منها في تحقيق مستهدفاتها وكان دور القطاع الخاص في النشاط الصناعي محدوداً.
- الاهتمام الكمي بالاستثمار الصناعي شرط ضروري لكنه ليس كافيا لتحقيق التنمية الصناعية، حيث يلزم حسن إدارة هذه الاستثمارات، التي لم تركز على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بل ركزّت على المشروعات الكبيرة نسبياً مثل صناعة الاسمنت والصناعات الكيماوية، والبتروكمياوية وصناعة الحديد والصلب، وكل هذه الصناعات قد تم تنفيذها ودخلت مرحلة التشغيل منذ الثمانينات. وتُتوقع مواجهة العديد من الاختناقات الناجمة عن عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب وإدارة مثل هذه الأحجام الكبيرة من الاستثمارات في مجتمع لم يصل بعد إلى الدرجة المعقولة من النضوج في المجالات الإدارية والتنظيمية، بالإضافة الى اعتماد هذه الصناعات على دعم وحماية الدولة، الذي انعكس في النهاية في تدني العائد الاقتصادي

على هذه المشروعات الصناعية. ومن مظاهر هذه المشكلة إقامة المشروعات الصناعية وتوطينها في إطار يتسم بالاستعجال، ودون القيام بدراسات علمية جادة للوقوف على جدواها الاقتصادية، الأمر الذي يقود إلى إهدار الموارد وقيام المشروعات غير ذات العائد الاقتصادي.

- ثمة تدن في الطاقة الإنتاجية المستغلة للقطاع الصناعي إلى أدنى الحدود، فوفق رصد كل من الطاقة الإنتاجية التصميمية والفعلية ونسبة الأخيرة إلى الأولى كمؤشر للطاقة المستغلة، تبين أن أعلى نسبة للطاقة الإنتاجية المستغلة (نسبة الإنتاج المحقق إلى الطاقة الإنتاجية التصميمية) وصلت في بعض المصانع إلى 80% ووصلت الى 20% في مصانع أخرى خلال الفترة الماضية، وهذا مؤشر واضح على عدم الكفاءة في التشغيل، كما أن عدم القدرة على استغلال الطاقات الإنتاجية المتاحة مؤشر على ضعف الضبط الإداري من جميع جوانبه الفنية والإنتاجية والتسويقية والمالية.

قطاع الزراعة

- شغل النشاط الاقتصادي الزراعي على مر الزمن موقعاً متميزاً في البنيان الاقتصادي، فهو المصدر الرئيس لاحتياجات السكان من السلع الغذائية. وقد أولت الدولة بعض الاهتمام بالقطاع الزراعي تمثل في الإنفاق الاستثماري الذي تجاوز 17% من إجمالي الإنفاق التنموي، وقيام العديد من المشاريع الزراعية الإستراتيجية، ومع ذلك فقد صاحب هذه الاستثمارات إقامة بعض المشروعات الزراعية بتوجيهات سياسية لا تستند إلى دراسات جدوى فنية واقتصادية. وفي جانب التشغيل يلاحظ أن السياسات العامة الإدارية والسياسات الزراعية، التسويقية والإنتاجية والسعرية، التي تم اتباعها وتدخلت من خلالها الدولة تدخلاً مباشراً في النشاط الزراعي قد أدت إلى نتائج سلبية على القطاع حيث تراجعت المساحات الزراعية من نحو 1.8 مليون هكتار إلى نحو 866 ألف هكتار، كما تغير التركيب المحصولي في غير صالح الأهداف المتوخاة من تلك المشاريع.
- وتعتبر ليبيا من الدول محدودة الموارد المائية حيث أدى الاستخدام الكثيف لهذه الموارد إلى ظهور مؤشرات تدهور الوضع المائي كماً ونوعاً. ويقدر أجمالي الاستهلاك المائي ليبيا في الأغراض كافة بحوالي 4.98 مليار متر مكعب في السنة مقسمة إلى الاستعمالات الحضرية 603 مليون متر مكعب بنسبة 12% وللاستعمالات الصناعية والنفطية حوالى 500 مليون متر مكعب وبنسبة 10% وللاستعمالات الزراعية 3.8 مليار متر مكعب أي ما يعادل 75% من إجمالي الاستهلاك العام للمياه. كذلك يتم توزيع مياه النهر الصناعي على الأغراض الزراعية بنسبة 80% والأغراض المنزلية بنسبة 12% والأغراض الصناعية بنسبة 5% والباقي فاقد في المنظومة بنسبة 3%.

- تعتبر ليبيا بلدا صـــحراويا لا تســقط الأمطار إلا على جزء صـــغير من مســـاحته الكلية وبمعدلات تعتبر منخفضـة نسبيا. والمساحة التي تسقط عليها معدلات امطار إلى 300 مم أو أكثر ســنويا لا تتجاوز 0.5 % من المســاحة الكلية للبلاد. ونظرا لشــحة الأمطار فإن الأنهار والأودية المستديمة تنعدم في ليبيا.
- تعتمد البلاد على عدة مصـــادر مائية منها المياه الجوفية والمياه الســطحية والمياه المحلاة والمياه المعالجة، وتشير البيانات المتاحة لسنة 2009 إلى أن المياه الجوفية تشكل نسبة 97 % من إجمالي مصادر المياه المستعملة في ليبيا وتتوزع النسبة الباقية (3%) على المصادر الثلاثة الأخرى، وأن ما نســبته 87 % من المياه الجوفية يأتي من مصـــادر غير متجددة، الأمر الذي يجعل معدل التغذية الســنوية للخزان الجوفي لا يتجاوز 600 مليون متر مكعب. ويبلغ حجم الاستهلاك الكلي من المياه حوالى 4.98 مليار متر مكعب سنويا موزعة حسب الجدول التالي.

جدول رقم (3)

الاستهلاك السنوي للمياه في ليبيا

البيان	الكمية – مليار م3	الأهمية النسبية
الاستعمالات الزراعية	3.884	%78
الاستعمالات الصناعية	0.498	%10
الاستعمالات الحضرية	0.598	%12
الاستهلاك الكلي السنوي	4.980	%100

المصدر: الهيئة العامة للمياه – تقرير عن الوضع المائي بليبيا – 2006

- وتأتي المياه، لتلبية الاستعمال المنزلي الحضري من المياه الجـوفية بنسبة 89 % (منها 36% من الآبار المحلية بالمناطق ونسبة 53 % من المياه المنقولة من آبار النهر الصناعي)، ومن المياه المحلاة بنسبة 11%. وبالنسبة للمياه السطحية، يقدر إجمالي الجريان السطحي الناتج عن هطول الأمطار بحوالي 220 مليون م3 في السنة يضيع معظمها إما بالبخر أو الرشح في بطون الأودية ومناطق الغمر المنتشرة أسفل الجبال. أما مصادر المياه غير التقليدية (تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي) فإن أهميتها النسبية تكاد لا تذكر وهي في حاجة للتطوير والتوسع المستقبلي وفق الإمكانيات الفنية وضوابط التكلفة.
- وتفتقر ليبيا إلى الأراضي الزراعية الجيدة، اذ تشكل الأراضي الصالحة للزراعة نســـبة 0.5 % من المساحة الكلية البالغة 1،775،500 كيلو متر مربع. ورغم صـعوبة تقسيم المناطق بناء على نوعية التربة بســـبب اختلاف التربة من منطقة إلى أخرى، يمكن الاعتماد على العلاقة الوثيقة بين معدلات سقوط الأمطار وأنواع النباتات من ناحية ونوعية التربة من ناحية أخرى في تحديد الأراضي الصالحة للزراعة.

ويبين الجدول رقم (4) الأهمية النسبية لتقسيم الأراضي في ليبيا، حيث تتضح ضآلة المساحة الصالحة للزراعة (حوالي 792 ألف هكتار فقط ، ما يـــــمثل نسبة 0.5 %). وتوجد أجود الأراضـــي الزراعية في ليبيا بمنطقة الجبل الأخضـــر حيث التربة الطينية الحمراء، أما التربة

بمنطقة ســهل الجفارة فتتباين من تربة طميية ورملية خفيفة إلي رملية طميية خفيفة، وفي كلا المنطقتين تحتاج التربة إلى بعض المعالجات الفنية وإلى إضـــافة بعض العناصـــر الغذائية والأسمدة للرفع من معدلات الإنتاجية.

جدول رقم (4)

الأراضي الزراعية في ليبيا

طول موسم الإنتاج (يوم)	المساحة – ألف هكتار	الأهمية النسبية
صفر (صحراء)	168,102	%95.5
صفر – 90 (مراعي)	5,378	%3.0
90–120 (جيـدة للمراعي، وحدية لإنتاج الحبوب)	1,682	%1.0
120 – 150 (أراض صالحة لزراعة الحبوب)	191	%0.1
أكـثـر مـن 150 (أراض صالحة للزراعة)	601	%0.4

المصدر :الهيئة القومية للبحث العلمي؛ توظيف الموارد الليبية من أجل المستقبل – دراسة غير منشورة 1993.

- وتعتبر ليبيا واحدة من أقل دول العالم من حيث نصـــيب الفرد من المياه (أقل من 500م^3 سـنوياً). والمياه هي العامل المحدد لمدى قدرة البلاد على التوسـع الاقتصـادي في الزراعة، وبالتالي فإن النمو المستقبلي في الإنتاج الزراعي يجب أن يتحدد من خلال الاستخدام الأمثل للمصـادر المحدودة من الأراضـي والمياه، وانتهاج سـبل الإدارة الرشـيدة العلمية لإدارة هذه الموارد والمشاريع الزراعية الإستراتيجية.

- ويسبب افتقار قطاع الزراعة في ليبيا للإمكانيات المادية والتقنية مشاكل ومعوقات للتنمية، ويلاحظ أن قطاع الزراعة يواجه بعض المشاكل المسؤولة عن تخلفه وعدم قدرته على تحقيق مستويات تنمية زراعية مرضية. وأهم هذه المشاكل: تذبذب كميات المنتجات الزراعية وذلك لأن الإنتاج الزراعي في الغالب غير مخطط له ولا وجود لسياسة زراعية محددة المعالم والأهداف؛ وتذبذب أسعار عناصر الإنتاج وأسعار المنتجات الزراعية بسبب عدم وجود سياسات سعريه مشجعة ومجزية سواء للإنتاج أم مستلزمات الإنتاج الزراعي؛ عدم الاستقرار الإداري وانخفاض مستويات الأداء على جميع المستويات وما ترتب على ذلك من تدن في معدلات الإنتاج والإنتاجية وتراكم للخسائر.

السكان والاستخدام

- ازداد عدد السكان الليبيين من 2.052 مليون نسمة إلى 5.324 مليون نسمة بين عامي 1973 و2006 (الجدول رقم (5))، وبمعدل نمو سنوي تراوح ما بين 4.21%، و 1.83 خلال الفترة 1973 – 2006، ليصل إلى حوالي 6.5 مليون نسمة في عام 2012. ويمكن إرجاع هذا الانخفاض الملحوظ في معدل نمو السكان الليبيين إلى الانخفاض الذي طرأ على معدل المواليد الخام والناجم عن:
  - انتشار الوعي بأهمية تنظيم الأسرة بين مختلف فئات المجتمع الليبي.
  - زيادة انخراط الإناث في التعليم الجامعي.
  - زيادة مساهمة المرأة في سوق العمل الليبي.
  - عدم توافق عرض السكن مع الطلب عليه مما سبب في تأخر سن الزواج عند السكان الليبيين.

جدول رقم (5)

معدل نمو السكان 1973–2006

الفترة	التغير في عدد السكان	معدل نمو السكان الليبيين
1984 – 1973	1،178،687	%4.21
1995 – 1984	1،158،680	%2.83

*2006 – 1995	93،252	%1.77

* في 2006 أجري آخر تعداد عام للسكان

- بسبب حدوث انخفاض في معدل النمو السكاني تغير الهيكل العمري للسكان الليبيين خلال الفترة 1973–2006 وترتب على ذلك حدوث زيادة في الفئات العمرية (15+) وبالتالي حدوث زيادة في الأفراد العاملين اقتصادياً مما قد يؤدي إلى حدوث انخفاض في معدل الإعالة، لو توفرت فرص عمل لإستيعاب هذه الزيادة.
- إزداد عدد الأفراد العاملين بالأنشطة الاقتصادية من 423.8 ألف نسمة عام 1973 إلى 1.636 مليون نسمة عام 2006، وخلال الفترة نفسها زادت نسبتهم إلى إجمالي عدد السكان الليبيين من 20.6% إلى 30.6%، غير أن معدلات البطالة تظل مرتفعة نتيجة لعدم قدرة الاقتصاد في توفير فرص عمل، ولمحدودية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
- توضح دراسة حول هيكل التوظيف بالاقتصاد الليبي أن النسبة الأكبر من الاستخدام كانت في القطاع العام، حيث بلغت نسبة الاستخدام فيه حوالي 51% من إجمالي القوة العاملة خلال الفترة الماضية. وتعود هذه النسبة المرتفعة إلى هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي ومحدودية الفرص المتاحة في القطاع الخاص وعدم انتشار المبادرات الفردية بسببً انتشار ثقافة الاعتماد على الدولة في توفير مجالات للتوظيف وأمان الوظيفة العامة، على الرغم من انخفاض المرتبات، بل وتثبيتها منذ أكثر من ثلاثة عقود، أما عن مساهمة القطاع الصناعي في توفير فرص العمل فقد بلغت 13.3% وتناقصت مساهمة القطاع الزراعي لتصل .%6.8
- بلغ حجم الاستخدام بقطاع النفط والغاز ما نسبته 3.3% من إجمالي القوى العاملة التي بلغت 1636 ألف عامل عام 2006، بالرغم من أنه ساهم بأكثر من 70%من الناتج المحلي الإجمالي عام 2005، فيما يستوعب قطاع الزراعة نسبة 9.8% من القوى العاملة، وإن لم تتجاوز مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 2.8 % عام 2005، ويستوعب القطاع الصناعي نسبة 13.3% عام 2005، كما ما هو مبين في الجدول رقم (6).

جدول رقم (6)

حجم ومعدلات الاستخدام في الاقتصاد الليبي

(1970 – 2005)

الفترة	حجم الاستخدام في الاقتصاد (ألف)	نسبة الاستخدام في الصناعة %	نسبة الاستخدام في النفط %	نسبة الاستخدام في الزراعة %	نسبة الاستخدام في بقية الاقتصاد *
1970	433.5	4.7	2.3	29.0	64.3
1975	677.4	4.9	1.6	19.7	73.8
1980	812.8	7.1	1.7	18.9	72.3
1985	894.2	8.4	1.5	19.8	70.3
1990	1018.6	9.8	1.7	18.5	70.0
1995	1186.2	10.5	1.7	17.9	69.9
2000	1445.0	11.7	2.8	16.5	69.0
2005	1636.0	13.3	3.3	9.8	73.6
2007	1745.0	8.4	5.5	10.4	75.7

* يشمل الاستخدام في قطاع الخدمات العامة والخاصة بما فيها التعليم والصحة

دور الدولة والقطاع الخاص

- سيطرت الدولة خلال حقبة النظام السابق عن طريق القطاع العام على نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية، إن لم يكن كلها، وامتلكت وسائل الإنتاج عن طريق التأميم، وعن طريق إنشاء مشاريع اقتصادية عامة. ومن هنا أصبحت الأنشطة الاقتصادية في يد القطاع العام من صناعة ومؤسسات مالية، وتجارة داخلية وخارجية ومقاولات ونقل ومواصلات

واتصـــالات، حتى بلغت نســبة مشــاركة القطاع العام 86%، بينما بلغت مشــاركة القطاع الخاص حوالى 14%، من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة الماضية.

- وكان الهدف المعلن من سيطرة القطاع العام هو الإسهام الإيجابي في عملية التنمية، غير أن الإنجاز الذي تحقق على يد القطاع العام لم يكن في مستوى الكم الهائل من الاستثمارات التنـــموية التي تجاوزت 100 مليار دينار، وقد بينت الدراسات أن جل منشآت هذا القطاع تعاني من خســـائر وتوقفات في الإنتاج وتدني الإنتاجية والكفاءة، ما يعني أن هناك خللا في إدارة هذا القطاع أدت بشـكل مباشـر إلى تدني مسـتوى الكفاءة الإنتاجية، وجعلته غير قادر على قيادة دفة الاقتصـــاد، ومثل هذه الأمور جعلت من الضـــروري إعادة النظر في القطاع العام ومن ثم دور الدولة، بحيث يكون دوراً تصـــحيحياً بدل أن يكون إنمائيا، وهذا لا يعني تخلي الدولة عن مواجهة تحديات التنمية، بل يؤكد على دور مختلف للدولة في تحقيق التنمية.
- بدأ القطاع الخاص في الاقتصـاد الليبي يتقدم وبحذر واضـح في خوض غمار الاسـتثمار وتنشـيط بعض القطاعات الاقتصـادية، التي عادة ما يجد فيها مجالاً مناسـباً للعمل، مثل خدمات المال والتأمين والنقل والتجارة والعقارات، ولكن نظراً لطول فترة هيمنة وســـيطرة القطاع العام على أوجه الحياة الاقتصادية، وبسبب الممارسات الخاطئة التي كانت تتعرض لها مؤسـسـات القطاع الخاص، مازالت مسـاهمة القطاع الخاص متدنية، ومازال غير قادر على المساهمة الفعالة في توفير فرص العمل وزيادة الإنتاج.
- تركز الدعم المقدم للقطاع الخاص في السـنوات الأخيرة على السـماح له بدخول قطاعات كانت حكراً على القطاع العام في السـابق ومنحته من خلال محاولات تشـجيع الاسـتثمار بعض الإعفاءات الضـريبية، لكن هذه المحاولات لـــم تتبعها إجراءات لإقامة بيئة تنظيمية وتشـريعية ملائمة، ومؤسـسـات مصـرفية متطورة، تتلاءم مع الإصـلاحات التي تم إدخالها باتجاه نظام الســـوق، وإعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص، وذلك من خلال اســـتمرار المحافظة على البنية التنظيمية القائمة التي كرســـت هيمنة القطاع العام وأســـلوب إدارته، الأمر الذي يعنى عدم جدية الاصلاحات وافتقارها للمصداقية.
- ســـاعدت أموال النفط على اســـتمرار هيمنة وصـــدارة القطاع العام، ولم تقم الدولة بأية محاولات جدية لإصـــلاحه، آتية بحلول جزئية في هذا المجال، وتبقى المشـــاكل الأخرى الأســـاســـية التي أفرزها القطاع العام خارج جهود الحل وأهمها، التنظيم البيروقراطي الذي يرزح تحته، والعمالة الفائضـــة، وتدني الأجور، وارتفاع التكلفة، وانخفاض الإنتاجية، وعدم القدرة على التسويق، واهتراء وتقادم أصوله الرأسمالية، ومركزية التسعير، وفقدان الحرية في

التوظيف والتســريح، والخســائر الكبيرة التي تشــكل نزيفاً لمالية الدولة، والفســاد المالي والإداري الذي كان سائداً.

- في ظل هذا الوضع المتردد والغائم أحجم القطاع الخاص الوطني والأجنبي عن الاستثمار وازداد شلل القطاع العام بعد تعرضه لمنافسة جزئية من بعض مؤسسات القطاع الخاص، وتضررت الفئات الفقيرة من سياسة تثبيت الأجور، ومن عدم وجود فرص العمل وتدني مستوى المعيشة.
- من جهة أخرى فإنه بسبب تكبيل النشاط الاقتصادي بعدد من القيود التي صدرت بها تشريعات من شأنها ترسيخ مقولات النظام السابق التي تجرم استخدام الغير بأجرة أو دون أجرة وتصادر الملكية إلا في حدود ضيقة جداً، انطبع عمل القطاع الخاص خلال العقدين الماضيين بأسلوب الصفقات الحاضرة والمضاربة وتجنب الاستمثارات طويلة الأجل، وبالتهرب من القوانين التي تكبله، فتحول تأجير المحلات إلى تنازلات عن المحلات، وتحول استخدام الغير بعقود موثقة تضمن حقوق الطرفين إلى استخدام عهود شفاهية، مما حرم المستخدمين في القطاع الخاص من حقوقهم الضمانية ومن حرمانهم حتى من شهادات الخبرة عند انتهاء الخدمة، علاوة على حرمان الدولة من الحصول على حقوقها الضريبية، وغرس النظام بسياساته تلك مختلف سبل التلاعب والتزوير والتحايل على القوانين الجائرة.
- والمتأمل للوضع الذي كان قائماً يمكنه إيجاز الأسباب التي أدت إلى كل ذلك في التالي:
  - لم تكن الإصلاحات نابعة من توجه واضح وحقيقي، يتعامل مع المتغيرات التي برزت في البنية الإنتاجية للاقتصاد، ومع التوجه الجديد نحو نظام يرتكز إلى آليات السوق، ويعطي دورا أكبر للقطاع الخاص، مع رسم دور جديد متميز للقطاع العام، كما أنها لم تكن مستندة إلى رؤية شاملة ونابعة من برنامج تصحيحي إستراتيجي شامل، بل كانت إصلاحات جزئية من منطلق إدارة الأزمة، ومُسكنّات لحالة الاحتقان في الشارع تعكي فكرا حائرا بين التمسك بنمط التخطيط المركزي والرغبة في الاستفادة من كفاءة آليات نظام السوق.
  - أوحت الوفرة النفطية بالأمان الكاذب بأن الاقتصاد الليبي بخير وبالتالي لا حاجة للإصلاح الشامل وتحمل مخاطره، واستطاعت الإدارة الاقتصادية الليبية بفضل هذه الثروة تجاوز كل الأزمات، وتغطية الكثير من الأخطاء.
  - لم يكن هناك مجتمع مدني فاعل ومنابر صحفية حرة تشارك فـي اتخاذ القرار وتراقب وتساءل وتحاسب وتدل على الخطأ حالما يظهر، وتعمل على تفعيل القوانين.

مشاكل الاقتصاد الليبي

1. عدم وجود خطط وسياسات عامة، مستقرة وواضحة الأهداف والمعالم للاقتصاد الليبي، بالإضافة إلى عدم وضوح التوجهات الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى سوء تخصيص الموارد الاقتصادية.
2. انخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، وانعكاس ذلك على تدني مستوى المعيشة، وزيادة معدلات الفقر، وارتفاع معدل البطالة بين العديد من فئات المجتمع.
3. تعدد وتعارض وضبابية التشريعات والقوانين واللوائح الاقتصادية وتناقضها وعدم وضوحها.
4. ضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار خاصة فيما يتعلق بقطاع النقل والاتصالات والمرافق والإسكان.
5. انخفاض القدرة الإنتاجية في معظم المؤسسات الإنتاجية في الاقتصاد الليبي.
6. عدم تنوع مصادر للدخل حيث يظل الاقتصاد الليبي يعتمد وبشكل أساسي على تصدير النفط الخام مصدرا أساسياً للدخل.
7. ضعف الإنفاق على الاستثمار البشري (التعليم، الصحة، التدريب، البحث العلمي).
8. ضعف أداء المؤسسات المالية (المصارف، شركات التأمين، شركات الاستثمار، المصارف المتخصصة، صندوق الضمان، صناديق الاستثمار).
9. ضعف القدرة التنافسية في المنشآت الوطنية خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي.
10. غياب الإدارة الرشيدة، وانعكاس ذلك في هدر الموارد وتردي الهياكل الإدارية والمالية.
11. عدم وجود برامج وآليات للمحافظة على حق الأجيال القادمة في ثروة الوطن.
12. ضعف مشاركة القطاع الخاص نتيجة لوجود كثير من العوائق المالية والقانونية.
13. هيمنة ثقافة الاتكالية والاعتماد على الدولة في التوظيف وتقديم الخدمات.
14. التضخم والبطالة وضعف النمو الاقتصادي بوجه عام وضعف مساهمات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة قطاعي الزراعة والصناعة.

- ونشير هنا إلى أنه في ظل استمرار الوضع الراهن الذي تمت الإشارة إلى أهم أبعاده، وواقع الأداء الاقتصادي القائم، وطبيعة السياسات الاقتصادية القائمة، وكذلك حدود دور الدولة والقطاع الخاص، وما نتج عن ذلك من مشاكل وسلبيات، لا يمكن تحقق الغايات والتطلعات المستقبلية للاقتصاد الليبي.

الركائز والأهداف

أولا: الركائز

- هناك عدد من المبادئ الأساسية يجب مراعاتها عند وضع أهداف وغايات السياسات الاقتصادية، بحيث لا تتعارض الأهداف مع المبادئ الأساسية، بل إن الأهداف يجب أن تؤكد على وجود هذه المبادئ وترسخها. من بين المبادئ الأساسية التي يجب مراعاتها في الاقتصاد الليبي ما يلي:
  - أن يؤسس على عدم الاستغلال، بحيث يحصل كل عنصر من عناصر الإنتاج على ما يساوي إنتاجيته، أو مساهمته في الإنتاج، وأن يخلو سوق السلع من كل شكل الاستغلال أو الاحتكار، بحيث تكون الأسعار منصفة تعكس إجمالي التكاليف.
  - أن يمارس طبقاً لشروط التنافسية، بحيث تتحقق جملة من الأهداف مثل تخصيص عوامل الإنتاج التخصيص الأمثل، القدرة على منافسة الإنتاج المستورد، وعدم تعرض المستهلك للاستغلال من خلال الاحتكارات.
  - أن يتبنى مبدأ التضامن بين أفراد هذا المجتمع، بحيث يقوم المدتمع بتوفير من يعوزه الدخل الكافي لسد حاجاته الأساسية بسدها مجانا أو بأسعار رمزية، وبحيث يتم تُموّل هذه المتطلبات الاجتماعية من خلال نظام ضريبي كفء ونظام تعويضات عادل ومناسب.
  - أن تنأى الدولة عن القيام بنشاط إنتاجي وأن يكون نمط التخطيط في الاقتصاد تأشيرى، بحيث تتنسى تهيئة المناخ المناسب للنشاط الاقتصادي والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.
  - فتح المجال أمام القطاع الخاص بحيث يقوم بدور أساسي في النشاط الاقتصادي وبما يكفل خلق فرص عمل وتنفيذ استثمارات تقوم بها شركات مساهمة وتتولى المصارف توفير التمويل اللازم.

ثانيا: الأهداف

- في إطار تنامي منظومة الاقتصاد العالمي، وتزايد حدة المنافسة، وتعدد التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي محليا ودوليا، يعد تنويع مصادر الدخل، وخلق اقتصاد متوازن تتنوع فيه مجالات الاستثمار والإنتاج وفرص العمل من ضمن الأهداف الرئيسة التي يتعين أن

تتمركز حولها كل الخطط والإستراتيجيات التنموية والرؤى المستقبلية الساعية للنهوض بمستوى حياة الإنسان ماديا ومعنويا.

- ويسهم تحقيق هذه الأهداف في مستقبل المواطن، بحيث يتمتع بمستوى معيشي لائق يضمن له ما يحتاج إليه من الضروريات، ومن الخدمات التعليمية والصحية المتقدمة، ويفتح له فرصاً متكافئة للعمل المنتج والمشاركة الفعالة، ويحقق للجميع الأمن والاستقرار والعدالة والحرية، ويكفل التفاعل المادي والحضاري بالداخل والخارج على نحو يحفظ للمواطن كرامته، ويؤمن الاستقلال الاقتصادي والسياسي، ويوفر أسباب الاعتماد على الذات لاستدامة النمو والتنمية.
- لذا فإن الرؤية المستقبلية لليبيا **2040** في بعدها الاقتصادي تهدف إلى ما يلي:

رسم دور جديد للدولة

- دور جديد للدولة، ومؤسساتها، لا تهيمن فيه على النشاط الاقتصادي بالكامل، فالدولة في هذه الحالة تضع السياسات الكلية التي تؤدي إلى تحرير الاقتصاد، وتهيء المناخ والبيئة القانونية والاقتصادية الملائمة للقطاع الخاص، وبما يمكن الأفراد من الاقبال بكل طمأنينة وثقة على خوض غمار الاستثمار والمشاركة في ظل وجود سياسة واضحة للائتمان، وتهيئة الظروف التي تمكن من وجود منافسة بين المؤسسات الاقتصادية المختلفة، وتشريعات تحد من الاحتكار، مع وجود سياسات واضحة لتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي،،وبما يكفل زيادة مساهمة القطاع الخاص في تكوين رأس المال الثابت المحلي.
- في ظل امتلاك الدولة للإيرادات النفطية، فإنه تقع عليها مسؤولية القيام بتنفيذ مشروعات البنية الأساسية من طرق وجسور وسكك حديدية ومحطات للكهرباء وتحلية المياه، بالإضافة إلى المشروعات الأخرى التي تكرس مبدأ المنافسة وتمنع الاحتكار، على أن يتم ذلك بعقلية القطاع الخاص ووفقاً لأحكام القانون التجاري وقانون العمل، ولا يكون للحكومة سيطرة مباشرة أو تدخل مباشر في التنفيذ والتوظيف والتشغيل، بل تنحصر سيطرتها في تعيين الجمعيات العمومية لمشروعاتها الكبرى، فالقضية هنا ليست قضية ملكية بقدر ما هي قضية إدارة.
- لقد ثبت أن التنمية تحتاج إلى دولة فاعلة لتقوم بدور الحافز والميسر للتطور، فنحن نعلم أن التنمية التي تسيطر عليها الدولة فشلت، ولكن فشلت أيضا التنمية التي تتم بدون مشاركة الدولة، فوجود الدولة الفاعلة ضروري لتوفير السلع والخدمات العامة ولتشجيع القطاع الخاص لخوض غمار الانتاج والاستثمار، وخلق القواعد والمؤسسات التي تسمح للسوق بالازدهار، وللأفراد بعيش حياة أكثر صحة وسعادة. ومن ثم فإن هناك مهام

جوهرية تعتبر محور رسالة الدولة، وبدونها يتعذر تحقيق التنمية المستديمة التي يستفيد الجميع بمنافعها والتي تؤدي إلى الإقلال من الفقر والعوز. وتتمثل هذه المهام في التالي:

- تعديل القوانين الاقتصادية القائمة، واستحداث قوانين جديدة بما يحقق قيام بنية قانونية ملائمة للنشاط الاقتصادي.
- وضع سياسات اقتصادية(مالية – نقدية – تجارية) متكاملة مرنة ومستقرة وواضحة المعالم والأهداف.
- تفعيل القوانين والتشريعات النافذة بما يضمن الانضباط والمحاسبة والشفافية والاستقرار المؤسسي وبما يكفل إيجاد دولة القانون والمؤسسات.
- دعم برامج البحث والتطوير والتحديث في المؤسسات الاقتصادية والإدارية وجعلها فاعلة تطبيقياً لمواكبة المستجدات في الأسواق العالمية.
- ضمان وحماية حقوق الملكية الفردية حافزاً لمشاركة الأفراد في برامج التنمية.
- تبني أسلوب علمي الخصخصة بما يتناسب مع طبيعة المؤسسات الاقتصادية، ووضع الحلول والبرامج للمشاكل المصاحبة والناجمة عن عملية الخصخصة.
- وضع برامج جادة للإصلاح الإداري مع اعتبار معيار الكفاءة أساساً للقيام بالمهام الإدارية.
- تحري الرشد في الإنفاق العام بما يحقق الاستخدام الأفضل للموارد العامة.
- حماية البيئة بما يحقق تحسن واضح في نوعية الحياة لأفراد المجتمع.
- الحد من الاحتكار والاتجاهات الاحتكارية، وتعزيز المنافسة، وتهيئة المناخ المناسب لإعمالها.

- إن هذه الأمور الجوهرية تحتم تكامل الأدوار بين السوق والدولة، فلا غنى عن الدولة في إرساء الركائز المؤسسية اللازمة للاسواق، كما أن مصداقية الدولة بما تتبعه من قواعد وسياسات مع تطبيقها بصورة مطردة لا تقل أهمية عن محتوى تلك القواعد والسياسات في جذب الاستثمارات الخاصة، إن دور الدولة يجب أن يتواكب مع زيادة قدرتها المؤسسية عن طريق توفير الحوافز لتحسين الاداء مع الحد من التصرفات التحكمية، ومن هنا فإن دور الدولة الجديد ينبغي أن يهدف إلى :
- تحسين الكفاءة بمعنى أن تكون كل مؤسسات الدولة كفؤة في أدائها، وكذلك المؤسسات الخاصة، عن طريق ترك عملية تخصيص الموارد لآليات السوق، وذلك لأن أفضل معيار للكفاءة هو السوق. إن اتجاه الدولة إلى إشراك القطاع الخاص في الاضطلاع بجزء من التنمية ينجم عنه مزايا أهمها: زيادة الكفاءة، حيث يتميز القطاع الخاص بحسن استخدام الموارد إذا ما قورن بالقطاع العام، وتطوير القوى

البشـــرية، حيث إن القطاع الخاص يؤدي إلى تطوير القوى البشـــرية ويزيد من إنتاجيتها وذلك لامتلاكه وتطبيقه أنظمة إدارية ومالية مرنة، بالإضـافة إلى تحسـين الخدمة وزيادة الإنتاج، فالقطاع الخاص، خصوصا الأجنبي، يمتلك تقنيات متطورة من شـــأنها تحســـين الخدمة وزيادة الإنتاجية والإنتاج، وكذلك تخفيف الكثير من الأعباء المالية عن الدولة.

- تعزيز المنافســة، لكي تعمل آلية السـوق بكفاءة وتنمو وتزدهر الأسـواق لا بد من تعزيز وزيادة المنافسة عن طريق التركيز آليات عمل السوق، أي سن قوانين تمنع السـلوك المضـاد للمنافسـة مثل التواطؤ لتحديد الأسـعار، أو توزيع الحصـص في الأسواق، وكل الأمور الاحتكارية التي تعيق المنافسة وبالتالي تعيق تحقيق الكفاءة. إن وجود منافسة فاعلة يتطلب وجود سياسات وآليات عمل السوق للمحافظة على المنافسة، ويستدعي التنفيذ الفعال لسياسات المنافسة التوازن مراعاة التوافق الدقيق بين مـــــصـالح المسـتهلكين، والحاجة للحفاظ على ثقة واطمئنان قطاع الأعمال. وتستهدف قوانين وسياسات المنافسة منع السلوك غير التنافسي، ووقف الأساليب والممارسات غير المنصفة، وتعزيز الممارسات السليمة للاعمال وإضفاء الشرعية على استخدام أساليب الادارة الاقتصادية الرشيدة.
- خلق بيئة جيدة ومناسـبة للسـياسـات الكلية، إذ يجب أن تكون هناك بيئة مناسـبة للسياسات الكلية، وأن تكون هذه السياسات واضحة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، وأن تقوم بوضعها مؤسسات تتمتع بالاستقرار والاستقلالية، وتُجنب حدوث أي تشوهات في الاسـعار، وأن تحفز هذه السـياسـات التجارة والاسـتثمار وتشـجيع الاسـتثمار الأجنبي وتحفزه. فالدولة إذن يجب عليها تهيئة المناخ المناســـب عن طريق السياسات الواضحة والمستقرة لينجح القطاع الخاص في تأدية دوره.
- الحد من الفسـاد، حيث إن أي زيادة في القدرة التنافسـية للاقتصـاد وترسـيخ مبادئ الشفافية والحوكمة تؤدي إلى نقص في دوافع السلوك الفاسد، فالسياسات التي تؤدي إلى تقليص القيود على التجارة الخارجية والداخلية، وإزالة الحواجز التي تحول دون دخول القطاع الخاص إلى مجالات الصـناعة والخدمات تؤدي إلى محاربة الفسـاد وربما تقضي عليه.
- تأمين الحاجات الأسـاسـية للمواطنين العاجزين عن توفيرها عند وضـع سـياسـاتها العامة. وقد لا تســـتطيع الدولة تحقيق الحاجات الجماعية بكفاءة بدون معرفة هذه الحاجات. ولذلك على الدولة أن تشرك الناس في صنع السياسة بفتح الطريق أمام المســـتعملين لهذه الحاجات من الأفراد ومؤســـســـات القطاع الخاص والجماعات

الأخرى في المجتمع المدني للتعبير عن آرائهم. وربما من الأفضـــل للدولة تقديم هذه السلع والخدمات الأساسية عن طريق الشراكة بين مؤسساتها وأنشطة القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهذا قد يزيد من توافر هذه الخدمات بكفاءة.

- انتهاج صـيغ مختلفة لدعم المواطنيين، وتصـحيح الاختلال في توزيع الدخل، وتبني شـبكات ضـمان وحماية اجتماعية تهدف في المقام الأول إلى الرفع من مسـتوى معيشـة المواطن ودعم قدرته الإنفاقية ليتمكن من تأمين متطلبات حياة أفراد أسـرته، وتعتبر سياسة الدعم السلعي سياسة من السياسات الاقتصادية المقبولة خاصة عندما تسـتهدف وبشـكل مباشـر الرفع من مسـتوى معيشـة المواطنين، والتقليل من حدة المشاكل المقترنة بانتشار ظاهرة الفقر، وغيرها من الأهداف الإنسانية النبيلة، ولكنها تصـبح سياسـة اقتصـادية سيئة ذات آثار سلبية وضـارة عندما تقترن هذه السياسـة بالهدر والتبذير، وترسـيخ التربح غير المشـروع ومظاهر الفسـاد، ولا تحقق الأهداف التي أقرت من أجلها، في هذه الحالة يتعين دراسـة الأمر ووضـع الحلول الممكنة لتفادي هذه المشاكل وبما يحقق الكفاءة في استخدام الموارد، ومن بينها:
  - التحول عن أسلوب الدعم المباشر للسلع والمحروقات إلى الدعم النقدي للمرتبات والقوة الشرائية للمواطنين.
  - قيام الحكومة بإجراء دراسـة وافية عن هيكل الأجور والمرتبات تُراعي التغيرات التي طرأت على البيئة الليبية وأنماط الاستهلاك والإنفاق الحالية والمستقبلية.
  - وضع السياسات الاقتصادية المناسبة لتقليل الفوارق بين الأفراد وتحسين معدلات توزيع الدخل ليقترب من مسـتويات العدالة، وقد يكون عن طريق إعادة النظر في النظام الضريبي القائم، وأنظمة الرعاية الاجتماعية ونظام الدعم.
- في إطـار التحولات الاقتصـادية والاجتماعية التي رتبتها حرب التحرير، وكبر حجم التراكمات السلبية الموروثة من الوضع السابق، تأتي الحاجة إلى ضرورة وضع السياسات السـليمة الجادة والملائمة التي تتناسـب وتنسـجم مع متطلبات إعادة النهوض باقتصـادنا الوطني للوصـول إلى مسـتويات من التنمية والنمو، وتهيئ المناخ الملائم للقطاع الخاص لكي يأخذ مكانه الطبيعي، إذ إن هناك قناعة راسخة لدى الكثير من المتخصصين بأنه لا يمكن قيام تنمية اقتصادية ونمو اقتصادي مستدام إلاّ بوجود قطاع خاص فعّال يتكون من كافة رجال الأعمال الوطنيين المخلصـين، قطاع خاص حيوي قوي في تركيبته ناضـج في برامجه وقادر على خوض غمار الاستثمار والمشاركة الفعلية في دفع عجلة الاقتصاد في ليبيا الجديدة، ذلك من خلال:

- الشراكة والتكامل بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص، إذ يتعين أن ينظر إلى القطاع الخاص كشريك رئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص عمل، ويمكن أن يتم تكريس هذه الشراكة عن طريق سياسات تُعالج طلب القطاع الخاص المتزايد على الخدمات المقدمة من القطاع الحكومي بشكل فعّال، أي رفع أداء مؤسسات الدولة لتقدم للقطاع الخاص خدمات إدارية متميزة تُمكن القطاع الخاص من التطور والإنطلاق.
- تنقية حزمة القوانين والتشريعات القائمة في المجال الاقتصادي والمالي وبما يمكن من وجود إطار تشيعي يضمن الحقوق ويُعزز الثقة ويهيئ سُبل النجاح والتطور للمؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي.
- سيادة مبدأ الشفافية وتوفير المعلومات الدورية الشاملة التي تُمكن مؤسسات القطاع الخاص من اتخاذ القرارات وتقديم الاستشارات ودعم القرارات الحكومية.
- وجود حزمة من الحوافز الضريبية والتمويلية والخدمية الحقيقية، تتسم بالشمول والمرونة، تُقدم للمبادرين بالقطاع الخاص بشكل علمي وعملي يعتمد أساساً على معايير الأداء الكفء ومدى المساهمة الفعلية في خلق قيم مضافة واضحة ومؤسسات اقتصادية فاعلة.
- تطوير مؤسسات الدولة واستخدام معايير الحوكمة وبما ينعكس على الأداء وتحسن بيئة الأعمال وضمان وجود بيئة إدارية تشريعية صديقة لقطاع الأعمال تُشجع مبادرات الاستثمار والإنتاج.
- توقف دخول الحكومة ومؤسساتها كمنافس لمؤسسات الأعمال الخاصة بل يتعين أن تكون العلاقة تكاملية وليست تنافسية، وأن تعمل الدولة على تقوية قطاع الأعمال ودعمه بدلاً من أضعافه.
- تمكين المستثمرين من تجاوز العقبات لإتمام الإجراءات اللازمة لولوج أبواب الاستثمار وفي مقدمتها الحصول على الأراضي اللازمة لإقامة المشروعات والتمويل، من خلال إجراءات تتسم بالشفافية والعدالة والمصداقية وتضمن الحقوق، كل ذلك في إطار الدفع نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- دعم مبادرات الاستثمار في الأنشطة غير النفطية وفي الأنشطة غير التقليدية وفتح المجال لتشجيع الاستثمار الوطني فيها على أُسس متكافئة مع الاستثمار الأجنبي.
- تبني سياسات اقتصادية بأدوات علمية ممكنة وفعّالة تسهم في مجملها لبروز بيئة اقتصادية صديقة لقطاع الأعمال.

- هذا لا يعني إلغاء دور الدولة في النشاط الاقتصادي، خصوصا في ليبيا لأن الدولة هنا هي المالك لأهم مورد للدخل في المجتمع وهو النفط. فالدولة مسؤولة بالتأكيد عن تحقيق أهداف معينة مثل ضمان حسن استخدام الموارد الاقتصادية، وضمان العدالة، وتوزيع الدخل، وتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي يمكن المؤسسات المختلفة بما فيها مؤسسات القطاع الخاص من تأدية نشاطها في جو من الاطمئنان والاستقرار، وأن يترك لها توفير بعض الخدمات العامة كالرعاية الصحية والتعليم والأمن والدفاع والمرافق العامة، وأي نشاطات أخرى يعجز القطاع الخاص عن ارتيادها لأسباب اقتصادية أو فنية، وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية، والمهم أن الدولة هنا تهتم بالكفاءة، فالنشاط الذي لا تستطيع أن تقدمه بكفاءة تتركه لمؤسسات القطاع الخاص مع الاشراف والتوجيه والرقابة.

تنويع مصادر الدخل

(أ) الاستفادة من مزايا اقتصاد المعرفة

الذي يولد قيما مضافة من خلال الاستفادة من المعارف والمعلومات وذلك بتسخير الموارد المادية المتاحة في هذا الاتجاه والاستفادة من الخبرات والموارد البشرية الأجنبية وتسخيرها، عن بعد، في تقديم خدمات للاقتصاد الوطني، تولد قيمة مضافة تدعم النمو الاقتصادي والتنمية، وتضمن استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية

(ب) الاستثمار في الأنشطة المرتبطة بالموقع الجغرافي

- تمتلك ليبيا كثيرا من المميزات بفضل موقعها الجغرافي وبفضل الإمكانيات الطبيعية والمادية التي تتمتع بها، من منظور موقعها وأهميتها، وباعتبار وزنها وأهميتها في المنطقة العربية والأفريقية والمتوسطية، وهي من الدول المطلة على جنوب البحر المتوسط. وبصفتها هذه يمكنها أن تقوم بدور في أن تصبح همزة الوصل بين بلدان المغرب العربي وبلدان المشرق العربي من جهة، وبين الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول شمال البحر المتوسط من جهة أخرى.
- وإذا ما توفرت الشروط الموضوعية والبيئية المناسبة، فإن الاقتصاد الليبي يمتلك ميزة تنافسية كامنة تتمثل في تنمية القطاع التجاري الخدمي المرتبط بالموقع الجغرافي المتميز للبلاد، ويمكن أن يتخذ النشاط التجاري الخدمي عدة أشكال يكمل بعضها البعض الآخر،

وتندرج كل هذه الأشكال تحت مظلة قطاع الخدمات، ومن بين هذه الأشكال أو المجالات ما يلي :

1) مراكز التمويل الدولية: وعلى وجـــه التحديد الوحدات المصرفية الخارجية "الأفشور" التي يرتبط وجودها إلى حد بعيد بوجود الفوائض المالية في المنطقة. وفي الوقت الحاضـر، حيث ارتفعت أسـعار النفط إلى مسـتويات غير مسـبوقة وتراكمت تبعا لذلك فوائض مالية كبيرة في الكثير من البلدان، بما فيها ليبيا، فإن الأمر يرتبط باستمرار نمو وتراكم هذه الفوائض المالية. وهذا بالطبع يتوقف على مستقبل أسعار النفط وما ستكون عليه هذه الأسعار. بالإضافة إلى ذلك فإن إقامة مراكز مالية في الوقت الحاضر يرتبط أيضا بمتطلبات السوق، أي بمتطلبات السـوق المحلي وسـوق المنطقة وخارجها من الخدمات المصـرفية والاسـتثمارية. لذلك ينبغي التعرف على مدى ما تقدمه الســوق الليبية من خدمات للمنطقة المحيطة بها، خصـــوصـــا الخدمات الاســتثمارية والمصــرفية للمتعاملين على المســتوى الإقليمي والعالمي، كما ينبغي تحديد إلى أي مدى تقوم السوق بعملية تدوير وإعادة تدوير الأرصدة المختلفة التي يتم الطلب عليها في مختلف الأســواق المالية المحلية منها والعالمية، أي أن وجود الوحدات المصــرفية الخارجية يرتبط أيضا بالنشاط الاقتصادي العالمي.

2) السياحة: هناك مجموعة من الاعتبارات التي يمكن أن تجعل من ليبيا بلداً سياحيا متميزا ضمن بلدان البحر المتوسط، ومن أهم هذه الاعتبارات:

- تمتع ليبيا بأطول شاطئ يطل على البحر المتوسط بالمقارنة بالدول الأخرى المجاورة.
- توفر العوامل المناخية والطبيعية التي تجذب السـواح والتي تتمثل في الشـمس والبحر والرمال.
- المعالم الأثرية والتاريخية التي تربط التاريخ والتراث بالطبيعة.
- العمق الجنوبي، حيث يمكن إقامة سياحة صحراوية بأنواعها المختلفة.
- توفر بعض المنابع الطبيعية، مثل المياه الكبريتية، التي يمكن أن تكون أساسا لإيجاد منتجعات علاجية وسياحية ترفيهية.

- تتنوع النشـاطات السـياحية وتتعدد أشـكالها ومجالاتها كما تختلف النشـاطات السـياحية من حيث توقيت أو زمان القيام بالسـياحة، ومن حيث المكان والاتجاه، وفي هذا الصـدد يمكن التميز بين السياحة العلاجية، وهي التي يقوم بها السواح الباحثين عن المنتجعات العلاجية، والسياحة الرياضية التي تعتمد على ما يقام في الدولة من أنشطة رياضية، بصفة دورية، مثل المسـابقات الدولية، ذات الصـبغة السـياحية، كمهرجانات الفروسـية، وسـباق الدراجات والسيارات، وألعاب التزحلق على الرمال، أو تسلق الجبال، وسياحة المؤتمرات والندوات والتي تعتمد على ما يقام في الدولة من ملتقيات ومحافل دولية، وما تسـتضـيفه الدولة من ندوات ومؤتمرات علمية، وملتقيات شبابية، والسياحة الصحراوية، حيث تمثل الصحراء بيئة مختلفة ومتميزة عن أسـواق السـياحة التقليدية في العالم التي تتمركز حول الشـواطئ والمصـايف. وترتبط السياحة الصحراوية بما يتوفر في الصحراء من معالم طبيعية وتاريخية، علاوة على أسلوب الحياة الصحراوية البسيط، ومناخها المتميز، كما توفر الصحراء المقومات اللازمة لإقامة الكثير من النشـاطات والرياضـات كالتزحلق على الرمال، وصـيد الحيوانات والطيور الصـحراوية، والتقاط الأعشـاب والنباتات الصـحراوية لمن يهتمون بهذا النوع من النشـاط. ويمكن تحديد عناصر السياحة الصحراوية في المقومات التالية:
    - الواحات المتواجدة في الصحراء.
    - الرمال المنبسطة والكثبان الرملية
    - الآثار المتواجدة في المناطق الصحراوية.
    - الاستشفاء حيث الهواء النقي الخالي من الرطوبة.
    - الصيد.

3) مناطق التجارة الحرة: بالنسـبة لمناطق التجارة الحرة فإن إقامتها في ليبيا يتوقف على جملة من الاعتبارات الفنية والاقتصـادية، والمالية اللازمة لإقامة كل نوع من أنواع المناطق التجارية. ويأتي في مقدمة العوامل المحددة لإقامة منطقة حرة توفر التمويل اللازم لإنشـاء وتجهيز المرافق التي ينبغي أن تتواجد بالمنطقة الحرة، حيث يتطلب الأمر القيام بجملة من الاسـتثمارات المتمثلة في بناء المسـاكن اللازمة للعاملين بالمنطقة الحرة ومحطات توليد الكهرباء أو توصـيل الكهرباء إلى المنطقة الحرة من الشـبكة العامة. وهنا ينبغي تقويم مدى توفر الطاقة الكهربائية ومدى ملاءمة الشبكة القائمة وقدرتها على تغذية المنطقة الحرة المزمع إقامتها، كما يتطلب تقويم الطاقة الفندقية المتاحة لإيواء المترددين والمتعاملين مع المنطقة الحرة بين الأجانب من رجال الأعمال والوكلاء التجاريين وغيرهم. وعندما تكون المنطقة

المزمع إقامتها منطقة صـــــناعية حرة فإن مقومات إقامتها تتجاوز مجرد توفير الخدمات المكملة (مشـروعات البنية الأسـاسـية)، وفي كل الأحوال فإن إقامة أية منطقة حرة يتطلب توفير الميناء البحري أو الجوي اللازم وبالطاقات الاستيعابية المناسبة. وبالنظر إلى المقومات المتاحة حاليا في الاقتصـــاد الليبي يمكننا القول بأن الموقع الجغرافي والأرض المنبســـطة اللازمة لإقامة المنطقة الحرة، خصـــوصـــا التجارية، يبدو متوفرا. وننوه هنا إلى المؤشـــرات الأولية التي تبينت من المنطقة الحرة مصـراته ومن الدراسـات الأولية للمنطقة الحرة المريسـة بنغازي التي تؤكد جدوى هذا التوجه وإمكانية تنويع الدخل القومي من خلاله.

4) تجارة العبور: التي يتوقف ازدهارها على الطاقة الاســـتيعابية للمطارات ومدى توفر أســـاليب وأدوات المناولة والتجهيز والتغليف، بالإضـــافة إلى المخازن والمبردات اللازمة والعمالـة المدربـة. ومن الواضـــح أن إيجـاد أي من هذه المقومـات يتطلـب تنفيـذ بعض الاستثمارات التي قد تصل إلى بناء مطارات جديدة أو التوسع في الطاقات المتاحة بالمطارات القائمة والتعامل مع معظم شـركات الطيران العالمية بإتباع سـياسـة الأجواء المفتوحة، وذلك وفقا لما سيتم عرضه ضمن شروط نجاح الدولة التجارية في ليبيا.

(ج) الاستثمار في قطاعات اقتصادية ذات أهمية وميزة نسبية:

1- تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

- تؤدي المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة دورا مهما في تحقيق مسـتهدفات التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في معظم دول العالم، حيث تشـكل نسـبة كبيرة من المشـروعات الصـناعية والزراعية والخدمية وفي مجالات متنوعة، وبالتالي فهي تســـهم في توظيف إعداد كبيرة من الأيدي العاملة والتخفيف من مشـــكلة البطالة، كما تؤدي دورا مهما في اكتســـاب المهارات الفنية والتقنية، وهي كذلك صـــاحبة الدور الأكبر في تلبية احتياجات الســـكان من الســـلع والخدمات، فالمشروعات الصغيرة تعد الأكثر عددا، والأكثر اعتمادا على الخامات والكفاءات المحلية، والأكثر اســـتخداما للتقنية المتوفرة محليا كذلك. وبالنظر لهذا الدور وهذه الأهمية حظيت المشـــروعات الصـــغيرة باهتمام ملموس في معظم الدول الصـــناعية وبعض الدول النامية.

- لم تخل إســـتراتيجيات التنمية الاقتصـــادية المتبعة في العديد من دول العالم من ضـــرورة الاهتمام بتنمية ودعم وتطوير المشـروعات الصـغيرة، فهي أحد أهم آليات التطور التقني من حيث قدرتها على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بشـــكل أســـرع وبتكلفة أقل مقارنة بالمشروعات الضخمة، حيث توفر الكثير من المشروعات الصغيرة فرصا للتكامل الاقتصادي بمختلف صـــوره الأمر الذي يؤدي إلى الرفع من الكفاءة وتخصـــيص الموارد الاقتصـــادية. وتشـير إحدى الدراسـات في بعض دول الاتحاد الأوروبي إلى أن اقتصـاد هذه الدول يعتمد أساسا على المشروعات الصغيرة وأن هناك حوالى 16 مليون شركة صغيرة أوروبية (مصنفة على أساس أنها مشروع صغير يعمل به أقل من 250 موظفا وعاملا)، وتوفر هذه الشركات أكثر من 66% من جميع فرص العمل المتاحة في الدول الأوروبية، وتوظف حوالى 65% من مجموع رؤوس الأموال الأوروبية، وفي اليابان يعزى ما نســـبته 50% من الابتكارات والتطور التقني إلى المشـــروعات الصـــغيرة والمتوســـطة التي تمثل 94% من إجمالي المشروعات فـي الاقتصاد الياباني.
- إن للمشـــروعات الصـــغيرة دورا فاعلا في تحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، فهي تتميز بسهولة التأسيس وصغر حجم الاستثمار المطلوب مما يجعلها وعاء جيدا لجذب مدخرات صـغار المسـتثمرين، كما تسـاهم في توزيع الدخل وتحقيق تنمية مكانية متوازنة وذلك من خلال انتشـارها الجغرافي، وبفضـل مرونة أسـس توطينها، ولعدم حاجتها لمتطلبات بنية تحتية معقدة، ولكونها تسـاعد على نقل وتوطين التقنية وسـهولة التجاوب مع المتغيرات الاقتصادية والفنية بأقل تكلفة.
- إذا ما أحسن التخطيط لقيام المشروعات الصغيرة ورعايتها ودعمها في الاقتصاد الليبي، من خلال إيجاد التشـــريعات والبنية التحتية اللازمة لإنطلاقتها، فإنها ســـوف تكون أقدر على المنافسـة على المسـتوى المحلي والإقليمي، وهذا من شـأنه زيادة الصـادرات. ويمكن أن تمثل القاعدة الأساسية والنواة الحقيقية لنشوء قطاع خاص قوي وقادر على خوض غمار الاستثمار والإنتاج وتطوير الحياة الاقتصادية، والتدرج نحو قيام المشاريع الكبيرة.
- ستظل المشروعات الصغيرة هي الأكثر عددا، والأكثر توظيفا للعمالة، والأقل تكلفة في توفير فرص العمل، وصـــاحبة الدور التنموي الأكبر، والأكثر اســـتخداما للتقنية والمواد الخام المحلية. كل ذلك يتوافق مع ظروف الاقتصـــاد الليبي الذي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مســتويات الإنتاج والإنتاجية وعوائد الاســتثمارات. ولقد ورد في الدراسات أن الاقتصاد الليبي في حاجة إلى خلق ما يقرب من 40 ألف فرصة عمل سنويا خلال الفترة القادمة، لذلك فإنه من الأهمية أن يحظى قطاع المشروعات الصغيرة

بالاهتمام المناسب، وأن توجه إليه الاستثمارات وتهيئ لانطلاقه الأرضية المناسبة حتى يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

2- تطوير وتنمية صناعة الكيماويات النفطية

- إن وجود النفط والغاز في الاقتصاد الليبي يتيح استخدام المنتجات النفطية كمصدر للطاقة في مختلف الصناعات، بالإضافة إلى أنه يمنح ميزة نسبية تنافسية في تصنيع وتصدير الكيماويات النفطية. وقد بدأت ليبيا منذ الثمانينيات من القرن الماضي في إنتاج وتصدير بعض هذه المنتجات مثل : الميثانول، واليوريا، والامونيا، والايثيلين، والبروبلين، وخليط رباعي الكربون، وبعض هذه المواد يستعمل لإنتاج الأسمدة والبعض الآخر يستخدم في الصناعات البلاستيكية، ما يمكن من إيجاد قاعدة صناعية محلية لاستغلال هذه المنتجات.
- رغم الميزة النسبية التي تتمتع بها ليبيا في مثل هذه الصناعات وما تدره من دخل، فإن بعض بلدان المنطقة تقوم بإنتاج مثل هذه المنتجات ومن بينها قطر وبعض دول الخليج الأخرى، مما يضع الإنتاج الليبي في وضع تنافسي مع منتجات هذه الدول الأمر الذي يتطلب العمل على تنشيط هذا القطاع وتطويرالاستثمارت به وتحسين مستويات الإدارة وقضايا التسويق لاسيما أن ليبيا تتمتع بموقع جغرافي مناسب وقريب من الاسواق الأوربية والإفريقية، بالاضافة إلى السوق الاسيوي. وتصدر ليبيا حاليا كميات تبلغ حوالى 2400 طن متري، من هذه المنتجات، سنويا.

3- تطوير وتنمية الثروة البحرية

- لم يحظ قطاع الصيد البحري بالاهتمام الذي يتناسب وطول الشاطئ الليبي الذي يبلغ أكثر من 1900كم، ورصيف قاري تقدر مساحته بحوالي 55 ألف كيلومتر مربع، ورغم هذه الإمكانيات لم يتعد الإنتاج في أحسن الظروف 35- 40 ألف طن سنوياً وهو لا يتناسب وإمكانيات هذا القطاع، وما يتمتع به الاقتصاد الليبي من ميزة نسبية واضحة في هذا المجال. غير أن إنتاج الأسماك لا يخلو من بعض الممارسات التي تهدد هذه الثروة مثل الصيد الجائر باستخدام الجرافات، والصيد في غير المواسم المحددة لذلك.
- ويعد نشاط الصيد البحري أحد الأنشطة التي تشكل ركيزة أساسية ورصيداً راهنا ومستقبليا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة من خلال إسهامه في تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير فرص عمل للعناصر الوطنية، وإقامة صناعات ذات قيمة غذائية مضافة.

- ويعتبر هذا النشاط أحد مكونات الناتج المحلي الإجمالي في كثير من اقتصاديات الدول المطلة على البحار والمحيطات، وقد أصبح نشاط الصيد البحري يساهم بنسبة كبيرة ومتزايدة في الناتج الحلي الاجمالي والدخل القومي لهذه الدول. ومن هنا تأتي أهمية التنمية والاستثمار في هذا النشاط كمصدر لدعم الاقتصاد وتنمية التجارة، وتحقيق تنوع في مصادر الدخل والطاقة الإنتاجية، ودعم القاعدة التصديرية للاقتصاد الوطني، بحيث يشارك في دعم وتمويل الميزانية العامة ويحقق تنمية مستدامة ومتوازنة، وذلك لما يتوقع أن يحققه من روابط أمامية وخلفية للكثير من القطاعات والمناطق.
- ويتطلب تطوير قطاع الثروة البحرية في الاقتصاد الليبي القيام بدراسات معمقة ومكثفة للوقوف على واقع القطاع، وعمل دراسات بيولوجية لوضع قاعدة بيانات للأسماك لمعرفة مواسم التكاثر وأوقات وضع البيض لتنظيم المصايد وبناء محصول سمكي كبير، ودراسة المحصول السمكي على الشواطئ لمعرفة أقصى كمية صيد ممكنة والوقت الأمثل للصيد وغلق المصايد أمام الصيد الجائر وتفعيل الاتفاقيات الدولية في حوض البحر المتوسط للتعاون في مجال الصيد وبناء أسطول صيد من خلال الاستثمار المشترك تشارك به الشركات الليبية للصيد البحري والصيد في مناطق الصيد المختلفة البعيدة عن البحر المتوسط المستنفد إلى حد كبير من حيث القدرات الإنتاجية، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من إمكانيات الشواطئ الليبية في إدخال أنشطة الاستزراع السمكي البحري.

إستراتيجية وطنية للطاقة

النفط والغاز

- إن وضع إستراتيجية نفطية متكاملة يشكل عنصرا رئيسيا من عناصر الرؤية الشاملة للتنمية، إذ لا بد أن يستخدم النفط، في هذه المرحلة، كوسيلة لاجراء تغييرات جذرية في الاقتصاد الوطني بحيث تسمح هذه التغييرات بنمو الاقتصاد بوتائر عالية من أجل إيجاد ركائز اقتصادية متنوعة تعوض عن مورد النفط، وتضمن موارد إضافية، خاصة بالنسبة للمدى البعيد وبما يحفظ حق الأجيال القادمة في ثروة الوطن، حيث إن العقود القادمة قد تشهد نضوبا للمكامن الرئيسية للنفط الليبي، بالإضافة إلى التحولات الكبيرة بالنسبة لإمدادات النفط والطاقة التي قد تؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط المستورد في الدول المتقدمة.

- إن أية استرتيجية نفطية جذرية يجب أن تأخذ في الاعتبار الواقع الموضوعي والإمكانيات الفعلية، كما يجب أن تنطلق من نظرة شاملة تضع على رأس أهدافها تعزيز الاستقلال الاقتصادي، والعمل لجعل النفط أداة للتحولات الاقتصادية الموجهة لمصلحة أفراد المجتمع، وطريقا لتحقيق الأمن السياسي والغذائي للوطن، ووسيلة لمعالجة الاختناقات وعدم التوازن في شتى القطاعات الاقتصادية.
- يجب أن تنطلق النظرة الإستراتيجية المقبلة لسياسة النفط في ليبيا من جملة الظروف والتناقضات الدولية، وأن تأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من عامل الوقت على أساس أن النفط ثروة ناضبة تتطلب انتهاج سبيل التخطيط طويل المدى لتحقيق المهام الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية. وللتخطيط الطويل المدى للنفط أهمية حاسمة في حياة هذا الوطن إذا ما أراد أن يستفيد من هذا المورد، ومن الفرصة التاريخية المتاحة للسير في طريق النمو والتنمية.
- ينبغي التأكيد بأن سياسة التخطيط الاقتصادي في الميدان النفطي يمكن أن تنجح في ليبيا إذا ما اقترنت بتصور علمي لطبيعة التطورات الاقتصادية المحلية والعربية والعالمية، وبالاستناد إلى أجهزة تخطيطية ناضجة ومخلصة تتوجه لاستيعاب تجارب التخطيط النفطي العالمي نظريا وعمليا وتضع أمامها مهمة جعل النفط أداة للتحول الاقتصادي والاجتماعي في ليبيا.
- وعليه فلابد للتخطيط العلمي أن يضع أهدافا واضحة للاستكشاف والإنتاج، والتسويق تعتمد على مهام تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وحماية الثروة النفطية، ودمجها بالاقتصاد الوطني، على عكس السياسات التي تنتهجها بعض الأجهزة التي تخضع سياسة الاستكشاف والإنتاج والتسويق النفطي لمصلحة تطور السوق العالمي والاحتكارات النفطية.
- إن التوجه نحو تسخير الموارد النفطية في خدمة التنمية يحتم على ليبيا، بالتنسيق مع الدول المنتجة الأخرى من خلال منظمة الأوبك، رسم سياسة علمية لبرمجة إنتاج النفط تنسجم مع مصلحة البلاد ومع متطلبات المحافظة على المكامن الرئيسية وإيقاف السياسة الحالية التي تؤدي إلى تبديد الثروة النفطية. هذا يعني وجوب أن تعد برمجة الإنتاج في ليبيا في إطار تأكيد ارتباط الحد الأقصى للإنتاج بحاجات التنمية وبشكل يضمن عدم هجرة العوائد النفطية إلى البلدان الأخرى، أو سوء استثمارها محلياً، كما يضمن زيادة معامل الاستخراج للمكامن الكبرى والمتوسطة وديمومة هذه المكامن لفترة تاريخية طويلة نسبيا. وبرمجة الإنتاج ضمن هذه الأسس، وبالارتباط مع تطورات الطلب العالمي على النفط باتجاه خلق موازنة علمية بين العرض والطلب، سيساعد في خلق شروط التبادل

المتكافيء مع البلدان الرأسمالية المتقدمة، وحصول البلد على القيمة الحقيقة للنفط، وهذا ينسجم مع إستراتيجية ليبيا التي يهمها أن يبقى النفط لأكبر فترة زمنية كمصدر للتمويل وكمصدر للطاقة، وكمصدر للمواد الكيماوية والبتروكيماوية والمصنعة.

- تقتضي الإستراتيجية النفطية تأكيد الاتجاه للسيطرة الوطنية المباشرة والكاملة على موارد النفط عبر ربطها بعملية الاستثمار الوطني المباشر للثروات النفطية، وإبعادها عن الصراعات السياسية، ولا بد من مواجهة مسؤولية تطوير الصناعة النفطية الاستخراجية بكل مراحلها: الاستكشاف، التطوير، النقل، التسويق، الأعمال الهندسية وغيرها. ولقد ثبت بالتجربة نجاح عملية الاستثمار الوطني المباشر الذي يخلق فرصا واسعة لتربية كوادر نفطية وطنية متمرسة والمحافظة عليها ويضمن التخلص من هيمنة الاحتكار النفطي العالمي على النفط الليبي، وهناك آراء تدافع عن سياسة إبقاء الشركات الاحتكارية العالمية في البلدان المنتجة مستندة إلى حجة الاستفادة من تجربة وإمكانيات ونفوذ شركات الكارتل الدولي للنفط، ولكن الوقائع تثبت أن شركات الكارتل الدولي للنفط، التي تقوم في بعض البلدان النفطية بدور الشريك الأقوى، تعرقل أي تطور وتنمية جدية مستغلة في ذلك نفوذها وتأثيراتها السياسية والاقتصادية على البلدان النفطية. وبالعكس فإن الاستثمار الوطني المباشر يضمن حدوث تطور نوعي في البلدان التي تنجز هذه المهمة بنجاح، ويسمح لصناعة النفط الوطنية، ممثلة بشركات النفط الوطنية، من القيام بسياسة إنتاج مخططة وعلمية تنطلق باتجاه ربط القطاع النفطي مع القطاعات الإنتاجية الداخلية الأخرى. والاضرار التي قد تلحق بالدول المنتجة للنفط نتيجة قرارات الاستثمار المباشر هي أضرار مؤقتة، كما حدث لتأميم النفط الليبي، حيث عملت الشركات الاحتكارية للنفط على مقاطعة النفط المؤمم وخلق صعوبات اقتصادية وسياسية عديدة.
- إن نجاح ليبيا في ميدان الاستثمار الوطني المباشر يقتضي التوجه إلى إقامة علاقات مباشرة مع حكومات الدول الراسمالية المتقدمة والدول النامية وأن يتم توجه تدريجي لتقليص الاعتماد على صادرات النفط الخام وتحديد دور شركات الكارتيل الدولي النفطية والقضاء على دورها كوسيط بين المنتجين والمستهلكين.
- يتطلب النجاح في ميدان الاستثمار الوطني المباشر الارتفاع في مستوى التعاون مع الدول الأخرى في الميدان النفطي سواء داخل منظمة الأوبك أو خارجها، كما لا بد من إيجاد تعاون وتنسيق بين أجهزة شركات النفط الوطنية في ميدان الإنتاج والنقل والتسويق بشكل يهدف إلى دراسة تطورات وضع النفط والطاقة في العالم باستمرار ودراسة أحوال السوق العالمي للنفط وأسعاره، ويمكن عبر سياسة تعاون دولي واسع في الميدان النفطي الاستفادة من نقل التكنولوجيا النفطية مقابل مقايضة النفط من البلدان الراسمالية وكذلك

تنشيط التعاون والمساعدات المتبادلة في الحقل النفطي مع الدول الأخرى والاستفادة من تجاربها وإمكانياتها خاصـــة في مجال إعداد الكوادر النفطية ووضـــع الخطط العلمية وصيانة المكامن النفطية.

- اما فيما يخص الغاز الطبيعي، الذي يتوفر بكميات كبيرة ويشكل ثاني أهم مصدر للطاقة بعد النفط على مسـتوى العالم، ويتميز باتسـاع آفاق إنتاجه وتسـويقه، فإنه يعتبر موردا أساسيا للاقتصاد الليبي.
- وقد تركزت الجهود في ليبيا، خلال السـنوات الماضـية، للحد من حرق الغاز الطبيعي المصـاحب للنفط الخام، وتطوير الاكتشـافات الغازية بغرض اسـتخدام الغاز الطبيعي كبديل للمشـتقات النفطية المسـتغلة حاليا في توليد الطاقة، بالإضـافة إلى اسـتخدامه كمدخل أسـاسـي في الصـناعات البيتروكيماوية، ولقد تم إنشـاء منظومة لنقل الغاز من مواقع إنتاجه إلى مواقع الاستهلاك على امتداد الشريط الساحلي، بالإضافة إلى تصدير كميات كبيرة من الغاز المسـال لبعض الدول الأوروبية. ويتم الاحتفاظ بكميات كبيرة في المكامن النفطية لاستعمالها في عمليات الاسترداد الإضافي لاستخراج النفط الخام.
- ويقدر الاحتياطي من الغاز الطبيعي القابل للاسترداد بحوالى 1،491 مليار متر مكعب عند نهاية عام 2005 بعد أن كان عند 1،314 مليار متر مكعب في عام 2001، هذه المكامن الغازية موزعة بأحواض سرت، غدامس، مرزق، وصبراته البحري. ويشكل الغاز الحر حوالى 70% من الاحتياطي، في حين يشكل الغاز المصاحب للنفط حوالى 30%. ويعتقد الخبراء أن الاحتياطي الحالي سوف يفي بالاحتياجات المحلية الحالية والمستقبلية من الغاز الطبيعي، كما سيوفر كميات للتصدير لمدة تزيد عن 50 سنة. وتدل المعلومات المتاحة على وجود إمكانيات كبيرة لتحقيق اكتشافات غازية مهمة تصل إلى أكثر من 3،500 مليار متر مكعب.
- ويبلغ متوســـط الإنتاج اليومي من الغاز الطبيعي حوالى 45.306 مليون متر مكعب يســـتغل منه حاليا 33.130 مليون متر مكعب (نســـبة 73%)، أما الباقي وقدره 12.176 مليون متر مكعب يوميا (أي ما نســـبته 27%) فيتم حرقه لعدم توافر الإمكانيات الفنية لاستغلاله. ويشير مخطط إنتاج النفط والغاز الطبيعي في ليبيا إلى أن الإنتاج سيغطي بعد 2010 نسبة عالية من الاحتياجات المحلية من المشتقات النفطية، وكافة الاحتياجات المحلية من الغاز الطبيعي، بالإضـــافة إلى توفير كميات كبيرة من الغاز المسال للتصدير، كما تشير المعلومات إلى أن أكثر من نصف الاستهلاك المحلي من الغاز الطبيعي سيوجه إلى توليد الكهرباء وذلك لكفاءته ومزاياه البيئية. ويعتقد الخبراء

إن إحلال الغاز الطبيعي محل زيت الوقود سـيوفر كميات كبيرة من الأخير سـتوجه للتصدير.

الطاقة الشمسية وطاقة الرياح

- تطورت تقنيات استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في السنوات الاخيرة مع انخفاض تكاليفها باضطراد، وتم التوصل إلى أنه يمكن اعتبارها مصدرا بديلا او مكملا للطاقة في المواقع التي يصعب إمدادها بالطاقة. وحيث إن تكاليف تقنية الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تواصل انخفاضها في حين تتزايد تكلفة وندرة الوقود الاحفوري، وسوف تصبح الطاقة الشمسيةوالطاقات المتجددة الأخرى ذات تكاليف منخفضة مقارنة مع أغلبية مصادر الطاقة التقليدية، وبينما تعتبر طاقة الرياح والطاقة الشمسية مصادر مستقلة للطاقة فإنها يمكن أن تؤدي مجتمعة إلى توفير مصدر بديل للطاقة يمكن الاعتماد عليه.
- يتم توليد الطاقة الشمسية باستخدام خصائص الخلايا الضوئية لأنصاف النواقل بهدف تحويل الطاقة الضوئية إلى كهرباء. وقد انخفضت تكاليف تصنيع خلايا الطاقة الشمسية بنسبة من 3% إلى 5% سنويا خلال الأعوام الاخيرة، مما أدى إلى نمو قد لا يتخطاه إلا نمو توريد مادة السيليكون. أما بالنسبة إلى طاقة الرياح فيقوم المحرك الهوائي المرفق بمولد كهرباء بتحويل طاقة الرياح إلى طاقة كهربائية. وعلى المستوى العالمي، تضاعف إنتاج طاقة الرياح أربع مرات في الفترة بين العامين 2000 و2006، وهي توفر 20% من الطاقة الكهربائية في الدنمارك و9% في أسبانيا و7% في المانيا. إن الاعتماد العالمي على طاقة الرياح والطاقة الشمسية كتقنيات مجدية تجاريا، جنبا إلى جنب مع انخفاض تكلفتها يجعل منها تقنيات منخفضة التكاليف يمكن استخدامها بشكل واسع في الكثير من المجالات خاصة قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- لقد أدى التطور التقني إلى جعل الطاقة الشمسية مصدرا مهما من مصادر الطاقة المتجددة، ومن المزايا الطبيعية التي رتبها موقع ليبيا الجغرافي المتميز تمتع أراضيها بإشعاع شمسي مرتفع خلال معظم أيام السنة، ولقد أوضحت الدراسات أن المتوسط السنوي للإشعاع الشمسي على سطح الأرض بالشريط الساحلي يتراوح ما بين 5.5 كيلووات/ساعة يوميا، و7 كيلووات/ساعة يوميا بالمناطق الجنوبية. كما أن مدة بقاء سطوع الشمس تصل إلى ما يقارب 3,100 ساعة سنويا على الشريط الساحلي، وحوالي 3،900 ساعة سنويا بالمناطق الجنوبية، وهو ما يشير إلى أهمية الطاقة الشمسية كمصدر للطاقة في ليبيا.

- بالرغم من قلة الإحصائيات حـــول مساهمة الطاقة الشمسية في سد احتياجات ليبيا من الطاقة فإن بعض الدراسات تشير، وبشكل عام، إلى أن نسبة مساهمة الطاقة الشمسية في الطلب الكلي على الطاقة تقدر بحوالي 4.8 % من احتياجات مختلف القطاعات عام 2000، ولقد حُددت القطاعات التي تساهم الطاقة الشمسية في توفير جزء من احتياجاتها في القطاع العائلي، وتحلية المياه، والزراعة، والصناعة مرتبة حسب الأهمية النسبية للوفر المتوقع معبرا عنه بكمية النفط المكافئ المتوقع توفيرها سنويا.
- إن الامكانيات الطبيعية القائمة تشير إلى إمكانية تطوير قطاع الطاقة الشمسية والاستثمار في تقنياتها الحديثة لتوليد الطاقة الكهربائية وتخزينها، ومن ثم اســـتعمالها بديلا للطاقة المولدة من الوقود الأحفوري من جهة، وتصدير الفائض الى أوروبا، خاصة في ظل وجود عدد من المبادرات المحلية والاقليمية والدولية بالخصوص.

3- الاستثمار البشري

- يتعين أن تبدأ أية إستراتيجية تهدف إلى الانتقال بالاقتصاد الليبي من النمط التوزيعي غير المنتج إلى النمط الإنتاجي الفعال بمعالجة التشوهات والاختلالات التي تسببت بها السياسات التي اتبعت في الماضـــي، التي كان من أهم نتائجها ســيطرة العقلية الاتكالية التي أدت إلى الاعتماد الكلي على الدولة ومؤســســاتها وتعاظم النزعة الاســتهلاكية والنظر إلى الشــهادة الدراســية على أنها مجرد وســيلة للوصــول إلى وظيفة، فضــلاً عن التوجهات الســياســية والأيديولوجية غير المشجعة على العمل مع الغير، بل محاربته في ظل المقولات والشعارات التى كانت مرفوعة. إن هذا الأمر يتطلب إعادة بناء النظام التربوي والتعليمي واتخاذ التدابير المناسبة لتعديل اتجاهات الأفراد منذ الصغر نحو ثقافة العمل والإنتاج وغرس التربية المهنية في المناهج وفي الحياة المدرســـية، وجعل التعليم أكثر مرونة ليســـتوعب مســـارات تقنية وتطبيقية بالإضافة إلى الثقافة الاساسية والعامة.
- ومن أبرز التحديات التي تواجه النظام التعليمي في علاقته بالواقع الاقتصادي أنه يعاني في الماضـــي من ضــعف تطابق مخرجاته مع متطلبات ســوق العمل، وافتقارها للمرونة الكافية للتكيف مع احتياجاته المتغيرة التي فرضتها تطورات الانفتاح على الأسواق والمنافسة الدولية. ومن المؤكد أن عملية التنمية بمفهومها الشــامل لن تتحقق دون التركيز على قضــايا التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية التي تتيح للمجتمع فرص الاستفادة من مهارات وخبرات أبنائه ويمكن لأي استراتجية تسعى لتحقيق هذا الهدف أن تتضمن الآتي:

1. اعتماد سياسة التنمية البشرية المستدامة التي تؤمّن زيادة القدرات والكفاءات والمهارات واستيعاب التقنية عند السكان وتطوير البنية التحتية في مجال المعرفة والمعلومات، والاستفادة من الوفورات والمزايا التي يقدمها اقتصاد المعرفة.
2. تطوير سبل الاستثمار البشري مع الاهتمام بقضايا البحث والتطوير وبما يخدم السياسة التعليمية وسياسة الاستخدام وغيرها من المجالات التي ترفع من نوعية العمل ورفع إنتاجيته.
3. التركيز على الدور التربوي للمدرسة خصوصا في مرحلة التعليم الأساسي حيث يعتبر دورها محوريا في مسألة التنشئة الاجتماعية وفي تنمية وعي الاطفال والناشئين بهويتهم العربية والاسلامية وانتمائهم الوطني وفي إدراكهم لقضايا عصرهم ومشكلاته.
4. تحديث مناهج التعليم العام والفني والعالي وربط التعليم بالصناعة عن طريق إنشاء الحاضنات التقنية وزيادة الاستثمار المباشر في البحث العلمي ونقل التقنية.
5. يعتبر التعليم ركيزة التنمية الرئيسية في عصر العولمة فهو الذي يحدد القدرة التنافسية للاقتصاد نظراً لأن عامل المعرفة أًصبح أحد العناصر الأساسية للإنتاج ومحدداً أساسياً للإنتاجية، كما يقوم التعليم بدور رئيس في المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية.

4- السياسات الاقتصادية

- مما سبق يمكن أن نخلص إلى نتيجة مهمة وهي أن مشكلة الاقتصاد الليبي يمكن حصرها في انخفاض معدلات النمو الحقيقي وتخلف التنمية. أما علاج هذه المشكلة فيكمن في إعادة هيكلة الاقتصاد وفق رؤية واضحة وخطوات مدروسة وبرنامج زمني محدد يهدف إلى رفع قدرات المجتمع المادية والبشرية من أجل تحقيق معدلات نمو حقيقي مرتفعة وخلق تنمية اقتصادية مستدامة. لذا يتعين وضع سياسات اقتصادية تركز على جانبي العرض والطلب تكون واضحة المعالم والأهداف، وإضفاء المصداقية والجدية على الجهود المبذولة نحو الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الثقة لدى المواطن في المؤسسات المسؤولة عن رسم السياسات الاقتصادية وتنفيذها. إن الاقتصاد الليبي يتطلب حشد كل الجهود من أجل تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين. تحديدا، فإنه يحتاج إلى:
  - سياسة نقدية فعالة هدفها خلق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق إصلاح حقيقي في النظام النقدي والمصرفي، بما يعزز القيمة الحقيقية للعملة ويضمن استقلالية المصرف المركزي، وتطوير أدوات السياسة النقدية ورفع كفاءة أداء الجهاز المصرفي.

- سياسة مالية تُحدث تغيرات هيكلية في الجهاز المالي، بما يضمن فعالية أدوات السياسة المالية، وبما يحقق التعديلات المرغوبة في النظام الضريبي، وينمي الايرادات العامة، ويرشد الإنفاق العام ويرفع إنتاجيته.
- سياسة تجارية تُسهم في دعم وتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، وذلك بالعمل على تفعيل الإجراءات اللازمة لدعم نشاط التصدير، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي، وحماية المنتجات الوطنية، ويدفع بإتجاه اندماج الاقتصاد الوطني في منظومة منظمة التجارة العالمية وفق أسس متكافئة.
- سياسات استثمارية فعالة تهدف إلى خلق قيمة مضافة بالقطاعات الاقتصادية الواعدة غير النفطية، تتميز بوجود إمكانيات لتطوير ميزة تنافسية واضحة، مثل قطاع الخدمات المالية والنقل والتأمين وتجارة العبور والثروة البحرية، والسياحة، وخلق وتطوير المناطق الحرة، بما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتنويع هيكل الصادرات الليبية.
- سياسات لترشيد الاستثمار بقطاعي الصناعة والزراعة، بحيث يتم تركيز الاستثمار الصناعي على قيام الصناعات الصغرى والمتوسطة وذلك بفتح المجال أمام القطاع الخاص المحلي، مع تقديم التسهيلات والعناية اللازمة، بالإضافة إلى تشجيع الصناعات التصديرية التى تعتمد على خامات وموارد متوفرة محلياُ. أما الاستثمار الزراعي فيتعين أن يركز على الاستثمار في تطوير مشاريع إنتاج الحبوب الإستراتيجية ذات الجدوي الاقتصادية وفق رؤية متطورة مبنية على استمرار الملكية العامة لهذه المشاريع مع نقل إدارتها للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، في إطار ما يعرف بفصل الملكية عن الإدارة، بهدف تحقيق نسبة مستهدفة من الأمن الغذائي.
- سياسة توظيف تعمل على إيجاد حل للباحثين عن عمل لتقليل معدل البطالة إلى حده الأدنى، وكذلك للعمل على تحسين أداء العاملين للحد من ظاهرة البطالة المقنعة.

- الأمور الأساسية الآتية شروط لازمة لنجاح أي إستراتيجية تهدف إلى تحقيق تنمية شاملة، تلبي الحاجات الأساسية، وتؤدي إلى الاعتماد على الذات، وتحافظ على الهوية الحضارية وتتصف بالاستقرار والتوازن:
  - إن نجاح جهود التنمية مرهون إلى درجة كبيرة بتوفر الإرادة والرغبة الحقيقية في دعم هذا التوجه لدى القيادة السياسية ومؤسسات الدولة المختلفة من جانب، والسماح لأفراد المجتمع بالمشاركة الفعلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل حياتهم وحياة أبنائهم، من جانب آخر.
  - الاستفادة من تجارب الماضي، وألا تؤدي بنا الطفرة الحالية في الإيرادات النفطية إلى تكرار الأخطاء السابقة، وبالتالي يجب العمل على تنمية القطاع الخاص، وتشجيعه للمشاركة في جهود التنمية، وذلك بتوفير البيئة التشريعية والمناخ الاستثماري المناسب، ووضوح واستقرار السياسات، وثبات المؤسسات الإدارية، حتى يتمكن هذا القطاع من العمل في جو من الطمأنينة والاستقرار، كما يجب العمل على إنجاز واستكمال مشاريع البنية الأساسية، التي يعتبر الاستثمار فيها مكملاً لاستثمار القطاع الخاص وداعماً له.
  - العمل من خلال أجهزة الدولة الرقابية على مراقبة تنفيذ التشريعات المنفذة من قبل القائمين على مشروعات القطاعين العام والخاص لاسيما ما يتعلق بالقانون التجاري وقانون العمل وقانون الضمان وقانون ضرائب الدخل وعدم السماح بتجاوزهما، وكذلك التأكد من توفر مستوى الجودة المطلوب لمختلف السلع المنتجة والمهنية المطلوبة في تقديم الخدمات.
  - أصبح عامل المعرفة أحد العناصر الأساسية للإنتاج ومحدداً أساسياً للإنتاجية، كما يقوم التعليم بدور رئيس في المحافظة على الهوية الثقافية والحضارية للأمة، وبتعزيز مقدرة الأفراد على التكيف مع ظواهر التغير المتسارع الذي يطبع الحياة العصرية.
  - ارتفاع نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من وضعها الراهن (نحو 13.9% في عام 2010) إلى نسبة تقترب من 25% كحد أدنى في عام 2040، أي بحيث يصبح خمس الناتج غير النفطي على الأقل يأتي من القطاع الصناعي. إن نسبة 20% لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج غير النفطي ليست افتراضاً

اعتباطياً بل هي الحد الأدنى الذي يجب أن يسهم به قطاع التصنيع في الناتج غير النفطي.

- يبدو التخطيط التأشيري والخطط المتحركة أكثر ملاءمة لتنفيذ المشروعات، وذلك من خلال وضع السياسات التي تكفل النهوض بالقطاعات الاقتصادية وتنفذ المشروعات من قبل القطاعين العام والخاص، وفي هذا الصدد فإنه من المهم أن تدار المشروعات على أسس علمية، وبحيث لا تتدخل الدولة في توجيه الإدارة إلا من خلال السياسات المحفزة والموجهة.
- يحرك التخطيط التأشيري الأموال دون أي توجيه نحو الاستثمار في المشروعات الأعلى عائدا، فالعمل بأسلوب بالتخطيط التأشيري هو الأنسب في مرحلة غياب النفط وهو الأنسب حتى أثناء وجوده شريطة أن تحسن إدارة المشروعات وفق الأسس سالفة الذكر.
- إن الخطط التأشيرية عندما تكون متحركة تساعد بشكل فعال على تحديث وتطوير التوقعات وإعادة تصحيح الاختلالات أثناء التنفيذ بما يساعد على بلوغ الأهداف المرجوة.
- من غير المقبول لدولة منتجة رئيسية للنفط الخام أن تستورد منتجاتها النفطية المكررة من الخارج، فقد قامت ليبيا ببناء بعض المصافي لتكرير النفط الخام، بهدف سد حاجة الطلب المحلي، وأيضا لتصدير النفط المكرر تحقيقاً للمزيد من الوفورات الاقتصادية، وبما يضمن إلى جانب ذلك الاستفادة من الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفط، وقد جرى تنفيذ هذه المشاريع وفق ما رصدت لها من مخصصات مالية في خطط التحول. غير أن إنتاج هذه المصافي غير كافٍ والمطلوب هو تطوير الطاقات الإنتاجية للمصافي وبما يكفي لسد حاجة الاقتصاد الوطني.
- إن تحقيق القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني في ظل العولمة، وعضوية ليبيا في منظمة التجارة العالمية، أمر لازم ولا يحتمل طول الانتظار إذا أريد للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية (السلعية والخدمية) أن تعيش وأن تنمو وتزدهر. وقد يكون السقف 2040 أمداً ملائماً لتصور الوصول إلى الوضعية التي تستطيع فيها المؤسسات والشركات الوطنية أن تكون قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

- إدراكاً من ليبيا بأهمية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية الذي سيتيح لها فرصـــا أكبرا لنفاذ منتجاتها للأســواق الخارجية، تقدمت في نهاية سنة 2001، بطلب الانضمام للمنظمة، غير أن ليبيا لم تتقدم بتقريرها إلى المنظمة حتى الآن، وبالتالي فإن المنظمة في انتظار هذا التقرير لكي يتم البدء في المفاوضـــات. لذا فإنه يتعين القيام بالإجراءات التالية، حتى يكون دخول ليبيا لمنظمة التجارة العالمية في فترة أقصـر نسبياً، وبالشروط التي تتناسب مع وضع الاقتصاد الليبي:
  - الإسـراع في تقديم التقرير المطلوب عن الاقتصـاد الليبي وعدم المبالغة في تقدير إمكانياته ومســتوى أدائه، وإعادة النظر في جدول التعريفة الجمركية على السلع المستوردة، وذلك لغرض تحديد نسب التثبيت التي ستتخذ مرجعا في المستقبل.
  - وضـــع خطة دقيقة وواقعية للتنمية الاقتصـــادية في ليبيا تراعي إمكانيات ليبيا الطبيعية والبشــرية والتمويلية وحجم السوق المحلي وعلاقة ليبيا بالبلدان المجاورة
  - اختيار الإستراتيجية المناسبة لتحقيق أهداف خطط التنمية في ضـــوء إمكانية دخول ليبيا للمنظمة خلال مدة خمس سنوات مثلاً.
  - إنشـاء هيأة فنية تقوم بالإشـراف على إعداد كل ما يتعلق بتهيئة الظروف المناسـبة لانضـمام ليبيا للمنظمة، وكذلك التعرف على الإجراءات التي تـأخـذهـا البلـدان الأخرى الأعضـــاء في كيفية معالجة الاختلالات التي قد تحدث لها أو قد حدثت، وكذلك كيفية تعامل المنظمة معها.
  - إعادة النظر في جميع التشــريعات الوطنية ذات الصـــلة بالتجارة الخارجية، سـواء في مجال السـلع أم الخدمات أم انتقال عوامل الإنتاج، بما يخدم الاقتصـــاد الوطني، ولا يتعارض مع مبادئ المنظمة.
  - إعـداد الفريق المفـاوض إعـدادا جيـداً، لأن كثيرا من المكتسبات للاقتصاد التي يمكن تحقيقها والالتزامات التي يجب أن تتعهد بها الدولة، تعتمد إلى حد كبير على قدرة

الفريق الوطني المفاوض، وذلك لأن الشـروط والالتزامات والإعفاءات الممنوحة للبلدان الأعضـــاء ليســـت موحدة، وإنما قابلة للتفاوض عليها.

5- الوضع المائي

- بلغ إجمالي الكمية المتاحة من المياه عام 2005 حوالى 4000 م3 /سنة، بينما ارتفع الطلب إلى 5000 م3 /سنة، الأمر الذي أدى إلى تدنى الميزان المائي إلى أكثر من 1500 م3 في السنة، ومن المتوقع أن يكون إجمالي العرض المتاح من المياه عام 2025 حوالى 3500 مليون م3 /سنة وأن يرتفع الطلب إلى حوالى 8900 مليون م3 /سنة، مما ينعكس في عجز بالميزان المائي يصل إلى 5300 مليون م3/سنة.
- ويتطلب الأمر وقف الاتجاه الحالي للعجز الكمي والنوعي من خلال عكس أنماط الاستهلاك ووضع أسس لتنمية مستدامة، ترتكز على العناصر التالية:

  * تقليص العجز المائي عن طريق إدارة الطلب على المياه.

  * إعادة النظر في السياسات الزراعية بما يؤدي إلى حسن ترشيد استخدام المياه.

  * تبني طرق للري أكثر كفاءة بما يرفع إنتاجية وحدة المياه ويقلل الفاقد

  * تقليص كميات المياه المستخدمة للإغراض الصناعية وفق برامج توعية وترشيد تراعي الأولويات.

  * التوسع في برامج تحلية المياه خاصة في تغطية الطلب الاستهلاكي الحضري.

6- التحديات

- لأن العولمة تعني تطور النظام الاقتصادي الدولي، ثمة حاجة إلى استنفار همم الاقتصاد الوطني واستنهاض آلياته حتى يستقيم أداء وإنتاجا قبل أن يعبر الحدود للتنافس في الأسواق الخارجية.
- تقدم ليبيا بطلب لعضوية منظمة التجارة العالمية يضعها في مواجهة تحدي التواؤم مع متطلبات الانضمام إلى هذه المنظمة، وهو يمنح للمنتجين المحليين فرصا أكبر، لكنه سوف يجعلهم أكثر عرضة لتحديات المنافسة الدولية.

- الاقتصاد الليبي اقتصاد مستورد صاف للخدمات، إذ يصل العجز إلى ما يقرب من 2.8 مليار دينار حسب إحصائيات 2005، ومن شأن انتشار وتبني الاقتصاد المعرفي أن يفرض عليه الالتزام بمتطلبات هذا النوع من الاقتصاد، خصوصا فيما يتعلق بالملكية الفكرية.
- سوف يواجه القطاع الخاص منافسة غير متكافئة مع الشركات الأجنبية، خصوصا بمقتضى محدودية خبرته، والتغيرات المتوقعة في دور الدولة وإعادة الهيكلة الاقتصادية وتقلص نطاق السياسات الحمائية.
- سوف يتعرض سوق العمل في الاقتصاد الليبي إلى مشكلة هيكلية تتمثل في عدم تناسب التركيب النوعي للقوى العاملة الليبية مع متطلبات الاقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بالمهارات المعرفية، التي أصبحت استحقاقا ومحددا رئيسا للاندماج في هذا الاقتصاد.
- تبلغ درجات الانفتاح أو الانكشاف في الاقتصاد الليبي إلى مستويات مرتفعة وصلت حوالى 70% عام 2005. وحيث إن الاندماج في الاقتصاد العالمي سوف يزيد من درجة الانفتاح، فإن هذا يضع الاقتصاد الليبي أمام تحد يتطلب القيام بإصلاحات جذرية في المجالات الاقتصادية كافة.
- هناك ضعف في مؤسسات التمويل الوطنية، وتخلف في أدواتها المالية، فضلا عن عدم القدرة على تنويع مجالات الاستثمار بالرغم من توفر فوائض سيولة. وفي ظل التوجه نحو تطبيق الصيرفة الإسلامية فإن الأمر يتطلب إرساء دعائم النظام المالي الإسلامي ما يلي:
  - تطوير وإعادة هيكلة القطاع المصرف والمالي ليواكب متطلبات الصناعة المصرفية والتمويل الإسلامي.
  - مراجعة التشريعات والقوانين السارية واستحداث ما يتطلب استحداثه من تشريعات جديدة.
  - ترسيخ الوعي بالصيرفة الإسلامية باعتبارها أحد مكونات نظام اقتصادي إسلامي متكامل.
  - تطوير المناهج التعليمية في المدارس والجامعات واستحداث أقسام جديدة بكليات الاقتصاد والمحاسبة لتخريج مختصين في مجالات الصيرفة الإسلامية.
  - تنمية وتطوير الموارد البشرية بالقطاع المصرفي والمالي في ليبيا من خلال التدريب والتعليم على أساسيات وأصول المالية الإسلامية.

ولتحقيق هذه المطالب، ينبغي وضع إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف، يحدد لها إطار زمني يتناســـب وحجم هذه المطالب وأهميتها، وتجرى متابعتها وتقويمها حفاظاً على الموارد اقتصادية المتاحة، وضماناً للاستقرار الاقتصادي والمالي المطلوبين.

- تبرز ظاهرة شيوع الشركات الفردية والعائلية في ليبيا، بوصفها إحدى السمات البارزة في هيكل القطاع الخاص، كما أن معظم نشـــاط القطاع الخاص الليبي يتوجه نحو الأســـواق المحلية. ونظرا إلى صـــغر هذه الأســواق، فإن ذلك يشـكل قيدا أمام القدرة التنافســية لهذه الشركات.

رؤية ليبيا 2040

اقتصـــاد منتج، ذو مصـــادر دخل متنوعة، مبني على أســس معرفية تقنية، يقوم القطاع الخاص فيه بالدور الريادي، وتكفل الدولة تطبيق معايير التنافسـية وتضـطلع بدورها في إدارة الاقتصـاد على المستوى الكلي، بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد؛ اقتصـاد يمتلك ميزة تنافسية في بعض المجالات، ويصل فيه النمو في الناتج المحلي الإجمالي غـــير النفطي إلى معدلات مرتفعة، وتتميز معدلات الأداء فيه بالتوازن والاســـتقرار، ومعدلات التضـخم والبطالة بالاعتدال؛ اقتصـاد يضـمن تحقيق العدالة الاجتماعية، ويرتقي بمستوى معيشـة أفراد المجتمع، ويسـهم في منظومة الاقتصـاد العالمي مع بقية الدول على أسـس متكافئة.

الأمن الوطني

الأمن الوطني والعولمة

المقاربة السائدة للأمن الوطني الليبي

التحديات والتهديدات

رؤية الأمن الوطني

مقترحات تتعلق بالمقاربة الكلية للأمن الوطني

مقترحات تتعلق بالآليات

الأمن الوطني والعولمة

يعتبر مفهوم الأمن الوطني من المفاهيم الأكثر تركيباً وتشـــعباً التي ارتبطت بظهور الدولة الوطنية، وما ألزمت به من محافظة استدعته من ضرورة المحافظة على السيادة الوطنية، وإرساء دعائم السلام، وما استوجبه هذان الاستحقاقان من تركيز على دور الجيوش التقليدية بوصفها أداة للحماية والدفاع.

ومهما اختلفت التعريفات حول مفهوم الأمن الوطني، فإنه في النهاية مطلب أســاســي للدول، أياً كان تكوينها الســـياســـي أو فكرها الأيديولوجي، وإن اختلفت هذه الدول في إعمالها للإجراءات الأمنية، وفي المواجهات الأيديولوجية والسياسية التي تحدد عناصر الأمن وأسسه.

والأمن الوطني هو حزمة الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود إمكاناتها للحفاظ على كيانها ومصالحها ومصادر قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، وإيجاد الاستراتيجيات والخطط الشاملة التي تكفل تحقيق ذلك.

وقد توسـع هذا المفهوم الذي يعني الدفاع عن الإقليم الوطني ضـد التهديدات العسـكرية من قبل الدول الأخرى لينتقل بعد انتهاء الحرب الباردة من التركيز على أمن الدولة وإقليمها إلى مفهوم يشـمل حماية الأفراد وأمنهم، فضـلا عن المجتمعات والأقاليم وحتى النظام الدولي ككل. ولم تعد التهديدات الأمنية تلك التي تفرض من قبل الدول على بعضـها البعض، بل أصـبحت تشـمل الانحدار البيئي، والتحديات الاجتماعية–الديمغرافية، وانتشار الأمراض المعدية.

ويمكن القول بأن مفهومي الأمن والصـــراع ارتبطا بالديمقراطية والتنمية، وقد انعكس ذلك في مفاهيم لاقت رواجا خلال العقود الماضية، مثل مفهوم "الأمن الإنساني"، الذي انتقل من التركيز على الدولة إلى الفرد بوصـفه أسـاسـاً له، حيث انطلق من افتراض رفاهية الإنسـان، في مقابل رفاهية الدولة. كذلك ارتبط مفهوم الأمن الإنســاني بمفاهيم من قبيل حقوق الإنســان، والتنمية الإنسـانية. وقد عرّف تقرير التنمية الإنسـانية لعام 1994 الأمن الإنسـاني بأنه "أمن الناس من التهديدات المزمنة، والحماية من الآلام المفاجئة التي تعطل أنماط الحياة اليومية"، وهو يشـمل سـبعة جوانب أسـاسـية: الأمن الاقتصـادي، والأمن الغذائي، والأمن الصـحي، والأمن البيئي، والأمن الشخصي، والأمن السياسي، وأمن المجتمع.

ومع أن هناك اتفاقاً على أن للعولمة أثاراً تطال كل مكونات الحياة الإنســـانية المعاصـــرة فإن الاختلاف يظل قائماً حول إيجابية أو سـلبية هذا التأثير. والأمر يبدو أكثر وضـوحاً عندما يتعلق بالدول النامية من ناحية وفي ما يخص مسألة الأمن الوطني من ناحية أخرى. والسؤال هو ما إذا كانت العولمة تجعل الكون أكثر أمناً أم أكثر خطراً ، وما إذا كان بمقدور الدول الصـغيرة والنامية أن تفعل شـــيئا لمواجهة التحديات التي تفرضـــها العولمة عبر قوى التغيير والتأثير الاقتصـــادي والسياسي والثقافي والأمني التي تمارسها.

ومع أن الكثيرين يحاجون عن أن العولمة ســـتفرض على كل الحكومات نهج الطريق الســـلمي الديمقراطي وتبني حكم القانون واقتصاد السوق بما يضمن حياة أكثر رفاهة واستقراراً وأمناً لسكان الكرة الأرضية، يذهب منتقدو العولمة إلى أنها سوف تقود إلى سيطرة الأقوياء وإضعاف الضعفاء وتكثيف حدة التوترات والصراعات ونطاقها.

ولعل العولمة تدفع صوب الاتجاهين في آن واحد، وقفا على السياسات التي تتبناها كل دولة في ردة فعلها للعولمة ودرجة اسـتجابتها لتحدياتها. ومن شـأن هذا أن يلزم التفكير الاسـتراتيجي في مسألة الأمن بأن يأخذ في الاعتبار السياق الذي تجري في إطاره التفاعلات الكونية، وبأن تفضي مقاربة الأمن الوطني إلى إعادة النظر في الذات والعالم الخارجي.

ويجب على كل رؤية وطنية أن تستند على مقاربة متعددة التخصصـات تشمل الاقتصـاد والتقنية والدفاع والســـياســـة والبيئة والجوانب الثقافية والاجتماعية والدينية والنفســـية والتعليمية والتاريخية والأمنية، وذلك على نحو يستجيب للتنوع الهائل في العولمة المعاصرة.

هذا يعني أن العولمة تتطلب توليد القدرة والفهم والإدارة اللازمة لإحداث التغيير المناســـب في البيئة الخارجية وضمان تحقيق المصالح الوطنية والأمن الوطني.

وتســـتحدث العولمة مجالات تهديد جديدة وتجعل المجالات التقليدية أكثر عرضـــة للتحول إلى مخاطر عملية حقيقية. إنها تضـــاعف من حدة التدمير الذي تحدثه قوى غير تقليدية على الأمن مثل أنشـطة الجريمة المنظمة، والمخدرات، والإرهاب، وتجارة البشـر، وتضـييف مصـادر تهديد جديدة مثل الإرهاب السبرنطيقى والأشكال الجديدة للحرب البيولوجية. وهذا يستدعي الحاجة إلى

تحديد جديد للاســـتقرار: التكيف الســـلمي مع التغير، الذي يؤكد أنه لا مجال لعزل الداخل عن ديناميات الخارج.

ووفق هذا يلزم كل إســـتراتيجية للأمن الوطني في عصـــر العولمة أن تتســـم بالتنوع والشـــمول بالإضافة إلى احتوائها على البدائل أو الخيارات البديلة، وأن ترتبط أيضا بالسياسة الخارجية، في مقاربة تكاملية لعناصـــر مختلفة من قوة الدولة التي تزداد صـــعوبة عيشـــها منعزلة عن الآخرين، خاصـــة وأن النظام الكوني الآخذ في التشـكل يزيل بسـرعة الحدود التقليدية القديمة بين الشـؤون الخارجية والداخلية وبين الاقتصـــاد والأمن الوطني. ثمة إذن حاجة إلى إحداث تحول في الطريقة التي نفكر بها في العالم، والكيفية التي نحدد بها عناصر سياساتنا.

غير أن العولمة لا تلغي المشـاغل الجيوبوليتيكية التقليدية، ولا تعني أن الفاعلين لا يدفعهم سـوى الاقتصـاد، فعالم اليوم لا يزال يحفل بالعديد من الصـراعات والتناقضـات حول الحدود والأراضـي، وبالتنافس العسكري وسباق التسلح وبالاختلافات الثقافية والإثنية.

المقاربات السائدة للأمن الوطني الليبي

يمكن تناول المقاربات السائدة والمتعلقة بالأمن الوطني الليبي من خلال مرحلتين أساسيتين؛ مقاربات الأمن الوطني خلال عهد النظام السابق، ومقارباته بعد ثورة السابع عشر من فبراير.

أ: مرحلة النظام السابق (نظام القذافي)

بسبب التوجه الأيديولوجي، تأخر استخدام مصطلح الأمن الوطني في ليبيا كما تأخر الاهتمام به على الصعيد العملي. وقد ارتبطت مسألة الأمن القومي خلال تلك الفترة بالأمة العربية ككل، ولم يرد استخدام المصطلح بالمعنى الواسع والعملي إلا عام 2006 بإنشاء مجلس الأمن الوطني في ليبيا. وقد بيّن التعامل مع الأمن القومي أو الوطني عوزا في الإدراك الصـــــحيح لهذا النوع من الأمن اتضح على عدة مستويات وشملت صـانعي القرار والشرائح المعنية، والمتمثلة في مكونات النظام السـابق (المؤتمرات الشـعبية الأسـاسـية، واللجان الشـعبية العامة، ومؤتمر الشـعب العام، والقيادات الأمنية والأكاديميين وغيرهم).

وعلى الرغم من الاعتراف الرسـمي بالعولمة بوصـفها عنصـراً أسـاسـياً في النظام العالمي، فإن المؤسسات الحكومية والعامة لم تعكس إلا تكيفا بطيئا في البنى والهياكل والعمليات أيضا. ويمكن

القول بأن المقاربة والسـياسـات المتعلقة بالأمن الوطني في ليبيا ظلت في أكثر الأحيان مرتبطة بالأمن السياسي أو أمن النظام. وقد تأثرت هذه السياسات بجملة من العوامل، وإن اختلف تأثير كل منها من فترة إلى أخرى، ومن هذه العوامل؛ الموقع الجغرافي وأيديولوجيا الدولة والنفط بوصفه ثروة إستراتيجية والعامل السكاني.

- **الموقع الجغرافي**

يعتبر الموقع الجغرافي لليبيا أحد العوامل الإستراتيجية المهمة، حيث ساهم في تحديد هويتها التاريخية وذلك من خلال ثلاثة أبعاد تلتقي إستراتيجيا لتعزيز الدور الدولي والإقليمي لليبيا، وهي البعد العربي (الوطن العربي)، والبعد الأفريقي (القارة الأفريقية)، والبعد المتوسطي (حوض البحر المتوسط). وقد حددت هذه الأبعاد العلاقة بين المكان والدور الذي قامت به ليبيا في السابق، والدور الذي كان لها أن تقوم به في المستقبل.

- **أيديولوجيا الدولـة**

قام العامل الأيديولوجي بدور مهم منذ عام 1969، وكان له أثر بالغ على مستوى السياسات الداخلية والخارجية لليبيا.

- **النفط ثروةً إستراتيجية**

يعتبر هذا العامل من أهم العوامل التي ارتبطت استراتيجياً باقتصاد البلاد، وقد برز تأثير هذا العامل على الأمن الوطني من خلال استغلال عائدات النفط خاصة بعد عام 1969 من قبل صانع القرار في ليبيا لتعزيز كثير من السياسات التي أثرت سلباً أو إيجاباً في تحديد علاقات ليبيا على المستوى الإقليمي والدولي؛ إضافة إلى استخدام عائدات النفط في دعم كثير من حركات التحرر في العالم، خاصة خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، حيث اعتبرت ليبيا دولياً دولة داعمة للإرهاب، خاصة من قبل بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

- **العامل السكاني (الديمغرافي)**

العامل الســـكاني أحد محددات الأمن الوطني، حيث تعتبر ليبيا من الدول التي تتميز بكثافتها السكانية المحدودة، وفي غياب سياسات وآليات تنظم الهجرة والتوظيف للعمالة الوافدة. وبما أن ليبيا تمثل عامل جذب بما تملكه من ثروات طبيعية فإن ذلك قد يشجع على الهجرة غير الشرعية حيث تصبح هذه مصدراً من مصادر تهديد الأمن الوطني، إضافة إلى كونها مصدر تهديد أمني لدول أخرى كأوروبا على سبيل المثال.

وقد تحددت كثير من السياسات على المستوى المحلي أو المستوى الدولي في إطار تلك العوامل التي أثرت على مفهوم الأمن الوطني، حيث برزت إشـــكالية واضـــحة في عدم وضـــوح مفهوم المصلحة الوطنية الليبية. وقد ارتكز مفهوم الأمن الوطني لليبيا خلال فترة النظام السابق على ما يمكن أن نسميه أمن النظام، والذي ارتكز على المحافظة على النظام السياسي، وسبل تعزيزه وتقويته. وهناك العديد من المظاهر التي أكدت سيادة هذا المفهوم، وهي تشمل محاولات تحييد المؤسسة العسكرية وحلها، وتشكيل قوات بديلة تأخذ على عاتقها التركيز على الجوانب الأمنية المتعلقة بالمحافظة على النظام، بما فيها الدور الذي قامت به حركة اللجان الثورية في حماية النظام والدفاع عنه؛ واعتماد التجنيد للمؤسسة العسكرية، والمؤسسات الأمنية الأخرى على مصادر تقليدية، كالقرابة، والولاء الأيديولوجي.

وقد قامت العقيدة السائدة حول موضوع الأمن في ليبيا على ثلاثة أسس رئيسة هي: التجريم أداة وحيدة للمحافظة على الأمن، وعلوية الأمن على القانوني، وانعدام التمييز بين الظروف العادية والظروف الاستثنائية.

(1) التجريم هو الأداة الوحيدة والأساسية للمحافظة على الأمن

يتميز الحل العقابي بالسهولة والسرعة وانخفاض التكلفة مقابل بطء المقاربات الأخرى وصعوبتها وارتفاع كلفتها، ومن أمثلة هذه المقاربات السياسات الاجتماعية والحلول السياسية والبدائل المشروعة للأعمال المهددة للأمن العام. ويعني اعتماد التجريم اختيار حل اللحظة الأخيرة،

ومواجهة أي قصـــور أمني إما بالتوســع في التجريم أو بتشــديد العقاب وهو ما يمكن ملاحظته باستعراض حزمة القوانين العقابية الليبية.

(2) علوية الأمني على القانوني

رغم أن كل النظم القديمة والمعاصرة تجعل الأمن الوطني مقدماً على حق المواطن في ممارسته الكاملة لحرياته العامة، فإن هذا يتم على مستوى قبل–قانوني أو دستوري، وليس على مستوى التشريع الأدنى ولا أو مستوى التطبيق. ذلك أن قوانين حماية الحقوق والحريات تشكل من الناحية القانونية الفنية الحد الأدنى للحماية، بينما تعبر قوانين حماية الأمن عن الحد الأقصـــى للحماية. وهكذا نجد مثلا أن النصــوص الحامية للحقوق والحريات في ليبيا تعلن ســموها على غيرها (ولا يجوز إصـــدار قوانين مخالفة لها، كما في المادة 35 من قانون تعزيز الحرية). غير أنه تم على المستوى العملي إعلاء الأمني على الحقوقي بشكل متكرر على مستوى صياغة التشريعات ثم على مستوى التطبيق.

(3) انعدام التمييز بين الظروف العادية والظروف الاستثنائية

يعني التمييز الواضح والمسبق بين نوعي الظروف تحديد الظروف الاستثنائية بشكل دقيق ومعلوم مسبقاً من حيث مداها وشروط انطباقها حتى تبقى استثناء ولا تتحول إلى حالة عادية. وفي ليبيا النظام الســابق لا تعكس التشــريعات هذا التمييز، مما ترك المجال لتقويم الحالة واختيار الحلول الاستثنائية للسلطة التقديرية لجهات التنفيذ.

أما فيما يتعلق بالاختلال في التوازن بين مقتضـــيات الأمن والحريات العامة، فقد لوحظ أن النصوص القانونية المختلفة تحفل بمظاهره العديدة في نصوص التشريعات الليبية، ومن أمثلتها الواضحة:

- نصوص تتعارض مع نصوص أسمى منها، وهناك صعوبة عملية في تقرير بطلان النصوص الأدنى المخالفة للأعلى رغم عودة الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا.
- شيوع المفاهيم غير المحددة والفضفاضة في نصوص التجريم، ما أعطي سلطات تقديرية واسعة لجهات الضبط والتحقيق والادعاء والمحاكمة.

- توسيع سلطات مأموري الضبط.
- اللجوء إلى الحلول الاستثنائية، مثل محكمة الشعب التي ألغيت وأبقي على اختصاصاتها التي نقلت إلى المحاكم والنيابات التخصصية.

أما في المجال العملي فقد حمل التطبيق أبعاداً أكثر خطورة. فإذا أغفلنا التجاوزات الفردية، على خطورتها، وركزنا فحسب على التجاوزات الاختيارية الممنهجة السائدة والمقبولة والمبررة، نجد أن الإخلال التطبيقي كان يتخذ ثلاث صور:

(1) المخالفة الصريحة للقانون

حيث الشكل الشائع لهذه المخالفة هو التعذيب، وهو محل تجريم في قانون العقوبات باعتباره جناية، لا تتعلق بسادية موظفي الضبط والتحقيق، بل بمركزية الاعتراف بوصفه دليلاً ضرورياً وحاسماً ووحيداً للإدانة ومؤشراً أساسياً للكفاءة المعنية.

(2) التحايل على القانون

وله صور شائعة تمارس بدافع حماية الأمن، وأهمها تمديد فترة الحبس الاحتياطي بفترة حبس احتياطي جديد وعرقلة نشر القوانين.

(3) التطبيق التقديري للقانون

ويظهر ذلك في أن القانون مطبق بشكل سليم ظاهرياً من قبل الشرطة والنيابة وفق الاختصاصات الممنوحة للمنفذ قانوناً، ولكن مطبِّقه يملك سلطة تقديرية حيث تقوم تصوراتهِ عن دورهِ وتقديرهِ للمحافظة علي الأمن وحماية الحريات بالدور الأهم. مثال ذلك الحبس الاحتياطي الذي يعاني من مشاكل تتمثل في:

- عدم وجود حد أدني له.
- عدم التفرقة بين المحبوس احتياطياً في الجنايات والمحبوس في الجنح.
- عدم تخصيص أماكن خاصة للمحبوس احتياطياً.
- مهنياً يفضل عضو النيابة العامة التعسف في الحبس الاحتياطي احترازا من الشبهات.

ومجمل القول إن الأمن السابق في ليبيا كان يحفل بالكثير من السلبيات وتعتريه العديد من الإشكاليات التي نوجزها في أنه:

- أمن تقليدي لم يستوعب معاني الأمن الإنساني
- أمن دولة وأمن حكومة "، وليس أمن وطن ولا أمن مواطن.
- يستند على نظرة ضيقة الأفق، وحيدة الجانب، تستخدم الوسائل القهرية أكثر من استخدامها للوسائل السلمية.
- لم ينجح في حل التناقضات المجتمعية، ولم يسع لخدمة المواطن وتحقيق الأمان له والحفاظ على كرامته وعيشه الطيب والحر.
- مرتكز على إسكات الأصوات المناهضة للظلم، ومصادرة الحريات وحقوق التعبير، وتعدد الأجهزة واستمرار تفريخها، وهى أجهزة لا مبرر لوجود أغلبها، فهي متضاربة ومتناقضة ومتصارعة في المصالح والغايات.
- زاد من حدة التوتر والانقسام وصعد من جرعات الاحتقان والخوف، وهو بذلك ساهم في تكوين شحنات الغضب الاجتماعي والسياسي الذي لا يستطيع أحد التنبؤ بحجم وطرق انفجاره.

ولكل ذلك، كان أمنا يتطلب التطوير والتغيير والإصلاح الجذري والتحديث في مضامينه، وأجهزته، وآليات عمله، وأدوات سيره، وقيادته، وكوادره، وأعضائه ومنتسبي مؤسساته.

ب: مرحلة ثورة السابع عشر من فبراير

بسبب تركة النظام السابق، وانهياره السريع، ساد الإرباك والفوضى كل مؤسسات الدولة، مما أدى إلى تفكك المؤسسات الأمنية الرسمية، والاستيلاء على مقراتها من قبل كتائب مسلحة موازية لمؤسسات الأمن الرسمية، إضافة إلى تهميش أفراد الجيش والشرطة الرسمية، مع انتشار السلاح في البلاد في أيدي جماعات مسلحة. كل ذلك أكده عدم سيطرة الدولة على معظم المناطق في ليبيا، مع غياب التشريعات، ومؤسسات إنفاذ القانون، وثمة أدلة تؤكد ذلك نذكر منها:

- مخالفات صريحة لقوانين العقوبات السابقة، مع غياب قوانين بديلة.
- انتشار العناصر المسلحة الموازية للمؤسسات الرسمية كالجيش والشرطة.
- بروز ما عرف بالأمن الوطني واللجان الأمنية العليا.

- تشكيل بعض القوات المسلحة مثل قوات درع ليبيا، ومجلس برقة، إضافة إلى ما عرف بالقوة المتحركة، التي شـــكلت من قبل أبناء الجبل الغربي، ويتواجد منها بالمنطقة الشرقية ما يسمى بالحرس الوطني الذي تتداخل اختصاصاته مع اختصاصات الأمن الداخلي وأحياناً الخارجي.
- غياب المنظومة القضائية الذي تسبب في تعطيل محاكمات رموز النظام السابق، حيث ما زال البعض منهم في عهدة بعض المناطق والجماعات المســـلحة، مما دفع بعض المؤسسات الدولية إلى الاحتجاج على سجنهم وتعرض بعضهم لعمليات تعذيب.
- تفشي ظاهرة الاغتيالات للقيادات الأمنية وعناصر الشرطة والجيش، إضافة إلى انتشار ظاهرة الاختفاء القسري في بعض المدن الليبية.
- عوز الشعور بالأمن الشخصي، نتيجة لانتشار روح الانتقام والثأر خارج غطاء القانون.
- غياب دور الدولة وسيطرتها، مع غياب السلطة المركزية.
- غياب الخطاب الأمني، ورؤية واضحة لمفهوم الأمن الوطني.
- الاختراقات الأمنية للمخابرات الأجنبية.

ونتيجة لكل تلك الإشـــكاليات لم تتبلور رؤية واضـــحة لمفهوم الأمن الوطني تربط ما بين أمن الدولة وأمن المواطن في إطار مفهوم الأمن الإنساني بشكل عام.

إن الواقع يقول إن المشهد الليبي يعد مشهداً معقداً جداً. فليبيا دولة صغيرة الحجم على الصعيد السكاني وشاسعة الاتساع على الصعيد المساحي. غير أنها واحدة من أهم الدول المنتجة للنفط والغاز في العالم. ولعل جودة نفطها وموقعها القريب من الأسواق المهمة يجعل لها خصوصية تفوق كل دول العالم في هذا الشـــأن. إضـــافة إلى ذلك، فإن ليبيا تتميز بموقع يتيح لها أن تتبوأ مركزاً مهما في تجارة العبور وانتقال السلع والأفراد والخدمات بين أوربا والقارة المهمة بالنسبة إليها إفريقيا.

وتعد ليبيا أيضا واحدة من أكثر الدول النامية استعدادا للتأثير السلبي للعولمة وذلك بالنظر إلى رداءة أنظمتها التعليمية القائمة، وإلى بناها الأساسية المتخلفة، والمستوى المتواضع لأجهزتها الإعلامية، والتفاوت الهائل في دخول مواطنيها.

ومن الواضـــح أن ما يحمله الواقع من اختلال في العلاقة بين المجتمع وغياب الدولة يؤكد على عدم التوازن بين حماية الأمن واحترام الحقوق العامة. ولا يستند هذا الاختلال على منطلق نظري حقوقي، بل على منطلق عملي نفعي، إذ يفترض أنه يؤدي إلي نجاعة المقاربة الأمنية في خدمة الأمن. وحين لا نركن فحســـب إلي الواقع الآني، بل أيضـــا إلى المخاطر المتوقعة والمحتملة والممكنة التي قد تواجه الأمن الوطني، آخذين في الاعتبار كل المستجدات من كل نوع، نخلص إلى أن المقاربة الأمنية الراهنة، إذا كانت هناك أصلا مقاربة من هذا القبيل، لا تحقق أهدافها في خدمة الأمن الوطني بشكل عام، ولا في تحقيق أي توازن بين الأمني والحقوقي.

لقد كان مفهوم الأمن قبل قيام الثورة مفهوما محدودا وتجزيئيا، ولم يتغير الوضـــع بعد قيامها. إن هدف أي نظام أمنى يجب أن يكون وقائيا بالدرجة الأولى، أي تحقيق حالة ينعدم فيها ما يهدد الأمن الوطني، ثم يأتي الهدف التالي العلاجي، أي مواجهة حالات تهديد الأمن الوطني. أما في الحالة الليبية، قبل الثورة وبعدها، فإنه يتم تجريم ما يشكل تهديدا وإخلالا بالأمن الوطني، دون أن تولى بشكل الوسائل والآليات الاجتماعية التحتية الاهتمام الجديرة به.

التحديات والتهديدات

يعتمد وصـــف المخاطر والعدائيات وتحليلها وتحديدها على ما يتوفر من معلومات ذات دقة ومصداقية، وبسبب غياب مثل هذه المعلومات، لا سبيل للجزم بما يُخلص إليه هنا بشكل كامل، وإن أمكن اعتباره أسسا لعمل استشرافي يصوغ مفهوم أمن الوطن.

وفي الوسع إيجاد مقاربة لتحديد التهديدات وتصنيفها إما من حيث المصدر (داخلي أو خارجي) أو من حيث الشكل (تهديد سيادة الدولة واستقلالها / تهديد النظام السياسي والاجتماعي للدولة / تهديد مصـــادر التنمية ومواردها / تهديد اللحمة الوطنية والســـلم الاجتماعي والأنماط الثقافية / تهديد المصالح الحيوية للدولة إقليمياً ودولياً). وفي هذا الإطار سوف نعتمد التصنيف التقليدي للتهديدات.

إن أية مقاربة لمســـألة الأمن ملزمة بأن تأخذ في الاعتبار جملة من التحديات والتهديدات التي تواجه ليبيا على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. وترتبط هذه التحديات والتهديدات بالمفهوم الشامل للأمن ويمكن إيجازها في التالي:

أ: التحديات الداخلية

- تعتبر التهديدات الأمنية الداخلية الأكثر صـــعوبة في التقويم والتقدير، ويمكن أن نبدأ بالمقارنة بين تلك العوامل التي تســاهم أو قد تســاهم في عدم الاســتقرار الداخلي، أو تهديد تماسك الجبهة الداخلية، سواء أكانت هذه العوامل محلية، أم ذات أجنده خارجية، أم لها جذور في الدول المجاورة أو المنطقة بشكل عام.
- قد ترتبط العوامل المحلية مع الخارجية وتمارس ديناميكية مشـتركة على الأمن الوطني، وعلى سبيل المثال قد تعمل دول أجنبية على دعم الأقليات في شمال إفريقيا للانفصال عن أوطـانهـا، ولهـذه الاثنيـات امتـداد في ليبيـا (الأمـازيغ والطوارق والتبو وبعض الجماعات الأخرى) وهكذا فإن العوامل تتفاعل لتؤثر بشـــكل مُحصـــلي على الأمن الوطني.
- بإمكاننا حصر وتصنيف التهديدات الأمنية الداخلية في الآتي:
- تهديدات الجماعات التي تستخدم العنف.
- تهديدات ناجمة عن الجماعات الإثنية والجهوية والحركات المطالبة بالفيدرالية.
- تهديدات ديمغرافية اجتماعية.
- تأخر بناء مؤسسات الدولة.
- غياب دور المؤسسة العسكرية والأمنية.
- حالة الانفلات الأمني وانتشار الأسلحة بأنواعها.
- تأخر تفعيل مؤسسات القضاء.
- تأخر تفعيل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية.
- غياب السيطرة على المنافذ الحدودية.
- تحدي بناء الدولة المدنية الديمقراطية ومؤسساتها الدستورية.
- تحدي الدولة الريعية والمجتمع الريعي وتداعياته على الأمن الوطني.

أما النوع الأول فتمثله تهديدات الجماعات التي تستخدم العنف، أو تهدد باستخدامه، لتحقيق أهدافها ومآربها السياسية، فقد ظهرت هذه الجماعات على الساحة الليبية في منتصف التسعينيات من نهاية القرن الماضي، وتتحرك في الوقت الراهن بعض هذه الجماعات ضمن تنظيم "القاعدة في

المغرب العربي". وتعتبر هذه الجماعات تهديداً قائماً للأمن الوطني خاصة من خلال تواجدها الحالي في بعض المناطق الليبية، كما أنها تهدد قيام مشروع إقامة وبناء دولة مدنية.

والنوع الثاني المرتبط بتهديدات الانفصاليين هو التهديد الذي يتجه إلى وحدة التراب الوطني، وهذا التهديد يرتكز على أربعة عوامل: العامل الإثني أو العرقي، والعامل الجهوي، والفيدرالية ومطالب الحكم الذاتي، والصراعات المناطقية والجهوية.

ويشكل العامل الإثني تحديا مهما، حيث تشعر بعض العرقيات المكونة للمجتمع الليبي بأن لها ارتباطات تاريخية واجتماعية وثقافية وامتدادات عرقية في دول الجوار، وهي تشعر بالهامشية، الناتجة عن تكريس القبلية والجهوية وبأن هناك قبائل ومناطق معينة تهيمن على الأدوار المهمة في المشهد السياسي الليبي.

وكان التنوع والاختلافات الثقافية قد أضحى أكثر وضوحاً بعد ثورة المعلومات التي عجلت بآليات العولمة الثقافية، وشجعت الأقليات الثقافية للتعبير عن نفسها أو المطالبة بحقوقها، وأكثر من ذلك فإن الفعل الثوري لثورة 17 فبراير عمق وعي هذه الجماعات بثقافتها وبكينونتها واختلافها عن الآخرين، وهذا النوع من التحديات يتطلب التعامل معه بموضوعية، وتفهم لهذه الميول.

ووفق هذا يلزم السماح لهذه الجماعات الثقافية بالتعبير عن نفسها والمساهمة في بناء ليبيا من خلال الآليات المتعارف عليها وتحقيق مطالبها المشروعة، والعمل على إيجاد مبدأ عام يتجاوز كل هذه الاختلافات الثقافية والمصلحة. ويمكن أن يتمثل هذا المبدأ في مبدأ المواطنة وهذا الإنجاز يحتاج إلى وقت ولكن تحقيقه يؤدي إلى شرعية الحكم ومشروعية سياساته بل وإلى تكريس مكانة ليبيا والمحافظة على وحدة ترابها، الأمر الذي ينعكس على وحدة الوطن وسلامة أراضيه وشرعية سياسته.

أما العامل الثاني فيتعلق بالجهوية والدافع لها هو العامل الاجتماعي الذي تكرسه القبلية أيضا وهدفه تقاسم الثروة. وهناك نعرات مختبئة تحت السطح أو في حالة كمون ولا يمكن التغاضي عنها وهي تمس وحدة التراب الوطني وتشكل خطراً أكيداً على الأمن الوطني، ويلزم تدارك أسبابها وتلافي تداعياتها وهي تشكل خطراً محتملاً خاصة في مناطق مصادر النفط.

أما العامل الثالث فهو الفيدرالية والحركة المطالبة بالحكم الذاتي، وقد برزت هذه المسألة في إقليم برقة مصدرا رئيسا للتوتر وعدم الاستقرار السياسي، نتيجة للإحباط العام والتهميش الذي شعر به سكان الإقليم خلال فترة حكم القذافي، وامتد هذا الشعور إلى المرحلة الانتقالية، وما نتج عن أنشطة هذا التيار من تشكيل مجلس برقة، وجناحه العسكري. كما برزت بعض أنشطة هذا التيار من خلال استخدام العمل المسلح للفت الانتباه إلى مطالبه. وأهم ما قام به هو لجوء مؤيديه إلى محاولة تعطيل الانتخابات احتجاجاً على توزيع المقاعد بين أقاليم ليبيا في المؤتمر الوطني العام.

والعامل الرابع هو مشاكل الصراعات المناطقية، التي تشكل أبرز التحديات خاصة خلال المرحلة الانتقالية، وهي تشكل تهديداً حقيقياً لأسس الأمن الوطني.

وهذا يقودنا إلى النوع الثالث من التهديدات وهي المرتبطة بالديموغرافيا وكذلك البيئة والصحة، فهؤلاء المقيمون بصورة غير قانونية في ليبيا، حيث يتواجدون بكثافة سكانية كبيرة حول المدن في شكل أحياء عشوائية وخاصة في الجنوب، ومع مرور الوقت قد تُفرض سياسة الأمر الواقع، ويصبح تواجدهم واقعاً جغرافياً وقانونياً. وبسبب إقامة العمالة غير الشرعية وعدم وجود رقابة صحية صارمة، هناك أيضا خطر كبير من نشر الأمراض المعدية مثل الوباء الكبدي ونقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وتحويل هذه المجتمعات السكنية للمهاجرين إلى مناطق موبوءة تشكل خطرا على أمننا الوطني، وتهديداً لقيم المجتمع خاصة مع غياب سياسات واضحة للحد من تسلل هؤلاء المهاجرين، بل غياب كامل لمؤسسات الدولة، ومنها الجيش والأمن وأمن الحدود.

أما النوع الرابع فهو تأخر مؤسسات بناء مؤسسات الدولة، على الرغم من أن الإطار الزمني لبناء الدولة ذكر بشكل واضح في الإعلان الدستوري، وخاصة في تحديد انتخابات المؤتمر الوطني وانتقال السلطة بين المجلس الوطني الانتقالي والمؤتمر الوطني العام. غير أن التأخر في تشكيل حكومة مؤقتة قد يكون مؤشراً على طبيعية الخلافات التي تدور بين الكيانات السياسية داخل المؤتمر الوطني العام، التي أثرت على حل قضية اختيار الهيأة التأسيسية، ومن ثم الشروع في عملية وضع وصياغة الدستور.

النوع الخامس هو غياب دور المؤسسة الأمنية والعسكرية، ويتضح ذلك من خلال مسألة غياب الثقة في إعادة بناء هذه المؤسسة، ومحاولة الاستعاضة عنها بمؤسسات استثنائية، من قبيل

اللجنة الأمنية العليا، وبعض المليشيات التي انضوت تحت رئاسة الأركان أو وزارة الدفاع، ما يعكس عدم توافق في الرؤى والأولويات لهذه المؤسسات الأمنية. وتشكل ظاهرة الاغتيالات لعناصر الجيش والشرطة، إضافة إلى الخطف والاختفاء القسري، إحدى عقبات بناء مؤسسات أمنية فاعلة. ثمة حاجة ماسة إلى بناء جيش وطني يؤسس على عقيدة عسكرية جديدة أساسها الولاء لله والوطن وحماية الدولة المدنية الديمقراطية والحفاظ على أرض الوطن، إلى جانب توفير الأمن وحماية المواطن والمحافظة على الاستقرار الداخلي عبر بناء مؤسسات الشرطة والأمن الوطني.

النوع السادس هو حالة الانفلات الأمني وانتشار الأسلحة بأنواعها، التي تشكل تهديداً ليس فقط على المستوى المحلي بل على المستوى الخارجي من خلال تهريبها إلى دول الجوار، مما ساهم في زيادة التخوف من وصولها إلى جماعات متطرفة تستخدمها في عمليات إرهابية تسبب في زعزعة أمن ليبيا ودول المنطقة. إن انتشار السلاح في شوارع ومدن وقرى ليبيا، وانتشار الجماعات العسكرية المتنوعة والمتصارعة، وسيطرة معظم هذه الجماعات على جميع أنواع الأسلحة الثقيلة منها والخفيف وبكميات هائلة قد يغري بعضهم باستخدامه ويصبح السلاح هو الوسيلة الوحيدة لحل المشاكل وحسم الصراعات، بل وأكثر من ذلك قد يؤدي إلى تقليص سيادة الدولة.

والنوع السابع هو تأخر تفعيل مؤسسات القضاء. فبالرغم من محاولات إعادة تفعيل القضاء وتطهيره، ثمة استهداف لمؤسسات القضاء بالتفجيرات، فيما ترفض بعض التيارات المتطرفة إعادة بناء هذه المؤسسات، انطلاقا من أيديولوجيتها التي تنكر بناء دولة مدنية ذات مؤسسات فاعلة ومنها مؤسسة القضاء. إن إعادة تأسيس السلطة القضائية المستقلة التي تتحرى العدل والنزاهة في أحكامها وتكرس دولة القانون، سوف يؤدي إلى إضفاء الشرعية على الدولة الجديدة ومؤسساتها، الأمر الذي يعزز مكانة ليبيا وتأثيرها في محيطها الإقليمي والعالمي.

النوع الثامن هو تأخر تفعيل العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية نتيجة لعدم صدور قانون للعدالة الانتقالية، وإصدار بدلاً من ذلك قانون لهيئة تقصي الحقائق والمصالحة الوطنية الذي لم يساهم في البدء في عملية المصالحة. وتعتبر قضية المصالحة الوطنية من القضايا المهمة في

المرحلة الانتقالية، حيث إنها قد تشكل مصدرا للنزاعات الداخلية وقد تعوق بناء الدولة الديمقراطية المدنية، بل ربما تكون ذريعة للتدخل الأجنبي أو تقود إلى حرب أهلية.

النوع التاسع هو غياب السيطرة على المنافذ الحدودية، نتيجة لاتساع الرقعة الجغرافية للبلاد، وسقوط مؤسسات الدولة الأمنية مع سقوط نظام القذافي، وبروز مؤسسات بديلة عن الجيش والشرطة، وغياب الثقة بين بقايا هياكل المؤسسات الأمنية القديمة والجديدة، ما أدى إلى عدم التمكن من السيطرة على المنافذ الحدودية، وأسهم في تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وتهريب وتجارة السلاح.

النوع العاشر هو تحدي بناء الدولة المدنية الديمقراطية الدستورية، حيث يتمثل أحد أبرز التحديات السياسية في صياغة الدستور وما يصادفه من خلافات وعدم توافق، بسبب وجود مسائل خلافية متوقع أن تثار عند صياغة الدستور منها مصدر التشريع في البلاد، واللغة الرسمية، وغيرها من القضايا التي تتطلب توافقاً وطنياً حتى لا يشكل الاختلاف عليها تهديداً للأمن الوطني. ويلزم وضع الآليات الأساسية التي تمكّن جميع المواطنين من المساهمة في عملية بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية في ليبيا، والتي تكرس الثقافة الديمقراطية التي تسمح لليبيين بحل خلافاتهم سلميا عن طريق الحوار وعبر احترام الاختلاف والتنوع الثقافي والفكري والاجتماعي والسياسي.

ويتمثل النوع الأخير من التحديات الداخلية في هيمنة مفهوم الدولة الريعية، حيث تعد ليبيا أفضل تجسيد لفكرة الدولة الريعية، فهي تعتمد في اقتصادها على إنتاج النفط وتصديره، وتمثل إيرادات النفط العنصر المهيمن على النشاط الاقتصادي وبمقارنة بسيطة بين عنصر العمل والناتج تتجلى المفارقة، حيث إن إنتاج النفط يمثل ما بين 85–90 % من الناتج المحلي رغم أن عدد العاملين في إنتاج النفط يشكلون حوالى 3 % من مجموع القوى العاملة الرسمية.

وتتسم الدولة الريعية في ليبيا بجملة من الخصوصيات التي تشكل خطورة ليس على الأمن الوطني بل على مستقبل ليبيا بالكامل ودورها الإقليمي والعالمي. ومن أهم هذه الخصوصيات تكريس النظام الأبوي الذي استطاع النظام الدكتاتوري السابق من خلاله السيطرة على المجتمع الليبي، وتضخم عدد العاملين في أجهزة الدولة بما في ذلك القطاع الاقتصادي، الأمر الذي ساعد النظام الدكتاتوري السيطرة على الطبقة المتوسطة وإضعاف القطاع الخاص الذي يشكل

أحد العناصر الأساسية للتنمية. أكثر من ذلك انتشرت الممارسات غير الديمقراطية، فالاستقلال المالي للدولة الريعية جعلها تتجنب المساءلة مما ساهم في تدعيم وتعزيز الدكتاتورية وخلق ثقافة معادية للمشاركة السياسية والممارسات الديمقراطية، وإعاقة ظهور المجتمع المدني، والأخطر من ذلك كله هو تأسيس العقلية والثقافة الريعية التي ترى أن العائد لا يعدو أن يكون رزقاً أو هبة أو غنيمة وليس جزءا من نظام إنتاجي وما يرتبط به من جهد وعمل. ومن هنا برز التناقض بين هذه العقلية الريعية والعقلية الإنتاجية، وأصبحت الوظيفة الأساسية للدولة هي توزيع المنافع والمكاسب على أفراد المجتمع، وقد عكس هذا الأمر على تشكيل علاقات المجتمع بحيث رُتبت هذه العلاقات على نحو يسمح لهؤلاء الذين يديرون الدولة ومن يدور في فلكهم بالحصول على أكبر قدر ممكن من إعادة توزيع الريع النفطي، وبذلك ابتعدت الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية وأهمها تنفيذ السياسات التي تلتزم بها أمام مواطنيها.

كل هذه الخصوصيات المرتبطة بهذه الدولة الريعية تشكل تهديدا للأمن الوطني، فهذا الريع الذي يأتي من النفط يعتمد على السوق الخارجي والظروف الحاكمة في قضية العرض والطلب ومصالح الشركات الكبرى ودولها وما يترتب على ذلك من تأثير سلبي على ليبيا فيما يتعلق ببناء الدولة وإعادة الإعمار في المدى القريب وتكريس هذا النمط من الثقافة والعقلية الريعية التي لن تساهم في تكريس الديمقراطية في المدى البعيد. وحتى تتجاوز ليبيا هذه التحديات يجب العمل على التحول إلى الاقتصاد المتنوع والنشاطات الاقتصادية مستديمة النمو، والابتعاد عن الاستخدام في أجهزة الدولة والعمل على الوصول إلى توافق بين الليبيين في كيفية توزيع الثروة النفطية بشكل عادل وكفؤ وشفاف، وتحويل المواطنين إلى منتجين وليس إلى مجرد مستهلكين ينتظرون منح الدولة، إلى جانب العمل على تعزيز ثقافة العمل والإنتاج.

ب: التحديات الإقليمية

وهي تحديات متشابكة ومتداخلة تتعلق بجوانب عدة، لعل أبرزها تحديات المشاكل الحدودية مع دول الجوار، وتداعيات انعدام الاستقرار السياسي، وطبيعة الأزمات المنظورة والمحتملة في المنطقة وما تحمله من مخاطر التقسيم والتدويل، وما تشكله من تهديدات وتحديات مباشرة وغير مباشرة للأمن الوطني الليبي، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والسكانية.

(1) مشكلات الحدود الجغرافية مع دول الجوار

وهي مشكلات يمكن رصدها علي مستويين:

- المستوى الأول: يتعلق بمشكلات الحدود البرية، ويمكن تصنيف إلى التالي:
  - مشكلات تعيين مسار خط الحدود، وتنصرف هذه المشكلة تحديدا إلى الخلاف القائم مع الجزائر حول مسار خط الحدود في بعض القطاعات، خاصة في القطاع الحدودي غرب غات، غرب الفيوت مرورا بالخط الحدودي تخرخوري وممر أناي وانتهاء بالنقطة الثلاثية التي تجمع خط الحدود الليبية–الجزائرية–النيجيرية، والمسماة بنقطة الارتفاع (1010) والمعروفة بـ" قارة ذروة الجمل " أو التوم، وهي مشكلة يكاد يتطابق فيها الموقف مع الجارة النيجر.
  - مشكلات ترسيم الحدود، وتتصل بعدم وجود برامج عمل مفصلة لترسيم هذه الحدود (تشاد والسودان) أو التراخي في وضع العلامات النهائية لترسيم هذه الحدود (مصر)، إضافة إلى مشكلات الألغام وتكلفة تطهير بعض المناطق منها.
- المستوى الثاني: ويتعلق بالمناطق البحرية الليبية، ويتصل بمشكلات تداخل مناطق الصيد وما يعرف بالمناطق الاقتصادية، ومناطق الجرف القاري مع مثيلاتها من دول الجوار البحري سواء كانت ذات سواحل متلاصقة أم سواحل متقابلة. ورغم أنه تم التوصل إلى اتفاقيات مع بعض دول الجوار المتلاصقة أو المتشاطئة حول تحديد الجرف القاري (مالطا 1986 / تونس 1988) فإن لم يتم التوصل بشأن تحديد الجرف القاري مع إيطاليا–اليونان–مصر إلى اتفاقيات محددة. يلاحظ أيضا أن ليبيا لم تعلن بعد عن منطقة اقتصادية خالصة.

(2) تحديات انعدام الاستقرار السياسي

وهي تحديات نابعة من هشـــاشـــة ما يســـمى بالدولة الوطنية في الوطن العربي وأفريقيا وعالم الجنوب بصفة عامة، التي تتسم بضعف العلاقة بين المركز والأطراف وانعدام الاستقرار السياسي والأمني فيها. ويلاحظ أن أغلب دول الجوار الجغرافي العربي والأفريقي تعاني من مظاهر انعدام الاستقرار السياسي ومن اختراق الخارج للداخل.

لذلك علينا أن نضـع في الاعتبار أن المشـاكل والصـراعات في دول الجوار الناجمة عن أسـباب اقتصـادية أو دينية أو عرقية أو سـياسـية، والتي تورث عدم الاسـتقرار، قد تصـل إلى نزاعات مسـلحة أو حرب أهلية، وقد تؤدي إلى نزوح جماعي وحراك بشـري يشـكل تهديدا مباشـراً للأمن

الوطني، كما أن بعض الدول قد تكون لها أطماع في مصادر الطاقة بالمناطق الحدودية، أو ردة فعل حول تأثر مستوى المياه لديها بسبب النهر الصناعي.

ولهذا وعلى الرغم من الروابط القوية السياسية والتاريخية، فإن هاجس الخوف والشك هما أساس التهديد المتبادل للأمن الوطني، هذا إلى جانب ما يثيره انعدام الاستقرار السياسي الداخلي من مخاوف وتحديات.

(3) تحديات التدويل والتقسيم

وهي تحديات ناجمة عن اتجاه الأزمات في دول الجوار الجغرافي نحو التدويل وطرح سيناريوهات ومخططات التقسيم أو ما يعرف بالحكم الذاتي، ورفع سقف المطالب الانفصالية وابتزاز النظم السياسية القائمة، والاستقواء بالخارج وتهديد أمن المنطقة ككل. ويمكن تلمس هذه المخاطر من خلال الحالة القبطية في مصر المرشحة بقوة إلى التصعيد والتدويل، كما أن أزمة دارفور وجنوب السودان تعتبر نماذج حية على ذلك.

ومن شأن هذا يطرح أسئلة حاسمة حول أمن الحدود الجنوبية الشرقية لليبيا من جهة، وتفشي فوضى السلاح والجماعات القبلية المسلحة، وانتشار ظاهرة النهب والسطو المسلح والجريمة، وما يؤدي إليه ذلك من مضاعفة الكلفة المادية والبشرية للأمن الوطني الليبي من جهة ثانية. ومن منحى آخر قد تدفع هذه النماذج والحالات جماعات اجتماعية أو عرقية أخرى إلى رفع سقف مطالبها، أو فتح شهيتها في اتجاه الانفصال والمطالبة بإنشاء كيانات ودول خاصة بها، وهذا أمر ليس مستبعدا في ضوء معطيات الواقع.

ويمكن تحسس هذا الخطر الماثل من خلال مطالب الطوارق بإقامة هلال سامي في المنطقة يضم الطوارق والأمازيغ، ومطالبة المؤتمر الوطني الحر لتحرير ازواد بعرض قضية الطوارق أمام الكونجرس الأمريكي، واتهام قبائل التبو للنظام السياسي الليبي السابق بممارسة سياسات التمييز والتهميش ضدهم، ومطالب جبهة إنقاذ التبو في ليبيا بإقامة كيان خاص للتبو يقتطع جزءا من الجنوب الغربي الليبي والشمال التشادي. وثمة تحذيرات قوية من مخاطر استنساخ تجربة دارفور وجنوب السودان في النيجر وجنوب ليبيا وشمال تشاد ومالي.

(4) تحديات اقتصادية وسكانية

حسب تقرير "وضع السكان العالمي 1994" الذي عرض على المؤتمر العالمي للسكان في القاهرة، يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم عام 2025 نحو 8 بلايين و500 مليون، وعدد سكان المنطقة العربية نحو نصف بليون، أي أن واحدا تقريبا من كل 17 شخصاً في العالم سيكون عربياً. وسيحتل المصريون الذين يبلغ عددهم 93 مليوناً المرتبة الأولى في العالم العربي ويتوقع أن يكون واحد تقريبا من كل خمسة عرب مصرياً، فيما سيحتل السودانيون الذين سيزيد عددهم على 60 مليوناً المرتبة الثانية، ويصبح واحد من كل ثمانية عرب سودانياً، وتأتي الجزائر (51 مليوناً) في المرتبة الثالثة، وبعدها المغرب (47 مليونًا) في المرتبة الرابعة، وتونس في المرتبة الخامسة (12 مليوناً)، فيما تأتي ليبيا في الترتيب السادس (8 ملايين). وإذا أضفنا إلى هذا التقرير أن عدد سكان تشاد يبلغ نحو 9 ملايين حسب آخر إحصاء (1982م) وأن عدد سكان النيجر (عام 2005 م) قدر بـ 11 مليون تقريباً، فإنه يمكننا الوقوف على حجم التحدي السكاني الذي يواجه ليبيا ودورها الإقليمي في المنطقة.

إن ليبيا هي الدولة الأصغر بين دول الجوار من الناحية السكانية، ومساحتها هي الأكبر بعد السودان (قبل انفصال الجنوب) والجزائر، وأن كثافتها السكانية التي تقدر بـ 3.2 / كم² هي الأقل بين دول الجوار الجغرافي ، وكل هذا يشكل تحديا يتضاعف في ضوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والمعيشية التي تعصف بدول الجوار الجغرافي.

ويكفي أن نشير إلى أن حدود ليبيا السياسية والجغرافية تتماس مع النيجر، أفقر دولة في العالم حسب تقارير التنمية البشرية، وإلى معدلات البطالة المرتفعة في دول الجوار الجغرافي (مصر 11 % / تونس 13% / الجزائر 15% في عام 2006)، الأمر الذي يهدد الأمن الوطني الليبي لأنه يجعل ليبيا منطقة جذب شديد لأعداد من المهاجرين الباحثين عن عمل، واللاجئين من دول الجوار خاصة تلك التي تتسم بالنزاعات الحادة، وبما يعمق من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وما تحمله من مخاطر التكيف الاجتماعي وخلق تجمعات (جاليات عربية وافريقية) بأنماط وعادات وتقاليد اجتماعية وافدة، وكذلك نوع وكم الجرائم المتوقعة واحتمال استغلال التنظيمات الإرهابية لهذه الأوضاع وتوظيفها لخدمة مصالحها وزعزعة عوامل الاستقرار السياسي

والاجتماعي في ليبيا، وما يجره كل ذلك من مضـــاعفة الكلفة المادية والبشـــرية للأمن الوطني الليبي.

(5) الهجرة غير الشرعية

منابع الهجرة غير الشـرعية إلى ليبيا كثيرة وتشـكل دول الجوار المصـدر الرئيسـي لهذه الهجرة، وغالباً ما يتخذ هؤلاء المهاجرون ليبيا محطة عبور نحو هدفهم الحقيقي للهجرة، وهو الدول الأوربية. ويأتي معظم المهاجرين من جنوب الصـحراء عبر الحدود الليبية المشـتركة مع تشـاد والنيجر والسـودان، إضـافة إلى بعض المهاجرين القادمين من مصـر وتونس والجزائر وربما المغرب.

وفي هذا السياق يشار إلى المشاكل التي قد تنبع من الحدود مع النيجر بأوضاعها الاقتصادية السيئة، ورغم الحدود الوعرة بين الدولتين والصحراء المترامية، فإنها لن تحد من تدفق المهاجرين إلى ليبيا، وقد تصـبح النيجر معبرا للمهاجرين من الدول الأفريقية الأخرى الواقعة جنوب النيجر مثل نيجيريا وغانا وبوركينا فاسو وغيرها في حالة شق طريق بري بينها وبين ليبيا.

وتشكل الهجرة غير الشـرعية خطرا على أوربا ولذا يسـعى الاتحاد الأوربي إلى وقف سـيل هذه الهجرة بكل ثمن. ولا يمكن تجاهل أخطار هذه الهجرة على ليبيا، وهي أخطار سياسية واقتصادية واجتماعية، حيث لا يمكن لأي مجتمع أن يخطط أو يسـتقر أو يحقق الأمن في ظل تدفق غير معروف للمهاجرين. كما أنه لا ينبغي التغافل عن وجود تصورات ثقافية تستهدف تعديل التركيب الإثني لمنطقة الشمال الأفريقي.

وليبيا من بين الدول العربية والأفريقية القليلة التي تنخرط في أكثر من منظمة إقليمية، فهي عضو في جامعة الدول العربية وعضو مؤسس للاتحاد الأفريقي، وعضو مؤسس لاتحاد المغرب العربي، وعضو مؤسس لتجمع دول الساحل والصحراء، وعضو في تجمع الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا)، وهذا يدعو إلى التساؤل حول الأسباب أو الدوافع التي تجعل ليبيا عضـواً في خمس منظمات إقليمية وفرعية في وقت واحد. وفي هذا الشـأن يشـار إلى أنها قامت بدور رئيس ومهم في إنشـاء بعض هذه المنظمات، ومنها الاتحاد الأفريقي الذي أنشـئ

بمبادرة ليبية في القمة الاســتثنائية الأفريقية بمدينة ســرت ســنة 1999 وتجمع دول الســاحل والصحراء الذي ولد في طرابلس سنة 1997.

(6) تحدي الصراع العربي الإسرائيلي

يشكل الصراع العربي الصهيوني تحدياً كبيراً للسياسة الليبية خاصة فيما يتعلق بالموقف الليبي من تطورات عملية الســلام، وتنامي الدور الإســرائيلي الإقليمي الذي يأتي في ظروف غاية في الصعوبة لما تواجهه ليبيا من استحقاقات وطنية وما تخضع له من ضغوط من أطراف دولية كان لها دور فاعل في تأييد الثورة الليبية ثورة 17 فبراير وفي إســقاط النظام ومحاولات هذه الأطراف الدولية إقناع ليبيا للاعتراف بإسرائيل أو فتح مكتب لها في ليبيا.

وسوف يؤدي هذا الأمر إلى عدم الاستقرار في الداخل، وخيانة الضحايا الذين سقطوا في نضالهم من أجل استرداد الأراضــي العربية المحتلة، وخيانة للشعب العربي الفلسطيني الذي يرزح تحت نير الاستعمار الإسرائيلي. وهذه القضية في حاجة إلى السعي إلى بلورة رؤية استراتيجيه عربية في إطار الجامعة العربية يمكنها من اســتيعاب هذه التطورات وما ســيرافقها من اســتحقاقات وما تفرضه من تحديات في المستقبل.

العرب وأفريقيا

يلزم التفكير الاســـتراتيجي الليبي نحو محيطه وخاصـــة العربي ألا يتجاهل الروابط القومية أو الجغرافية لصــالح أية مشــروعات أخرى. وليبيا بالأســاس دولة عربية تنتمي إلى المحيط العربي ثقافة وديناً وتاريخاً، ولا يمكن القفز فوق هذه الحقيقة، والحقيقة الأخرى الموازية هي أن ليبيا دولة أفريقية جغرافياً، وبالتالي لا يمكن تجاهل حقائق الجغرافيا وما تفرضــه من تبعات، ولا تســتطيع ليبيا أن تتنصـــل من انتمائها الأفريقي، ولذا يلزمها أن تبلور هوية واضـــحة تبين حقيقتها وتوجهاتها. والمتتبع لهذه القضــية يلاحظ أن الســياســة الخارجية الليبية في الســنوات الأخيرة من حكم نظام القذافي مالت إلى تجسيد هوية أفريقية من أبرز مكوناتها العروبة التي تمثل جزءاً مهماً من النسيج الأفريقي الجغرافي والديموغرافي والاجتماعي.

لكن التحدي الذي يفرض نفســه يتعلق بطبيعة هذه الهوية، فإذا ســلمنا بأن الاتحاد الأوربي هو اتحاد للحضارة الأوربية المسيحية، ليس لنا أن نسلم بأن الاتحاد الأفريقي ذو هوية عربية وحضارة

إســـــلامية، فنقاط الاختلاف والتفاوت تظل قائمة بين العرب والأفارقة، وإذا كان هذا الاتحاد ذا منطلقات اقتصادية فلماذا لا يتم تحقيق المصالح الاقتصادية في محيط آخر (عربي أو متوسطي مثلا) قادر على تحقيق عائد أفضل.

إن تعزيز فكرة الاندماج الأفريقي تبدو عملية مهمة تضيف بعض القوة المعنوية وربما الاقتصادية إلى ليبيا، لكن هناك حاجة ماسة إلى تنظيم هذه العلاقات على المستوى الأفريقي، وهناك حاجة للتعامل الحذر مع مسائل رفع القيود على تنقل الأفراد، فليبيا عرضة لغزو بشري سلمي عبر حدودها الجنوبية وربما عبر كل حدودها، فهي تجاور دولا من أفقر دول العالم ومن ورائها دول ذات كثافة سكانية عالية وفقيرة، وهذه الدول لا تمانع في تصدير عمالتها الفائضة وجيوش العاطلين إلى أي مكان في العالم مع ما يصاحب ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية وأمنية وغيرها.

هذا لا يعني تخلي ليبيا عن دورها الأفريقي بقدر ما يعني أن عليها ألا تعتمد كثيرا على الاتحاد الأفريقي في بناء وتطوير نفسها، فالاتحاد الأفريقي قد يكون درعا لكنه ليس بالدرع الحصين، ولا يبدو أن مشاكل القارة قابلة للحل في المدى المنظور. ثم أن ليبيا قوية متطورة يمكن أن تقود العمل الأفريقي أفضل من ليبيا غارقة في الوحل الأفريقي.

هناك إذن حاجة لإعادة تقدير الأوزان النسبية المتصلة بالتوجهات الإقليمية للسياسة الخارجية وفق رؤية تستوعب التحولات العالمية والإقليمية. تحديدا، فإن السياسة الخارجية في حاجة إلى إعادة تقدير دور الاتحاد المغاربي وإلى إعادة النظر في البعد المؤسسي الإفريقي، ولتقدير أهمية تجمع الساحل والصحراء. ومن الواضح أن هذا التجمع، علاوة على كونه عبئاً ثقيلاً على الخزانة العامة، قد أدى دوره ووظيفته التاريخية، فقد كان عربة للاتحاد الإفريقي وقبل ذلك مطية للتخفيف من وطأة العزلة التي فرضت على ليبيا خلال فترة التسعينيات من القرن الماضي، إبان فرض العقوبات الدولية على ليبيا.

ج: التحديات العالمية

1- العولمة وتداعياتها

أصـــبحت العولمة بما تحمله من مضـــامين وأبعاد متعلقة بالســـرعة المذهلة لانســـياب الأفكار والبضـــائع والخدمات والأموال والأفراد، واقعاً تمس آثاره كل شـعوب كوكبنا إيجاباً وسـلباً حسـب قدرات وإمكانـات واســـتعدادات ودرجـة تطور وتقدم كل بلد. وإذا كـانـت لهذه الظـاهرة آثارها الاقتصـادية والسـياسـية والاجتماعية والفكرية على سـائر البشـرية، فإن لها أيضـا آثارا أمنية لا بد من وضعها في الحسبان.

فبفضل هذه الظاهرة، يقترب الليبيون بشكل كبير مما يحدث في العالم من تغيرات ومن تقدم تقني وعلمي، ويصبح الليبيون أكثر عرضة للاحتكاك بتجارب العالم الآخر وخبراته. ولكل ذلك تأثيراته على مسـتوى المطالبة بتحسـين الأحوال المعيشـية، والارتقاء بمسـتويات التعليم والثقافة والصـحة، كما أن لذلك تأثيراً على مسـتوى الالتقاء الفكري الإنسـاني مع باقي شـعوب العالم، والتأثر البيئي والاجتماعي والتنظيمي مع مجموعات كانت مجهولة لهم يوماً ما.

ولا يتعين مصـدر التهديد الأمني هنا في الاحتكاك مع الثقافات الأخرى بل في الاسـتقبال العفوي والمحاكي لرســائل وصــور وممارســات تســاعد في تفكيك المجتمع أكثر من بنائه أو في إهدار الطـاقات أكثر من تجميعها. هنـا مكمن الخطر، لكنـه يجب ألا يكون عـائقاً يدفع إلى الانغلاق والتخشب.

وشـئنا أم أبينا، سـوف يضـع تنامي الشـبكات والاعتماد المتبادل على صـعيد العالم بنوداً جديدة على جدول أعمالنا الوطني والعالمي، وكثير من هذه القضـايا لا نسـتطيع حلها بذاتنا، فالاسـتقرار العـالمي المـالي مثلا مهم في هذه المرحلـة لازدهـار ليبيـا، والتدفقـات المـاليـة تـأتي من الخـارج، وبالتالي فإن ما يؤثر في الاستقرار العالمي المالي سيؤثر في إعادة إعمار ليبيا.

يلزم إذن أن نطور أدوات تفكير جديدة تسـمح لنا بالإمسـاك بقوانين الظواهر العولمية وتمكننا من التنسيق والتعاون الإقليمي والعالمي وإعادة النظر في صـياغة أولويات منظومة مصـالحنا وتحديد مواردنا، وبناء القدرات للتأثير في مجريات هذه الظواهر والاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وهذا بذاته يتطلب اســـتحقاقات محددة مثل الاهتمام بتطوير التعليم الذي يمكّن المواطن من مواجهة المستقبل بعقلية المستقبل، فتتغير العقول والثقافة بشكل يعمل على تخليص القيم الثقافية من رواســب الماضــي المعوقة لتمثيل الآخر المختلف، والحوار والبحث عن القواســم المشــتركة،

لتحقيق العيش على هذه الأرض وتحقيق المصالح، الأمر الذي يتوجب معه الالتزام بالتعددية في الأفكار والآراء والتنظيم. ويتوقع أيضا أن تكون مناطق الطاقة، النفط والغاز بصفة خاصة، أهدافاً يتركز حولها الصراع، بما سيترتب على ذلك من تداعيات على ليبيا، وخاصة في هذه المرحلة الانتقالية.

في المقابل تتيح تحديات العولمة فرصة تشكيل رؤية وطنية للنهوض والتقدم تستوعب الواقع الليبي والتطورات المعاصرة بما يؤدي إلى تمكين الإنسان الليبي وإعداده علمياً وثقافياً ليكون قادراً على مجابهة كل هذه التحديات الجديدة محلياً وعالمياً وليكون قادراً على المساهمة في التنمية واستدامتها.

تحدي الأزمة الاقتصادية العالمية

التهديد العالمي الآخر الذي أضحى يواجه العالم هو الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت في القطاع المصرفي والمالي ثم اكتسبت طبيعة عالمية بالمعنى الحقيقي، وهي تفرض على الدول المعنية اتخاذ تدابير وإجراءات جديدة. وينبغي على الدول إضافة إلى التدابير التي اتخذتها بشكل منفرد أن تتفق على حلول ذات صفة عالمية لمواجهة هذا التحدي العالمي، كما يتحتم عليها مراجعة البنية المؤسسية للاقتصاد العالمي مراجعة جذرية.

ولهذه الأزمة تأثيراتها وتداعياتها على الجميع، خاصة الدول المنتجة للنفط مثل ليبيا، فالنفط هو المصدر الأساسي للدخل وهذا الدخل يعول عليه كثيراً في إعادة إعمار ليبيا، والتقارير الدولية حول هذا الموضوع تدفع للقلق فهي تشير إلى أن الطلب على النفط سينخفض بنسبة عالية في معظم الدول الأوربية التي نصدر لها نفطنا وحتى الصين سينخفض استهلاكها من النفط خلال الفترة القادمة. يتوجب أيضا الانتباه لمخاطر هذه الأزمة وتداعياتها على استثماراتنا الخارجية، وأموالنا المودعة في المصارف العالمية خارج ليبيا.

2. الولايات المتحدة الأمريكية والأمن الوطني الليبي

في ظل غياب تعدد الأقطاب السياسية الدولية ووجود الولايات المتحدة على رأس القوى العظمى يصبح من المهم إيجاد مقاربة للتهديدات الدولية من خلال الأفكار والمفاهيم المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية التي تغيرت جوهرياً بعد 11 سبتمبر 2001م. لقد قادت الولايات المتحدة حملة عسكرية على أفغانستان، وحربا دولية ضد ما يسمى بالإرهاب، من لم يكن معها فيها اعتبرته ضدها، كما شاركت في احتلال العراق بدعوى أسلحة الدمار الشامل الذي ثبت عدم وجوده، ثم بدعوى إسقاط النظام الدكتاتوري المستبد الذي لا يستند لقاعدة شعبية حسب دعواهم، وكذلك ادعائهم بالعمل لترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

وترى الولايات المتحدة من خلال واقع تفوقها غير المسبوق في القوة العسكرية والاقتصادية والنفوذ السياسي أنها سوف تخلق توازناً في القوى لصالح البشرية، وسوف تستطيع إتاحة الظروف الملائمة للأمم والمجتمعات لأن تجني جوائز الحرية السياسية والاقتصادية، وأن تواجه التحديات في عالم آمن خالي من الإرهاب والطغاة.

ولكن، هل سوف يشكل هذا الطرح في السياسة الأمريكية وما يتضمن من أفكار ومفاهيم محددة لهذه السياسة تهديدا لليبيا؟

لقد تدخلت الولايات المتحدة في ليبيا مع حلفائها من الدول الأوروبية وأخرى عربية كقطر والإمارات والأردن، وتحت مظلة الشرعية الدولية ممثلة في قراري مجلس الأمن 1970، 1973، للمساهمة في إسقاط النظام السياسي للقذافي. والمبرر المحتمل لتدخلها ثانية هو مبدأ حقوق الإنسان الذي أصبح مبرراً لتدخل المجتمع الدولي عندما يرى "وفق المنظور الأمريكي" بأن هذه الدولة أو تلك لا تتمتع بالديمقراطية أو أن مواطنها لا يحصل على حقوقه المشروعة، أو أنه لا يشارك مشاركة فعلية في الحكم وفقاً لمعاييرهم في هذا الشأن.

وتتمثل النعرات الانفصالية المرتبطة بنظيراتها في دول الجوار (كالامازيغ والطوارق والتبو) أحد هذه الذرائع التي تقلق الأمن الوطني في الوقت الحالي، والتي قد ترتفع وتيرتها مع الوقت لتكون مصدر تهديد له وأساساً للتدخل السياسي الدولي ثم العسكري لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية التي يرونها. ويسري هذا أيضا على ذرائع أخرى من قبيل مناصرة أية نداءات انفصالية جهوية بين غرب ليبيا وشرقها.

وعلى الرغم من تحســين العلاقات الدبلوماســية مع الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية مرحلة القذافي نتيجة الاتفاق على تسوية الملفات العالقة مع الغرب والتي من بينها ملف قضية لوكربي، فإنه لا ثقة في ســياســات الدفاع والأمن، لأن الذي يحكمها هو مصــلحة أمريكا القومية وأمن "إسرائيل" والشعور بالعظمة التاريخية.

وقد برزت تغيرات في توجهات الســياســة الأمريكية تجاه ليبيا من خلال دورها ومشــاركتها في إســقاط نظام القذافي، ودعم ثورة 17 فبراير، ما أســهم في تحديد الأســس المســتقبلية للعلاقات الليبية الأمريكية. غير أن تعرض مقر البعثة الأمريكية للاعتداء ومقتل ســفيرها في بنغازي قد يشكل تهديداً لتحسن العلاقات بين الدولتين تستثمره بعض التيارات المسلحة.

ثم إن الإدارة الأمريكية الحالية، على الرغم من كل المســاعدات التي قدمتها لإســقاط النظام السابق، واهتمامها المعلن بالمحافظة على أمن ليبيا واستقرارها وسرعة بناء الدولة ومؤسساتها، تعتبر ليبيا امتدادا للأمن الأوربي والمصــالح الأوربية، وكل ما يعني الولايات المتحدة وفقاً لمراكز البحوث والدراســات الإســتراتيجية ومراكز صــناعة الســياســة الخارجية هو أن تكون ليبيا عوناً للســياســة الخارجية الأمريكية ووســيلة لتعزيز نجاح الثورات العربية بقيادة الحركات الإســلامية الوسطية، بحيث تسخر الثروة النفطية والأموال الليبية لمساعدة هذه الثورات وخاصــة الثورة في تونس ومصــر التي تعاني كل منهما مشــاكل اقتصــادية هائلة وبطالة وفقر مدقع، بما يخفف العبء على الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ظروف الأزمة الاقتصــادية الراهنة التي يعيشــها الاقتصاد الأمريكي.

أيضــا فإن نجاح هذه الثورات بقيادة الحركات الإسلامية الوسطية يصب في مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى لاحتواء حركات الرفض والتمرد في الوطن العربي، ويؤدي بالتالي، حسب التفكير الاستراتيجي الأمريكي، إلى انحسار الإرهاب العالمي واستقرار العالم، الأمر الذي يخفف من تكاليف الأعباء المالية للولايات المتحدة الأمريكية التي تتكبدها يومياً للحفاظ على مصالحها في العالم.

3. حلف شمال الأطلسي (الناتو) والأمن الوطني الليبي

يعتبر الناتو البحر المتوسط امتدادا طبيعيا للأمن الأوروبي وامتدادا حتميا لاهتمامات الحلف، فيما تقود دول الجنوب في الحلف (إيطاليا، فرنسا، أسبانيا والبرتغال) مبادرة الحوار مع دول المتوسط غير الأعضاء في الحلف بهدف تجاوز أسباب التوتر في مصادرها قدر الإمكان. وعلى ليبيا إدراك أبعاد هذه السياسة الأوربية والأطلسية ومراقبتها بحذر شديد مع الاستعداد المستمر للتكيف والاستفادة من الشروط الإيجابية التي يمكن أن يوفرها أي حوار. وهناك ضرورة ملحة لإيجاد رؤية إستراتيجية مغاربية أولاً وعربية ثانياً ومتوسطية وافروعربية ثالثا يمكنها استيعاب هذه التحولات وما يرافقها من تحديات.

ومن المتوقع أن تضغط دول الحلف من أجل تطبيق شروط أفضل للشركات النفطية الغربية العاملة في ليبيا وكذلك التوسع في الاستكشاف وبناء الطاقات الإنتاجية. وهذه مسألة حساسة ستثير الشعور الوطني العام ويمكن استغلالها لأغراض سياسية، وهذا يحتم تطوير رؤية إستراتيجية وطنية للتعامل مع هذه القضية بحيث لا نفرط في ثروتنا ولا نخضع للآخر إلا في حدود خدمة مصالحنا الوطنية والحفاظ على استقلال قراراتنا.

4. الاتحاد الأوربي والأمن الوطني الليبي

تنحصر المواضيع التي كانت تمثل جوهر الخلافات بين الاتحاد الأوروبي وليبيا في فترة نظام القذافي، والتي كان من الممكن تطور أي منها من خلاف دبلوماسي إلى عمل عسكري، في عدة جوانب أهمها:

- مسألة الهجرة غير الشرعية.
- مسألة المناطق البحرية (الجرف القاري / المنطقة المحمية للصيد البحري).
- مسألة التدخل باسم حقوق الإنسان والديمقراطية لتأجيج النعرات الانفصالية.
- التدخل لحماية الجاليات في حالة عدم الاستقرار أو حدوث نزاعات مسلحة داخلية.

وعلى الرغم من تضرر ليبيا من ظاهرة الهجرة غير الشرعية اقتصاديا واجتماعيا وبيئياً نتيجة للموجات البشرية والحراك الهائل إلى أوروبا في رحلات الموت عبر الصحراء والبحر، وبالرغم من التدابير التي اتخذتها ليبيا للحد منها لتقليص الأضرار الناتجة عنها خلال فترة نظام القذافي، استخدمت مسألة الهجرة غير الشرعية من قبل النظام السابق كورقة ضغط هددت بها دول

الاتحاد الأوروبي أثناء ثورة 17 فبراير، حيث تم الترويج لكون نظام القذافي يمثل حارساً لأوروبا يحد من استشراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وهناك أيضا مشكلة المياه الاقتصادية المحمية لليبيا وقضية الجرف القاري مع مالطا، التي لم تُحل بالكامل من قبل المحكمة الدولية وما زالت مناطق بحرية شرق وغرب الخط الفاصل الذي حددته المحكمة الدولية دون تحديد، فيما تدعي مالطا حقها في ذلك وتثير مشاكل للشركات التي تعمل في هذه المناطق جنوب خط التحديد.

كما أن الاتحاد الأوروبي لا يتورع في التدخل لأجل حماية المستخدمين الأوروبيين في حالة وجود أية اضطرابات داخلية ونزاعات مسلحة أو عدم استقرار. وهذا ما أثبته سير الأحداث خلال فترة الثورة الليبية.

على ذلك، ستظل ليبيا ترتبط بعلاقة وثيقة مع الجارة أوروبا، فالقراءة التاريخية تؤكد على علاقات التداخل والتفاعل المستمر مع الدول الأوربية على الضفة المقابلة للبحر الأبيض المتوسط. وإذا كانت علاقات الماضي قد جسدت أبشع أنواع الاستغلال والاستعمار، فإن علاقة اليوم والغد قد تجسد نوعا من التفاؤل والتعايش السلمي على ضفتي البحر الأبيض المتوسط.

وإذا كانت أوروبا ترتبط بعلاقة وثيقة مع ليبيا، نظراً لموقعها الجيو سياسي وثرواتها الطبيعية خاصة النفط، فإن ليبيا تحتاج اليوم إلي شراكة مع الاتحاد الأوروبي حتى يمكنها الحد من هيمنة القطب الواحد على العلاقات الدولية. فأوروبا عملاق اقتصادي، وهي مرشحة لأن تكون قوة عظمى فاعلة على المستويات السياسية والعسكرية والإستراتيجية. ووفق هذا، فإن فوائد قيام شراكة ليبية – أوروبية سيكون من مصلحة الطرفين، لاسيما وأن هدف تعدد الأقطاب على مستوى العلاقات الدولية يمثل أرضية مشتركة بين الطرفين.

غير أن هناك قضايا قد تتطور في أي وقت وتتحول إلى نزاعات بين ليبيا وبين دول الاتحاد الأوربي وقد تؤدي إلى التدخل العسكري المباشر، وأهم هذه القضايا هي:

1. تحول ليبيا إلى دولة فاشلة: أي عدم قدرة السلطات الليبية على إعادة الأمن واستقراره واستمرار الجماعات العسكرية المسلحة، وظهور ما يؤكد على تحول بعض المناطق في ليبيا ملاذاً للجماعات المتطرفة مثل القاعدة وفشل الليبيين في إقامة الدولة المدنية الديمقراطية القادرة

على حفظ السلام والأمن والاستقرار في جنوب البحر الأبيض المتوسط وإيقاف تدفق الهجرة الأفريقية لليبيا ومنها إلى أوربا.

2. وهناك قضايا أخرى ستكون مثار خلاف وجدل بين ليبيا والاتحاد الأوربي، مثل المناطق البحرية وحدودنا البحرية المستباحة من جميع صيادي العالم ومن الدول الأوربية خاصة إيطاليا واليونان وأسبانيا، ما جعل أساطيل العالم للصيد البحري تغزو المياه الإقليمية، ويزداد هذا الأمر خطورة إذا أخدنا في اعتبارنا الأزمة الاقتصادية العالمية وسعي بعض دول حوض البحر الأبيض المتوسط للاتجاه للصيد البحري مصدرا آخر يمكن من خلاله المساهمة في الحد من الأزمة الاقتصادية لهذه الدول.
3. الغاز والنفط وإقدام بعض الشركات الأوربية للتنقيب على الغاز والنفط في المناطق المجاورة لحدود المياه الإقليمية الليبية، فالليبيون مطالبون بتطوير العلاقات مع الدول الأوربية وخاصة دول المتوسط، ويجب أن تكون علاقات قائمة على مبدأ الشراكة التي تؤدي إلى توزيع المنافع على أن تراعى أولويات المصالح الوطنية. ومما هو جدير بالذكر في هذا المقام أن إعلان المبادئ الصادر عام 1957م السابقة لاتفاقية روما المؤسسة للجماعة الأوربية يمكن ليبيا كمستعمرة إيطالية سابقة من الدخول في ارتباط وشراكة اقتصادية مع أوربا.

نخلص إلى أن التهديدات الدولية، التي قد تجعل من ليبيا خصماً محتملاً للمعسكر الغربي الذي يضم الولايات المتحدة وإسرائيل وحلف الناتو وأوروبا الغربية، أمر غير متوقع في الوقت الراهن وفي السنوات القادمة خاصة بعد مشاركة بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا وإيطاليا في القضاء على نظام القذافي، ومساهمته في مد يد العون لإعادة بناء مؤسسات الدولة الليبية بعد قيام ثورة فبراير. غير أن كل ذلك قد يتغير في حالة سيطرة القوى والجماعات التي تتوسل العنف سبيلا لتحقيق أهدافها السياسية، أو في حالة تفكك الدولة الليبية.

رؤية الأمن الوطني

لئن كان الأمن الوطني يعني المحافظة على كيان الدولة، أرضـــا وشـــعباً ونظاماً، والحفاظ على المصـالح الوطنية وتحقيقها، فإنه يشمل كذلك تنمية وتوظيف الإمكانات الاقتصـادية والاجتماعية في الدولة وغرس الثقافة المناســبة والآليات التي تســمح بممارســة المواطنين لحقوقهم وضــمان قيامهم بأدوارهم المختلفة والمشـــاركة بفاعلية في رســـم مســـتقبلهم، الأمر الذي يوفر عنصـــر "الشرعية"، ويضمن من ثم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

هكذا أعاد الأمن الوطني بمفهومه الجديد الاعتبار لمعناه الحقيقي، وأصـــبح يعرف نتيجة لذلك بالأمن الإنسـاني، الذي يعني أن الناس آمنين على أنفسـهم من الاضـطهاد والاسـتبداد والتسـلط والعنف والإرهاب والتخويف وانتهاك خصـــوصـــياتهم، أي حماية الأفراد والأطياف والجماعات المختلفة، وتأمين الحياة الكريمة لهم جميعاً بغض النظر عن الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الوضع الاجتماعي والإثني.

وفي الوســع إقرار الحزمة التالية من الركائز والغايات التي تعد مكوناً جوهرياً لمقاربة جديدة تتفق مع رؤية ليبيا بعد ثورة 17 فبراير.

الركائز

1. أمن وكرامة المواطن أساس الأمن الوطني.
2. المحافظة على الكيان الاجتماعي والسياسي ركيزة الأمن الوطني.
3. المواطنة المتساوية هي القيمة السامية التي يتأسس عليها مفهوم الأمن الوطني.
4. حقوق المواطنة السبيل الأمثل لتعزيز الأمن الوطني.
5. المصالح الوطنية معيار أساسي في تحديد الأمن الوطني.
6. الكيان والهوية والمصالح محددات للدور الإقليمي والعالمي.
7. الخطاب السياسي أداة للتفاعل مع المحيط الإقليمي والعالمي والتعبير عن المصالح خدمة للأمن الوطني.
8. وجوب توظيف الأمن في خدمة التنمية، عوضاً عن أن تسخر التنمية في خدمة الأمن.
9. ثقافة حقوق إنسان بعد جوهري في أية سياسة أمنية.
10. لا يتحقق الأمن الوطني عبر الاعتماد على الأمن العسكري والسياسي قدر ما يتحقق عبر الأمن الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.
11. المحافظة على الوحدة الوطنية.

الغايات

1. إعادة صياغة مفهوم الأمن الوطني بما يضمن حقوق المواطن وأمنه وصون كرامته.

2. تحديد الأسس الرئيسة للمصلحة الوطنية التي تتحدد بناءً عليها علاقات ليبيا على المستوى الإقليمي والدولي.
3. وضع دستور يؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة ويكفل التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته وتحقيق الأمن والسلامة والاستقرار الوطني والمجتمعي.
4. إضفاء الطابع الرسمي على قطاع الأمن لمعالجة مصادر عدم الاستقرار في ليبيا.
5. المحافظة على الكيان الوطني الليبي وسلامة شعبه وأراضيه وسيادته الوطنية وصيانة استقلاله وتنظيم منافذه الحدودية.
6. تأسيس خطاب سياسي وأمني منفتح أقدر على التعامل مع مختلف الفضاءات السياسية ويرتكز على ثوابت الهوية والمصالح الوطنية.
7. تنمية الوعي الأمني وخلق مناخ يسمح بنمو ثقافة أمنية جديدة تتأسس على الاختلاف والشفافية ومشاركة المواطن في ضمان أمنه وأمن المجتمع وتبني قيم حقوق الإنسان والحريات العامة.
8. تعزيز دور ليبيا بوصفها حلقة وصل في محيطها الإقليمي والعالمي، وقوة فاعلة في حوار الحضارات، ونموذجاً لتعايش الفضاءات السياسية والاقتصادية.
9. تعزيز الأمن المائي والغذائي عبر الإدارة الرشيدة للموارد المائية والاقتصادية.
10. المساهمة إقليمياً وعالمياً في خلق بيئة دولية خالية من أسلحة الدمار الشامل.
11. إيجاد منظومة أمنية محترفة واعية لمفهوم الأمن الإنساني بمعناه الشامل وقادرة على استيعاب تقنيات العصر وأدواته.
12. الحفاظ على استقلالية القضاء ونزاهته، وضمان المساواة أمام القانون وعدالة الإجراءات.
13. خلق البيئة القانونية والتنظيمية المناسبة لمؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها في تعزيز الأمن الوطني والإنساني.
14. إدخال التقنية الحديثة في الأجهزة الأمنية.

ومن المناسب الإشارة إلى أن الرغبة في صياغة وصيانة نموذج مجتمعي بكل أبعاده ملزمة بأن تستجيب للواقع في صيرورته وأن تعيش معه في جدل مستمر. كذلك لا بد من التأكيد على أن التجربة والمرحلة ذات آثار مباشرة وآثار أخرى أبعد مدى وأكثر شمولاً تطال التصورات

والاختيارات المجتمعية. إن التحدي ليس مجرد تحد سياسي مباشر يمكن حصره في نطاق الفعل ورد الفعل بل هو أيضا ذو طبيعة ثقافية أو فكرية.

ويمكن ترسم ملامح المجتمع الذي تتطلع إليه رؤية للأمن الوطني مؤسسة على هذه الركائز والغايات على النحو التالي:

مجتمع يسوده مفهوم للأمن الوطني يضمن حقوق المواطن وأمنه وصون كرامته، ويحكمه دستور يحدد اختصاصات مؤسسات الدولة ويكفل التوازن بين حقوق الإنسان وحرياته وتحقيق الأمن والسلامة والاستقرار الوطني والمجتمعي، ويتبنى خطابا سياسيا وأمنيا منفتحا قادرا على التفاعل الإيجابي مع محيطه الإقليمي والدولي، ويرتكز على ثوابت الهوية والمصالح الوطنية، ويعزز دور ليبيا بوصفها حلقة وصل في محيطها الإقليمي والعالمي، وقوة فاعلة في حوار الحضارات، ويضمن الحفاظ على استقلالية القضاء ونزاهته، والمساواة أمام القانون وعدالة الإجراءات.

مقترحات تتعلق بالمقاربة الكلية للأمن الوطني

- العمل على إعادة تعريف مفهوم الأمن الوطني المرتبط بأمن النظام، وربطه بمفهوم "الأمن الإنساني" الذي ينطلق من أساس رفاهية الإنسان مقابل الدولة.
- الحاجة إلى تعزيز سيادة حكم القانون.
- تطبيق مبدأ "التحكم الديمقراطي" في المؤسسة الأمنية الليبية ما يتطلب تفعيل أداء وتطوير مؤسسات النظام السياسي ككل، مع الأخذ في الاعتبار ما قد ينتج من ردود أفعال داخلية.
- توسيع مفهوم الأمن والأمن الوقائي بإعادة الاعتبار إلى المكونات الأخرى للأمن: وهو ما سوف يؤدي حتماً على المستوى التشريعي إلى التقليل من التوسع في المحظورات.
- التناسب بين مقتضيات الأمن واحترام الحريات العامة، بحيث لا تقيد الحريات إلا في الحالات التي يكون فيها التقييد منتجا فعلا على المستوي الأمني.
- إخضاع كل الآليات والأجهزة والإجراءات والاختصاصات لمبدأ الشرعية، ووضع آليات وجزاءات لضمان الشرعية (لا يقصد بالجزاءات العقوبات بل إمكانية التقرير قضائيا ببطلان إجراء إداري أو تنظيمي لمخالفته للقانون).

مقترحات تتعلق بالآليات

- مواجهة تحديات الأمن برفع كفاءة الأجهزة الأمنية القائمة وتحديثها وإخضاعها لمبدأ الشرعية وهذا يعني التوقف عن الوقوع تحت إغراءات الحلول السهلة وغير المجدية مثل إنشاء المزيد من الأجهزة واللجوء إلى الحالات الاستثنائية.
- عدم اللجوء إلى الحالات الاستثنائية في التشريع وفي التنفيذ واستنفاد كل إمكانيات الوضع الطبيعي.
- إخضاع الحالات الاستثنائية للشرعية بتنظيمها بشكل دقيق ومعلوم مسبقاً.
- المعالجة التشريعية لما يهدد المكونات المهمشة للأمن الوطني.
- بناء المؤسسة العسكرية الليبية بوصفها مؤسسة وطنية، ورمزاً للوحدة الوطنية، حتى وإن غابت مهددات الأمن الوطني على المستوى الإقليمي والدولي، ولا ينبغي النظر إليها بوصفها أداة لزعزعة النظام وتهديد أمنه.
- الالتزام بالخطط الإستراتيجية التي وضعت من أجل إعادة تأهيل الثوار وإعادتهم إلى الحياة المدنية من خلال برامج التدريب، والمنح الدراسية، وإيجاد فرص عمل.

إن تحرير المواطن من " الخوف "، وحماية الوطن من "العدائيات والمخاطر" هو غاية الأمن، كما أن ربط مقولات التنمية بالأمن الوطني نتاج لعلاقة جدلية بينهما ومن ضرورات استكمال رسم الصورة المستقبلية لليبيا الثورة.

ومن المفيد إعادة النظر في السلبيات والإشكاليات على خلفية المنطلقات والغايات التي سيكون من المناسب إعطاء الوزن اللازم لها عند تقدير مقاربة جديدة للأمن الوطني.

البيئـــــــة

- المقدمة .
- الوضع البيئي الراهن .
- التحليل الرباعي للأداء البيئي .
- الركائز والأهداف .
- آليات تحقيق الأهداف .
- رؤية قطاع البيئة .

المقدمة

تعمق مفهوم "البيئة" وأصبح موضوعا شموليا بل بات أحد العناصر الأساسية في حركة المجتمع التي تقتضـي ضـرورة المحافظة علي الثروات الطبيعية ومراعاة حق الأجيال القادمة فيها. والبيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنســـان فيؤثر فيه ويتأثر به، وهي التي تمدنا بالغذاء والموارد اللازمة للنمو والتطور. وقد ظهرت على النظام البيئي بمكوناته الأسـاسـية (التربة والماء والهواء) بوادر التدهور نتيجة للممارسـات البشـرية الخاطئة، حيث برزت العديد من المشـاكل البيئية التي تهدد حياة الإنســان على هذا الكوكب، ما أوجد قاســما مشــتركا بين الدول كافة، المتقدم منها والنامي، للعمل معا من أجل معالجة هذه المشاكل. وقد أصـبح من الضـروري في ظل الضـغوط المتزايدة التي تمارســها منظمات المجتمع المدني الرافضــة لتدمير البيئة الوصــول إلى صــيغة توافقية مناسبة في المحافظة على البيئة وتحديد آليات إصحاحها.

وينبغي أن توضـع للتنمية غير المقننة ضـوابط وحدود فاصـلة تقاوم الجشـع والطمع والاسـتغلال العشـوائي للموارد الطبيعية. فالتنمية لا تنحصـر في النمو المادي فقط بل هي عملية اقتصـادية اجتماعية بيئية متداخلة، ولا يمكن إيقاف التنمية من أجل المحافظة على البيئة، كما لا يمكن الاســـتمرار في عملية التنمية على نحو يتجاهل البعد البيئي. ولهذا يلزم التوفيق بين التنمية والبيئة.

وقد عززت العولمة من تنامي أهمية القضـايا البيئية، فأصـبحت التنمية الاقتصـادية ترتبط أكثر فأكثر بقدرة الدولة على التعامل مع قضايا البيئة وأصبحت هناك حاجة ملحة إلى الاهتمام بالبيئة واتباع الأسـاليب العلمية والتخطيط الموضـوعي الشـامل الذي يسـتند على الإدارة السـليمة للموارد واختيار أنسب الأساليب لتحقيق التنمية بشكل مستدام.

وتأكيدا للذلك أصبحت الاشتراطات البيئية تمثل جواز سفر لمرور السلع، فكثير من الدول تشترط الآن معرفة طرق إنتاج الســـلع، بل ومعرفة دورة حياة المنتجات بالكامل، قبل الموافقة على استيرادها.

من منحى آخر، ســـاهم التدهور البيئي في خلق العديد من المشـــاكل ذات الطابع الاجتماعي، كالفقر والأمراض ونقص الغذاء، فضـلاً عن المشاكل الناجمة عن الهجرة والنزوح السكاني. وقد أســـهم غياب الوعي، وعدم توظيف التعليم في تأكيد أن المعرفة البيئية جزء مهم من المعرفة الوظيفية والثقافة العامة، في تخلف الكثير من الدول عن تطبيق الآليات اللازمة لتحويل الوعي البيئي إلى سـلوك يمارس ونمط حياة أفراد أسـاسـه احترام مكونات البيئة والمحافظة على تنوعها الحيوي.

لكل هذا يجب أن تكون هناك رؤية إستراتيجية وطنية للبيئة واضـحة الملامح والأهداف أسـاسـها الدقة العلمية والموضـــوعية والصـــدق في تناول القضـــايا البيئية والتفاني في العمل وإعمال مبدأ التخصصية، وذلك لمجابهة المخاطر البيئية الناجمة عن الأنشطة البشرية المختلفة والتعامل وفق أولويات محددة.

الوضع البيئي الراهن

شـهدت ليبيا خلال العقود القليلة الماضـية تجربة تنموية عشـوائية شـملت أوجه الحياة في المجتمع بقطاعاته المختلفة، صـاحبها غياب تام للإدارة الجيدة والإرادة الصـادقة، الأمر الذي شـكل عبئا ثقيلاً على البيئة.

هذه أمور ينبغي الوقوف عندها ومراجعتها وإبراز نقاط الخلل فيها وتصـــحيحها، وذلك من أجل المحافظة على صـحة الإنسان وضمان حياة كريمة له، وتجنب استنفاد الموارد الطبيعية، وانهيار النظم البيئية الداعمة للحياة. ويمكن تحديد مشاكل البيئة في ليبيا في الوقت الراهن بالاتي:

أولا : البنية التحتية للبيئة

جرت العادة في الكثير من التقارير على تناول القضـايا البيئية طبقا لتقسـيمها الأكاديمي المتمثل في عناصـرها البيئية الثلاثة: الهواء، الماء، والتربة. غير أننا نتناولها في هذا التقرير بما يتمشـى مع السـياق العام للرؤية، بحيث نعرض للقضـــايا البيئية المرتبطة بالبنية التحتية التي تمس حياة

المواطن بشكل يومي ولها تأثير مباشر على نوعية حياته وعلى الصحة العامة، وذلك على النحو الآتي:

أ- النفايات الصلبة

تعتبر مشكلة التلوث بالمخلفات الصلبة في مقدمة المشاكل البيئية في ليبيا وهي من الظواهر السلبية والمتكررة في معظم المدن والقرى الليبية، حيث تشكل عملية تكدس القمامة وتناثرها بشكل عشوائي على جوانب الطرق ومداخل المدن عاملا مهما في تفاقم الوضع البيئي وما ترتب عليه من تأثيرات اقتصادية وصحية وبيئية وإخلال بالمظهر الحضاري للدولة. وما زالت حالة الإرباك وغياب الإدارة هي الحالة السائدة لدى المؤسسات المعنية بهذا المرفق؛ حيث يتسم أسلوب إدارة المخلفات بأنواعها المختلفة بالارتجالية والحلول الجزئية غير الفعاله، كما يتم استخدام مكبات غير مناسبة لا تتوفر فيها الاشتراطات والمعايير البيئية وهي في الغالب أماكن مفتوحة تكون بالقرب من الشواطئ أو في الأودية وتستخدم الطرق التقليدية في التعامل مع المخلفات.

ويمكن تلخيص المشاكل الراهنة التي تعاني منها المدن والقرى فيما يتعلق بالنفايات الصلبة في التالي:

1. عدم وجود خطة شاملة أو إستراتيجية مطبقة لإدارة النفايات الصلبة بليبيا.
2. ضعف الجانب الإداري والنقص في الكوادر الفنية المؤهلة والمتخصصة.
3. عدم توفر أماكن مكبات تستوفي الشروط الفنية والبيئية.
4. خلط النفايات الطبية والصناعية الخطرة مع النفايات المنزلية.
5. عدم وجود بيانات عن كميات النفايات وعن معدل تولدها، وعدم وجود خطة واضحة للعمل من حيث المواعيد والمسارات التي ينبغي استخدامها في جمع القمامة ونقلها.
6. عدم تشجيع عملية تدوير النفايات وإعادة الاستخدام وفتح مجالات الاستثمار فيها.

ب- مياه الشرب

تعاني ليبيا قصوراً واضحاً في إدارة الموارد المائية حيث تركزت استراتيجيها منذ البداية على محدودية الموارد وندرة المياه لكونها لا تتمتع بأنهار طبيعية، كما أن المساحة الواقعة فوق خط المطر لا تتجاوز 5 %. ولهذا فإن المصدر الرئيس للمياه هو المياه الجوفية التي تمثل حوالى

97% من إجمالي الإستهلاك، منها 55% تأتي من مياه النهر الصناعي. ويقدر إجمالي المياه المستهلكة في ليبيا بحوالى 4.8 مليار متر مكعب/ السنة، منها حوالى 3.8 مليار متر مكعب/ السنة للاستعمالات الزراعية، أي ما يعادل 78% من إجمالي الاستهلاك العام، بينما يقدر الاستهلاك الحضري بحوالى 603 مليون متر مكعب/السنة، أي ما يعادل 12%. وتمثل كمية المياه المستخدمة في الأغراض الصناعية والنفطية بحوالى 500 مليون متر مكعب/السنة، أي ما نسبته حوالى 10%. ومن هذا الواقع هناك إحساس متزايد بأهمية المياه في ظل غياب سياسة لترشيد استهلاك المياه.

وكما يوضح الشكل التالي، من المتوقع أن يكون هناك عجز مائي أعلى من التقديرات السابقة، ما يتطلب ضرورة تنبيه القطاعات المسؤولة عن رسم السياسات المائية والبيئية بليبيا بما أشار إليه تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 2006 بخصوص كون قضية المياه من القضايا المهمة والمرشحة لأن تكون قضية عدم استقرار على الصعيد العالمي. ومن هنا يتضح أيضا مدى أهمية أن يكون هناك اتجاه إلى توفير مصادر بديلة من خلال تبني تقنية تحلية المياه المالحة لتنمية المصادر المائية غير التقليدية خاصة بعد ما أصبحت الاتجاهات تشير إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من المياه على مستوى الوطن العربي. فعلى سبيل المثال يشير تقرير حديث للبنك الدولي إلى أنه من المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من المياه في أكثر من 70% من الدول العربية إلى 500 م3/السنة، أي أقل بكثير من مستوى حد الفقر المائي العالمي 1000 م3/ السنة.

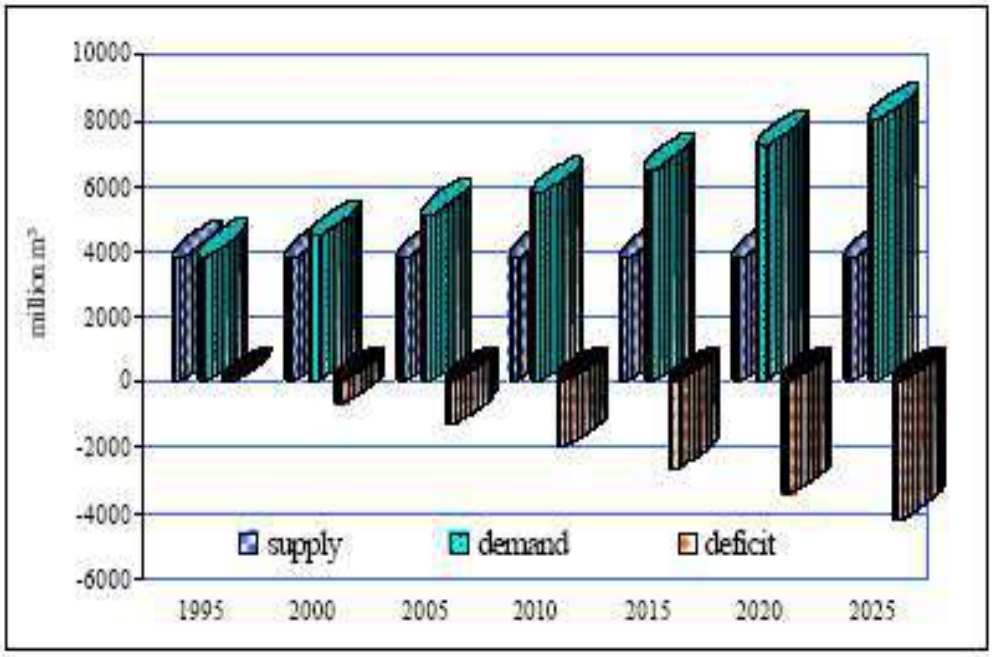

العجز في مصادر المياه في ليبيا حتى عام 2025

ج- الصرف الصحي

تتطلب زيادة استهلاك المياه وضع آلية لجمعها ومعالجتها للاستفادة منها نظرا لما تشكله هذه الكميات الهائلة من مخاطر بيئية وصحية إذا لم تتم معالجتها بصورة صحيحة مطابقة للمواصفات والمعايير البيئية العلمية. وتمثل مياه الصرف الصحي المعالجة في إطار الإدارة المتكاملة للموارد المائية حوالى 85% من كمية المياه المستخدمة في الأغراض المنزلية.

غير أنه لم تتبنى أية جهة من الجهات ذات العلاقة عملية وضع إستراتيجية وطنية وسياسات وبرامج تنفيذية واضحة خاصة بمعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استعمالها مما جعل كل جهة تتعامل مع هذا المرفق بصفة منفردة، وقد بلغت درجة الإرباك إلى حد تنفيذ محطات معالجة مياه الصرف الصحي وعدم تشغيلها لمدة 20 سنة أو أكثر ثم التفكير في إنشاء محطات أخرى. وبالرغم من حجم الأموال الكبيرة التي أنفقت على هذا القطاع، لم تنعكس خدماته على المواطن أو البيئة. ففي الوقت الذي يفقد فيه الماء أهميته بوصفه موردا طبيعيا ثمينا لا غنى عنه، بات استخدامه المفرط وغير المقنن يمثل مشكلة بيئية تعرقل مسيرة التنمية، ما لم تتخذ التدابير والإجراءات التي تحافظ عليه من الاستنزاف والتلوث وتستخدمه من منظور الاستدامة.

ثانيا: التنوع الحيوي

يشكل النظام البيئي الوحدة الأساسية في المحيط الذي يعيش فيه الإنسان مع سائر المخلوقات عموماً والنظم البيئية المختلفة خصوصاً. وقد ساد لفترة من الزمن توازن في النظم البيئية الطبيعية ربما بسبب تواضع متطلبات الحياة ومحدودية وسائل استغلال الثروات الطبيعية التي لا تخل كثيرا بالتوازن البيئي. ومع زيادة عدد السكان الهائلة وزيادة المتطلبات البشرية وتوفر الوسائل والتقنيات الحديثة حدثت ممارسة استثمارات جائرة على الموارد الطبيعية المختلفة، ما أدى إلى الإخلال بالتوازن البيئي وتدهوره.

ويتواجد الغطاء النباتي، الذي يعتبر أحد العناصر الأساسية في النظام البيئي وأساس التنوع الحيوي في ليبيا، في مناطق السهول الساحلية والجبال والمنخفضات والوديان وبعض المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، فيما يعاني الكساء الخضري من محدودية التنوع، إذ يقدر عدد الأنواع النباتية المعروفة في ليبيا حتى الآن بأكثر بقليل من 2000 نوع نباتي يتواجد معظمها بمنطقة الجبل الأخضر (حوالى 1300 نوع تقريبا).

ولا يتجاوز عدد الأنواع النباتية التي درست حتى الآن بضع مئات. غير أن استفحال حالة الجفاف في الأماكن المنبسطة وكثرة الأنشطة البشرية المتمثلة في الرعي الجائر والتحطيب واجتثاث الأنواع بانتخابية (النباتات ذات القيمة الطبية والصناعية) دون تعويض، بالإضافة إلى الزحف العمراني وشق المحاجر والطرق والتلوث، ساهمت جميعها في تدهور ونقص شديد في كثافة الغطاء النباتي.

ينطبق الأمر كذلك على التنوع الحيواني الذي يعتبر في حالة تراجع تعاقبي وانحسار العديد من الأنواع النادرة وغير النادرة المهددة بالانقراض، خاصة في ظل الزيادة المتوقعة في عدد السكان وما يترتب عنه من توسع زراعي وزيادة في أعداد الماشية، ومن ثم زيادة في الرعي وقطع الغابات والهجرة واستيطان أماكن جديدة غير ملائمة بهدف استغلال مواردها بشكل مستمر، إضافة إلى التوسع في مخططات المدن وتضخمها الذي يكون في كثير من الحالات على حساب الأراضي الزراعية القائمة.

وتشكل مساحة الأراضي الرطبة والسباخ والبحيرات الساحلية ما نسبته 0.5 % من المساحة الكلية لليبيا، وهي أيضا من الأنظمة البيئية التي تجب حمايتها والاهتمام بها خاصة وأن هناك أعدادا كبيرة من الطيور المهاجرة تستخدمها، إضافة إلى فوائدها العلمية القيمة.

ثالثا: التصحر وتدهور الأراضي

مشكلة التصحر وتدهور الأراضي قضية ذات أبعاد محلية وإقليمية وعالمية، وتعد مشكلة التصحر من المشاكل المهمة ذات الآثار السلبية لعدد كبير من دول العالم وخاصة تلك الواقعة تحت ظروف مناخية جافة أو شبه جافة كما هو الحال في ليبيا، حيث تشكل الصحراء والرمال المتحركة حوالى 89% من إجمالي مساحتها.

ولهذا تعتبر مشكلة التصحر إحدى أهم المشاكل البيئية الخطيرة التي تواجه العالم بأسره، حيث رُصدت آثار الجفاف والتصحر في أماكن متفرقة من العالم وبمعدلات متسارعة، وحيث تقدر مساحة الأراضي المفقودة نتيجة عملية التصحر بالدول النامية في كل من أفريقيا وآسيا بحوالى 50,000 كم2 سنويا، فيما يقدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة قيمة الإنتاج الزراعي والحيواني الذي يفقد سنويا في هذه الدول بسبب التصحر بحوالى 16 مليار دولار. وتشير بعض الدراسات إلى أن حوالى 375,000 كم2 من الأراضي الزراعية أو الصالحة للزراعة في الوطن العربي، أي نحو 18% من مساحته الكلية، أصبحت واقعة تحت تأثير التصحر.

ومن بين أهم المؤشرات الطبيعية الدالة على التصحر غزو الكثبان الرملية للأراضي الزراعية، وتدهور الأراضي الزراعية المعتمدة على الأمطار، وتملح التربة، وإزالة الغابات وتدمير نباتاتها، وانخفاض كمية ونوعية المياه الجوفية والسطحية، وتدهور المراعي، وانخفاض خصوبة الأراضي الزراعية، واشتداد نشاط التعرية المائية والهوائية، واشتداد الزوابع الترابية وزيادة كمية الغبار في الجو.

وقد قامت التغيرات المناخية والعوامل البشرية بدور مهم في نشوء الأنظمة البيئية الهشة في المناطق الجافة وشبه الجافة وفي انهيار القدرة التجديدية للنظم البيئية والإخلال بالتوازن البيئي وتدهوره .

رابعا: البيئة البحرية

تتمتع ليبيا بشاطئ يمتد لحوالى 1900 كم على البحر المتوسط، ما يستوجب ضرورة حمايته من التلوث والمحافظة علي ثرواته الطبيعية من خلال التطبيق المباشر ببنود اتفاقية برشلونة الخاصة ببرنامج الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.

وتوضح التجارب أن التخلص الخاطئ من مياه الصرف الصحي والصناعي غير المعالجة ذات تأثيرات سلبية كبيرة على البيئة البحرية ومواردها بسبب احتوائها على مركبات وعناصر كيميائية ضارة تتفاوت درجة خطورتها وفقا لنوع وطبيعة المصدر.

وتشير الدراسات والتقارير الفنية إلى وجود عدد من المواقع التي تم تحديدها كمناطق ساخنة تشكو من التلوث بسبب التصريف المباشر لمياه الصرف الصحي غير المعالجة، وما يشكله هذا من مخاطر وتأثيرات سلبية على صحة الإنسان ويحد من استغلال هذا المورد الطبيعي في الاستجمام ومزاولة الألعاب المائية أو استغلالها لاغراض الشرب، وذلك بإقامة مشاريع لتحلية مياه البحر، وهذا بدوره يؤثر سلباً علي التنمية المستدامة. ولذا يلزم تشجيع مبدأ المراقبة المستمرة للبيئة البحرية حتى تتم المحافظة على جودتها وحماية الموارد الطبيعية المهددة بها.

خامسا: جودة الهواء

الهواء بشكل عام من عناصر البيئة المعرضة للتلوث. وقد لا تبلغ ملوثات الهواء مرحلة السمية بحيث تظهر آثارها على الإنسان والحيوان أو النبات مباشرة، ولكنها قد تتراكم في جسم الكائنات

الحية وتظهر آثارها متأخرة. ولملوثات الهواء في معظم دول العالم الكثير من الآثار الضـــارة، ومن بين هذه الملوثات الأمطار الحامضـــية، والرطوبة الحامضـــية، وما ينتج عنهما من تأثيرات على المباني والأراضي الزراعية، إضافة إلي تأثيراتها الصحية على الإنسان.

وبالرغم من محدودية البيانات والمعلومات ومحطات رصـد الهواء الجوي في ليبيا، فإنها تعد من بين الدول القليلة التي لا تعاني من مشاكل في تلوث الهواء وتدني جودته، ويعتبر الوضـع البيئي فيما يخص جودة الهواء إلى حد كبير مرضيا، أساسا بسبب محدودية مصادر التلوث التي تأتي عادة من المجمعات الصـناعية الضـخمة، وبسـبب حقيقة أن المدن الليبية الكبرى مفتوحة وقليلة الكثافة السكانية.

ورغم أن المشاكل البيئية المتعلقة باستخدامات الطاقة في ليبيا محدودة بالمقارنة بالدول الصناعية ودول المتوسـط الأخرى، يلزم إنشـاء المزيد من محطات رصـد ملوثات الهواء، ووضـع البرامج المعنية بترشيد استهلاك الطاقة. ذلك أن هناك استخداما متزايدا للوقود ومنتجات البترول وغيرها من أنواع الوقود الأحفوري في مجالات توليد الطاقة والصـــناعة والنقل والمنازل، كما أن هناك حاجة إلى التقليل من انبعاث كميات كبيرة من الغازات الدفئة المسـببة لظاهرة الاحتباس الحراري التي تسـهم في رفع درجات الحرارة السـطحية وفي إحداث تغيرات جوية أكثر شـدة مثل الجفاف وكثرة الأعاصـــير والفيضـــانات وارتفاع منســوب مياه البحر مما قد يهدد المناطق الســاحلية المنخفضة.

أما فيما يخص اســتخدام الأنواع الأخرى من الطاقة فيجب التقليل بشــكل تدريجي مدروس من حصـة الهيدروكربون والبحث عن بدائل متجددة كاستخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتبني آلية التنمية النظيفة المعروفة والمذكورة في المادة 12 من بروتوكول كيوتو التي يتم من خلالها دفع مقابل تخفيف حدة الغازات من خلال مشاريع للطاقة النظيفة والمتجددة.

ويمكن أن تســتفيد ليبيا من خلال هذه البرامج في دعم اســتخدام الأراضـــي والغابات وأنشــطة التشجير التي سوف تسهم في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون، الغاز الأساسي المسؤول عن ظاهرة الاحتباس الحراري، وبذلك يتم خلق مناخ للاستثمار من خلال تبني آلية التنمية النظيفة.

التحليل الرباعي للأداء البيئي

تستبين من خلال تحليل معطيات الأداء البيئي في ليبيا العديد من نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات التي تمكّن من وضع خطة إستراتيجية تهدف الى تطوير الأداء البيئي، والتي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولاً: نقاط القوة

- القاعدة الأخلاقية (الدينية) والتشريعية القائمة.
- وجود مؤسسات تعنى بالبيئة وخبرات وطنية متخصصة.
- موارد مالية قادرة على تطوير القطاع.
- وجود أجهزة ضبطية.
- نشاط مؤسسات المجتمع المدني.
- الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي وقعت عليها ليبيا.

ثانياً : نقاط الضعف

- عدم وجود إستراتيجية وطنية بيئية وخطة عمل تنفيذية مصاحبة.
- ضعف إدارات الرقابة والضبط البيئي وعدم تجاوب الجهات المعنية.
- عدم التزام بعض القطاعات العامة باللوائح البيئية.
- عدم وجود مختبرات مرجعية ومراصد بيئية معتمدة.
- ضعف المؤسسات البيئية.
- نقص الكوادر الفنية المؤهلة في بعض المجالات المتعلقة بالبيئة.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات المعنية بقطاع البيئة.
- غياب البعد البيئي في البرامج التنموية.
- عدم وجود قاعدة بيانات بيئية.
- عدم استثمار العلاقات الدولية في تنفيذ مشروعات بيئية.
- ضعف مستوى الوعي البيئي لدى بعض متخذي القرار.
- عدم مواكبة المواصفات والمعايير البيئية المتعلقة بجودة الهواء والماء والتربة والغذاء.
- عدم التزام بعض الأفراد والمؤسسات الأهلية باللوائح البيئية.

- تداخل الاختصاصات بين القطاعات في مجالات العمل البيئي.
- ضعف مشاركة القطاع الأهلي.
- ضعف متابعة الاتفاقيات والبروتوكولات وعدم تسديد الالتزامات المالية المترتبة على ليبيا.

ثالثاً : الفرص

- القاعدة الأخلاقية ودورها تطوير السلوك البيئي ليصبح ممارسة عملية يومية.
- القاعدة التشريعية القائمة ودورها في تطوير القوانين والتشريعات وتفعيل آليات تنفيذها.
- علاقات الهيأة المعنية بالبيئة مع بقية القطاعات والمؤسسات خاصة في ظل زيادة الوعي البيئي وازدهار الاقتصاد الوطني.
- المشاريع والمرافق القائمة والمخططة التي تهدف إلى حماية البيئة.
- العلاقات الدولية خاصة في ظل الاهتمام العالمي بالبيئة في مجالي بناء القدرات البشرية والمؤسستية وتنفيذ المشاريع البيئية المشتركة.

رابعاً : التهديدات والتحديات (المخاطر)

تتطلب التحديات المقبلة ضرورة التعامل مع قضايا البيئة من منظور وإستراتيجية جديدة يفسح فيها المجال للقطاعات الأخرى ذات العلاقة ولمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في رسم السياسات واتخاذ القرار. وتسهم العديد من الأبحاث الجديدة والنماذج الرياضية الخاصة بتتبع المناخ المنشورة خلال الاعوام الماضية في دعم الحجج الداعية لحل قضايا مثل مكافحة التصحر وتآكل طبقة الأوزون وظاهرة تغير المناخ وتدهور الغطاء النباتي والتربة.

غير أن التحديات والمحاذير البيئية التي تواجه ليبيا تتمثل بشكل عام في عدم الالتزام بتطبيق المعايير والاشتراطات البيئية مما يعوق عملية منافسة السلع في الأسواق العالمية خاصة إذا ما قررت زيادة منتجاتها ودخول السوق العالمية من أجل تنويع مصادر الدخل القومي. وتعد قضية القدرة على بلوغ الأسواق من أهم المواضيع التي تثير المخاوف لدى معظم الدول النامية التي تخشى من أن يؤدي اللجوء إلى الاشتراطات والمتطلبات البيئية إلى فرض المزيد من القيود غير الجمركية على صادراتها.

ويبقى دائما التخطيط المحكم للاستغلال المستدام للموارد الطبيعية أساسا للتنمية ورخاء الإنسان وأولوية بعيدة المدى، ونحن بحاجة لاستحداث أساليب متطورة لمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني وإدارة المال والأعمال والتواصل وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي.

واستمرار الوضع على ما هو عليه دون تغير في هيكلية المؤسسات العاملة في مجال البيئة ووضع آلية للتنسيق بين القطاعات وتحديد المسئوليات بشكل واضح وغياب تطبيق القوانين وعدم تطويرها وغياب إستراتيجية وطنية للعمل البيئي يشارك في وضعها القطاع الخاص انطلاقا من مبدأ الشفافية والمحاسبة، أوضاع مآلها أن تفضي إلى التهديدات التالية:

1. المزيد من تدني جودة البيئة وسوء الأحوال المعيشية.
2. زيادة التعامل وبشكل عشوائي مع المخلفات دون إدراك للعواقب الوخيمة الناجمة عن ذلك.
3. النزوح إلى المدن الكبرى بسبب الفشل في تنمية المناطق الصحراوية.
4. تأثير تدهور البنية التحتية وتدني جودة البيئة في قطاعات أخرى مثل التعليم والصحة.
5. ارتفاع معدلات الجريمة وتفشي الظواهر الهدامة بسبب سوء الوضع البيئي.
6. عدم احترام القانون وعدم الكشف المخالفات وغياب المحاسبة الناجم عن ضعف دور القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني وغياب الشفافية.
7. ترسخ ثقافة الفساد المالي والإداري وانعدام الذمم والأخلاق بما يشكل مزيدا من الخطر على الموارد الطبيعية، وذلك بسبب غياب الدور الفعال لمنظمات المجتمع المدني وعدم سيادة القانون.
8. تدني المشاركة الفاعلة إقليميا ودوليا بما يؤثر سلبا في تحقيق مصالح ليبيا البيئية.

ويمكن إجاز التحديات التي تواجه العمل البيئي في النقاط التالية:

- هشاشة النظم البيئية المحلية لكون ليبيا ذات مناخ جاف وشبه جاف ما يجعلها أكثر عرضة للتأثيرات السلبية للتغيرات المناخية.
- محدودية الموارد البيئية الطبيعية وتعرضها للتدهور إلى مستويات حرجة أحيانا خصوصا في الموارد المائية.
- عدم وجود استقرار إداري بالقطاع البيئي سواء من حيث مستواه ضمن الهيكل الإداري الوطني وتبعيتها أم من حيث هيكله التنظيمي الإداري الداخلي.
- غياب التنسيق بين قطاع البيئة وباقي القطاعات.

- عدم التزام الجهات العامة والخاصة بتنفيذ التشريعات البيئية.
- نمو أنشطة القطاع الأهلي الاقتصادية الربحية التي تقوم على الموارد الطبيعية أو الصناعية دون مراعاة للاعتبارات البيئية.
- الإرث الهائل من التعديات والمخالفات البيئية.
- محدودية مشاركة منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا البيئة.

الركائز والأهداف

الركائز والأهداف البيئية متداخلة ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالقضايا الإقليمية والدولية ولا تقتصر فقط على الشأن الداخلي. وقد أفرزت العقود القليلة الماضية تطورات مختلفة في مجال البيئة بجوانبها كافة فأصبحت أحد أركان التنمية المستدامة، كما استجدت أمور أساسية مثل توفير مياه صالحة للشرب وضمان بيئة نظيفة خالية من التلوث.

ويشهد العالم اليوم تحولات بيئية سريعة ومؤثرة يتوقع لها الاستمرار وأن تكون لها انعكاسات على طبيعة العمل البيئي وعلى المؤسسات المعنية بشؤون البيئة لدى مختلف الدول، حيث صارت الاتجاهات البيئية تشكل ملامح التطور العالمي بصفة عامة وتؤثر في الوقت نفسه وبشكل مباشر على السياسات والاستراتيجيات الوطنية في كل دول العالم، كما هو الحال بالنسبة لقضايا التصحر وتآكل طبقة الأوزون والاحتباس الحراري، حيث نجد أن رتفاع نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون ما بين الأعوام 2000–2005 بمقدار 3.2 %، أي أسرع أربعة أضعاف منه في عشر السنوات السابقة، كان سبباً رئيسياً ومباشراً لما يعرف بظاهرة الاحتباس الحراري وبالتالي تغير المناخ.

بالإضافة إلى موضوعات أخرى أصبحت مرتبطة بالبيئة كالتجارة، حيث أصبحت الاشتراطات البيئية مطلبا ضروريا لمرور السلع وصار موضوع البيان البيئي أو ما يعرف بالعلامة التجارية الصديقة للبيئة، شرط مرور السلع عند تصديرها إلى دول بعينها. وتتناول الاشتراطات البيئية أيضا طرق الإنتاج وتوفير معلومات بيئية عن المنتج من خلال تحليل يعتمد على دورة حياته بالكامل. وتخشى الكثير من الدول النامية من أن يؤدي هذا إلى فرض قيود غير الجمركية على صادراتها إلى الدول المتقدمة يصعب عليها الوفاء بها.

من هنا يتبين أنه من الضروري أن تكون لدينا رؤية إستراتيجية تنموية طموحة بل أن هناك حاجة ماسة وعاجلة لوضع خطط وبرامج تنموية بيئية مستدامة مبنية على أسس سليمة واضحة الأهداف والمعالم ومحددة المسؤوليات والصلاحيات وقابلة للتطبيق ومرنة توفر لها كل الإمكانات المحلية من كوادر بشرية كفوءة وإمكانات مالية تمكنها من الانطلاق والنجاح. يلزم أيضا أن يكون المواطن شريكا بل وعنصرا مهما وفاعلا فيها وأن يتم إعدادها من المنظور الخاص بليبيا، بحيث تصبح أداة فاعلة لمعالجة الأوضاع الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية وتنتقل بالوضع البيئي إلى الأفضل.

ويمكن تحديد الركائز البيئية في الآتي:

1. الإنسان غاية التنمية وأداتها المحورية.
2. الركون إلى قيم بيئية واضحة المعالم بما يؤسس لتنمية مستدامة.
3. أهمية الوعي وتطوير الذهنية السائدة في إنجاح المشاريع التنموية (الثقافة مدخلا للتنمية).
4. اعتماد العلم أساسا في المحافظة على البيئة وإصحاحها.
5. اعتبار علاقتي الاتصال (عبر استقراء ما راكمه الجهد البشري في مختلف العصور) والانفصال (عبر قراءة خصوصيات المجتمع المحلي)، محك النجاح في بلورة مشاريع تنموية قابلة للاستدامة.

ومن تلك الركائز يمكن تحديد جملة من الأهداف تتمثل في الآتي:

1. توفير حياه كريمة في بيئة خالية من التلوث والتأثيرات السلبية واستخدام الموارد بشكل مرشد من خلال الاهتمام بالبيئة وصون مكوناتها وعناصرها.
2. ترسيخ مبدأ التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال واعتبارها جزءا أساسيا في أية مشاريع تنموية.
3. بناء مؤسسات بيئية مؤهلة تستجيب للتحديات البيئية المتسارعة ورفع الأداء المؤسسي بشكل يمكنه من تقديم خدمات فعالة وكفوءة.

4. الارتقاء بالوعي البيئي من مرحلة النوايا الحسنة إلى مرحلة الممارسة والسلوك ونمط حياة أساسه احترام مكونات البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية.
5. ترسيخ مبدأ الشفافية والحكم الرشيد والمشاركة المجتمعية ومفهوم المجتمع المدني في قضايا البيئة.
6. تعزيز الأمن والاستقرار وحل النزاعات التي تنشأ بسبب المنافسة المتزايدة حول الموارد.
7. تفعيل القوانين وتطويرها وتوفير مناخ سيادة القانون واحترامه وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب.
8. نقل التقنية واستخدام التقنيات المتطورة في إدارة الموارد الطبيعية للوصول لصناعات نظيفة تسهم في خلق بيئة خالية من التلوث.
9. تعزيز دور ليبيا إقليميا ودوليا ليكون فعالاً في الحد من التدهور البيئي.

آليات تحقيق الأهداف

بمراجعة مؤشرات الوضع البيئي والنتائج المشار إليها أعلاه، يلزم اتخاذ التدابير التالية التي تسهم في تحقيق الأهداف المرجوة:

1. وضع إستراتيجية وطنية للإدارة المتكاملة للبيئة للفترة 2015- 2040 وخطة عمل تكون منطلقا لتطوير هيكلة قطاع البيئة وتفعيل دوره بما يحقق حماية البيئة والتنمية المستدامة.
2. اتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة لمعالجة نقاط الضعف.
3. تطوير الهيكل المؤسساتي التنفيذي للقطاع من خلال رفع مستواه الإداري بهدف تحقيق استقلاليته وتمكينه من ممارسة دوره الرقابي.
4. تأكيد دور القطاعات كافة في حماية البيئة وحسن إدارتها.
5. إنشاء مجلس وطني (استشاري تنسيقي) للبيئة يضم في عضويته القطاعات والجهات ذات العلاقة.
6. وضع منظومة وطنية لقاعدة البيانات البيئية.
7. إعداد مسح شامل لعناصر البيئة في ليبيا وتحديثه ليكون أساسا لتقرير دوري عن حالة البيئة في ليبيا.

8. وضع خارطة الأنشطة الحرجة بيئيا واعتبار وضع حد لهذه الأنشطة ضمن أولويات القطاع.
9. وضع وتنفيذ خطة وطنية متكاملة قطاعيا لبناء قدرات الإدارة البيئية.
10. الاستفادة من المنظمات البيئية والاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات ونحوها في بناء القدرات المحلية وتطويرها ومواكبة التوجهات البيئية العالمية وتفعيل التعاون الدولي في مجالات البيئة المختلفة (خصوصا إدارة البيئة وحماية التنوع الحيوي ومكافحة التصحر وإدارة موارد المياه والغذاء، الخ.).
11. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في برامج حماية البيئة وإصحاحها.
12. دعم وتشجيع مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بقضايا البيئة وتفعيل دورها.

رؤية قطاع البيئة

ينبغي أن تشتمل رؤية ليبيا 2040 على أسس تؤكد المحافظة على البيئة واحترام مكوناتها. ويمكن تحديد هذه الأسس في التالي:

1. العيش في بيئة خالية من التلوث أساسها الاستدامة والعدالة بين الأجيال.
2. تحقيق الأمن البيئي الوطني بالتحصين ضد الأخطار البيئية، وتبني مبدأ الوقاية خير من العلاج، واحترام الحقوق وأداء الالتزامات البيئية.
3. إعادة النظر في القوانين السارية بما يتمشى والرؤية المستقبلية لليبيا .
4. تأمين إطار مؤسسي مؤهل وقادر على الاستجابة للتحديات ويقدم خدمات فعالة وكفوءة ومصمم لتحسين نوعية العمل البيئي.
5. الحد من الفساد عبر تفعيل القوانين.
6. سيادة مبدأ الشفافية وتفعيل دور الإعلام والإعلان عن حالة الوضع البيئي بكل صدق ووضوح، وحدوث تفاعلات مجتمعية بين أطراف المجتمع بما يتمشى مع المعايير الإنسانية التي تسعى التنمية البيئية إلى تحقيقها.
7. التعاون الفاعل بين مختلف القطاعات المعنية بشؤون البيئة، وتحديد اختصاصاتها بوضوح، ومناقشة أسباب التسيب، والبحث في تفشي ظاهرة السلبية ومعالجتها ووضع حلول علمية وعملية لها.
8. بروز الوعي البيئي في سلوك يمارس، ونمط للحياة أساسه احترام مكونات البيئة والمحافظة على الثروات الطبيعية.

9. مشاركة أهلية فاعلة ترسخ مبدأ الشفافية وتكرس الحكم الرشيد وسيادة القانون في قضايا البيئة.
10. إرساء دعائم المواطنة والوطنية الصادقة وترسيخها لدى أبناء المجتمع وربط المواطنين ببيئتهم والحفاظ عليها، وذلك عبر الاهتمام بالمواطن بوصفها إنسانا له حقوق وعليه التزامات بيئية، وتحديث المعطيات الأساسية للحياة البيئية الآمنة، التي تؤدي حتماً إلى الاستقرار النفسي والاقتصادي والاجتماعي وربط ذلك بالاستقرار التنموي البيئي.
11. دور ليبي فاعل على المستوى الاقليمي والدولي أساسه مصلحة ليبيا.
12. ترجمة للعلاقات مع المنظمات والمؤسسات الدولية تتجسد في تعاون مثمر.

ونوجز في الختام هذه الرؤية في التالي :

بيئة صحية نظيفة وخالية من التلوث من خلال إدارة بيئية رشيدة مؤسسة على تشريعات بيئية نافذة مستمدة من مبدأ التنمية المستدامة.

التنمية البشرية والتعليم

نحو تعريف شامل للتنمية البشرية

- ظهر مفهوم التنمية البشرية إلى الوجود عام 1990 مع التقرير الأول لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وكان من أبرز من قام بتأصيل هذا المفهوم الخبير الباكستاني "محبوب الحق" وعالم الاقتصاد الهندي "امارتيا سين"، حيث عرّفت التنمية البشرية على أنها "توسيع الخيارات أمام الإنسان" بأنواعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والمعرفية، كما تم النظر إلى التنمية البشرية على أنها توازن بين الحصول على قدرات والفرص المتاحة لاستخدام هذه القدرات. وتشمل القدرات فيما تشمل حق التمتع بصحة جيدة وامتلاك المعرفة، فيما تشمل الفرص استخدام هذه القدرات وممارسة الخيارات بكل أنواعها وعلى رأسها الخيارات السياسية.
- التنمية البشرية إذن تكامل في معادلة من جزأين وهما الحصول على قدرات وحرية استخدام هذه القدرات من خلال إتاحة كل الخيارات أمام الإنسان. والإنسان هو جوهر وأساس التنمية وهو غايتها كذلك. والتنمية البشرية هي أداة ونتاج في الوقت نفسه، فهي أداة للحصول على قدرات، ونتاج يقاس بمدى توفر الخيارات والفرص لاستخدام هذه القدرات.

ترتيب ليبيا في مؤشرات التنمية البشرية العالمية

- أصبح مقياس التنمية البشرية التقليدي "معدل التنمية البشرية" HDI) (الذي ظهر عام 1990 قاصرا ومحدودا اليوم لأنه يختزل مقاييس التنمية البشرية في ثلاثة مقاييس اقتصادية واجتماعية هي: متوسط العمر المتوقع للفرد، ونسبة الانخراط في التعليم (عدديا) ومتوسط دخل الفرد. وقد تعرض هذا المقياس إلى النقد على اعتبار أنه يتجاهل مؤشرات أخرى مهمة خاصة في دائرة الحريات التي لها علاقة مباشرة بمفهوم توسيع الخيارات الذي ترتكز عليه فكرة التنمية البشرية.

ترتيب ليبيا وفق معدل التنمية البشرية في العالم من عام 1991 إلى 2009

مستوى التنمية البشرية	ترتيب ليبيا عالميا في مجال التنمية البشرية	السنة
متوسط	76	1991
متوسط	74	1992
متوسط	87	1993
متوسط	79	1994
متوسط	73	1995
متوسط	59	1996
متوسط	64	1997
متوسط	64	1998
متوسط	65	1999
متوسط	72	2000
متوسط	59	2001
متوسط	64	2002
متوسط	61	2003
متوسط	58	2004
متوسط	58	2005
متوسط	64	2006
مرتفع	56	2007
مرتفع	56	2008
مرتفع	55	2009

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقارير التنمية البشرية من عام 1991 إلى 2009

- ووفق هذا التقرير، جاء ترتيب ليبيا عام 2009 (55) من مجموع 18، متقدما على دول مثل تركيا (79) ولبنان (83) وإيران (88) والصين (92) وجنوب أفريقيا (129) والهند (134)، وهي دول ديمقراطية حققت قفزات تنموية هائلة. وهذا يبين وجوب أن يكون تناول التنمية البشرية وفق مرتكزات أساسية وضرورية تعكس المفهوم والتعريف الحقيقي للتنمية البشرية.

مؤشرات شاملة للتنمية البشرية في ليبيا

- توسع التقارير والهيئات المتابعة لتطور التنمية البشرية المؤشرات مقاييس تقويم تطور التنمية البشرية بحيث تتضمن الحريات العامة وتمكين فئات مختلفة من المجتمع ومدى توفر الفرص للولوج إلى المعرفة والتقنيات الحديثة، والعدالة الاجتماعية والإنجاز الثقافي. ويمكن اقتراح مقاييس مهمة للتنمية البشرية ومدى توفرها تتعلق بالآتي:

1- الحريات العامة مثل التعبير والتنظيم
2- الانتخابات
3- الأحزاب السياسية
4- حقوق الإنسان
5- الصحافة المستقلة
6- المجتمع المدني
7- الحرية الاقتصادية
8- جودة التعليم
9- الحكامة الجيدة (الشفافية والمحاسبة ومستوى الفساد)
10- التنافسية العالمية اقتصاديا
11- نسبة توفر خدمات الأنترنت للمواطنين من مجموع عدد السكان
12- نسب التلوث البيئي ومدى حماية البيئة
13- تمكين المرأة

المؤشرات القياسية للأداء التنموي في ليبيا عام 2006

المؤشر	القيمة/النسبة
العمر المتوقع عند الولادة	72.5 سنة
السكان البالغون القادرون على الكتابة والقراءة	%81.7
الالتحاق بالتعليم	%96.0
سكان الحضر	%84.5
التحصين ضد الحصبة والسل	%99.0
ولادات تحت إشراف طبي	%94.0
الأطباء لكل1000 مواطن	%12.5
السكان الحاصلين على المياه وخدمات الصرف الصحي	%71.0
أطفال ناقصو التغذية	%2.5
أطفال ناقصو الوزن	%5.0
انتشار فيروس نقص المناعة	%0.2
قيمة المؤشر حسب دليل التنمية البشرية	1.0/0.798

التوزيع والكثافة السكانية

- يقاس التوزيع السكاني بحساب الفرق بين المعدل الوطني لحجم السكان في كل الشعبيات، والتشتت الحاد عن هذا المعدل. ويُبرز هذا المؤشر ما يلي وجود تفاوت بين الشعبيات في الكثافة السكانية (شخص /كم 2)، إذ ترتفع الكثافة السكانية في شعبية طرابلس لتصل إلى 604 شخص/ كم2، وفي بنغازي بواقع 746 (شخص/

كم2)، وتنخفض هذه الكثافة لتصل إلى 0.3 شخص / كم2 في غدامس، وفي مزده 0.5 شخص/ كم 2، وشخص واحد/ كم2 في مرزق وشخصين / كم2 في غات والواحات.

- أكثر من 50% من السكان الليبيين يتركزون في عدد محدود جداً من المدن في الشريط الساحلي، وعلى الأخص طرابلس- بنغازي – مصراتة- الزاوية، في حين تتركز نسبة 2.8 % من السكان في مزده- غات – الكفرة- والجفرة- والواحات، ويتوزع بقية السكان بين المدن الأخرى بنسب متفاوتة.
- يعتبر التفاوت في التوزيع السكاني مكانياً من الأنماط العالمية المهمة مقارنة بالمعايير القياسية الدولية، التي تضع هذا التفاوت في حدود 0.5%. بينما وصل هذا التفاوت إلى ما يقارب 1% في ليبيا، ويجب وضع ظاهرة التركز السكاني في المدن الكبرى التي يتجاوز عدد سكانها 10،000نسمة في الحسبان، حيث إن 62% من مراكز التجمعات السكانية الكبرى البالغ عددها 137 مدينة، توجد في خمس شعبيات فقط تقع جميعها على الشريط الساحلي.

حجم السكان في ليبيا خلال الفترة 1973-2006

- نلاحظ من بيانات الجدول التالي، أن عدد السكان الليبيين قد زاد من 2,052,372 نسمة عام 1973 إلى 3,231,059 نسمة في العام 1984، وإلى 4,389,739 نسمة عام 1995، وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد السكان الليبيين قد بلغ 5,323,991 نسمة في العام 2006. ورغم هذه الزيادة، وكما يشير إلى ذلك الجدول التالي. شهد معدل نمو السكان الليبيين انخفاضاً ملحوظاً، فبعد أن كان 4.21% خلال الفترة 1973-1984، انخفض إلى 2.83% خلال الفترة 1984-1995، ثم تراجع ثانية ليبلغ 1.77% خلال 1995-2006،. وقد ارتبط هذا الانخفاض بعدد من العوامل المتعلقة بزيادة معدلات التحضر، وما رافقها من انخفاض في معدلات الخصوبة نتيجة الاهتمام بتنظيم الأسرة، وتحديد النسل، فضلا عن تأخر سن الزواج لدى الشباب، بسبب ارتفاع تكاليف الزواج وزيادة نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث كثيراً ما يربط بين ارتفاع الخصوبة وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة، فضلا عن انخفاض المستوى المعيشي، وعدم توفر السكن.
- وبسبب هذه العوامل، انخفضت نسبة المتزوجين من قرابة 70% من السكان ممن تبلغ أعمارهم 15 عاما على الأقل في عام 1973 إلى 41% في عام 2006، ووصلت نسبة العزاب إلى أكثر من 54% من السكان ممن تبلغ أعمارهم 15 عاما

على الأقل في عام 1973 إلى 2006، في حين لم يشكل العزاب من الشريحة السكانية نفسها إلا نسبة 22% في عام 1973.

تطور عدد السكان خلال الفترة 1973-2006

السنة	الليبيون	غير الليبيين	مجموع السكان
1973	372،052،2	865،196	237،249،2
1984	059،231،3	617،411	676،642،3
1995	739،389،4	300،409	039،799،4
2006	991،323،5	000،349	991،672،5
الفترة	معدل النمو للسكان الليبيين %		
1973-1984	4.21		
1984-1995	2.83		
1995-2006	1.77		

المصدر : 1- أمانة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان للأعوام 1973، 1984.

2- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان العام للأعوام 1995، 2006.

- ويلخص الجدول التالي عددا من المؤشرات الديمغرافية المهمة:

ر.م	المؤشـــر	البيـــان	المدى الزمني
1	حجم السكان	991،323،5	2006
2	السكان الإناث	846،628،2	2006
3	السكان الذكور	145،695،2	2006
4	حجم الزيادة بين تعدادي 1995-2006	252،934	2006-1995
5	نسبة الزيادة المئوية	% 21.3	2006-1995
6	معدل النمو السنوي	%77.1	2006-1995
7	متوسط العمر عند الزواج الأول	24 سنة	1995
8	متوسط العمر عند الزواج الأول	34 سنة	2006
9	نسبة النوع	102.5 ذكر مقابل 100 أنثى	2006
10	عدد الأسر	963,899	2006
11	عدد السـكان ممن تبلغ أعمارهم 15 عاما على الأقل	3,599,278	2006
12	نسـبة السـكان ممن تبلغ أعمارهم 15 عاما على الأقل لإجمالي عدد السكان	%67.60	2006
13	السكان الذين تقل أعمارهم عن 15	1,724,713	2006
14	نسـبة من تقل أعمارهم عن 15 سـنة إلى إجمالي السكان	%32.40	2006
15	العمر المتوقع عند الولادة	72.5	2006-2000
16	الكثافة السكانية	3.3 شخص لكل ك م2	2004
17	نسبة التحضر	%86	2005
18	السكان العاملون اقتصاديا	1,635,783	2006
19	معدل الإعالة	2.7	2006

التعليم

- تعتبر مؤشرات التعليم من أهم مؤشرات التنمية البشرية في ليبيا– كما وردت في تقرير التنمية البشرية الليبي –2002،حيث سجلت ما وقع في مجال التعليم: من ارتفاع في نسبة التمدرس لدى الأطفال من العمر 6 سنوات ما يقرب من 51% ذكور، 49% إناث، ومتوسط كثافة الفصل 22 متعلماً.
- بلغت نسبة الذكور في التعليم المتوسط 43 %، والإناث 57%، موزعين على الثانويات التخصصية على النحو التالي:

العلوم الأساسية : 15.2%

علوم الحياة : 28%

العلوم الهندسية: 13.5%

العلوم الاجتماعية: 32%

العلوم الاقتصادية: 11%

الفنون والإعلام : 0.35%

وبمعدل أستاذ إلى كل سبعة طلاب.

- نسبة الإناث في التعليم العالي 55% مقابل 45% من الذكور، ونسبة الأمية في ليبيا حوالى (12.6) وهذه لا تزال نسبيا مرتفعة، بسبب تراجع برامج محو الأمية التي كانت سائدة في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وترتفع بين الإناث إلى (18.7)، وتنخفض بين الذكور إلى (6.8%).
- اتخذت ليبيا خلال مسيرة تنميتها العديد من الإجراءات لتوفير منظومة تعليمية تتماشى مع حاجات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية. وقد تطور التعليم النظامي في ليبيا بإيقاع سريع، وتركزت الأهداف الرئيسة في التوسع في نشر التعليم من أجل بناء كوادر مؤهلة لتسيير مرافق الدولة وللتخفيف من نسبة الأمية.
- وتشير تقارير نسبة الالتحاق بالصف الأول الابتدائي إلى أنها بلغت 100%، فيما تبين البيانات المتاحة زيادة في أعداد الطلاب في جميع المراحل التعليمية من

560,981 طالبا في العام الدراسي 1973/ 1974 إلى 1,978,188 طالبا في العام الدراسي 2007/2006. وإذا ما تتبعنا تطور عدد الطلاب حسب كل مرحلة دراسية فإننا نلاحظ أن عدد الطلاب بالمرحلة الأساسية قد زاد من 524,079 طالبا في العام الدراسي 1974/1973 إلى 1,279,319 طالبا في العام الدراسي 2007/2006، وأن نسبة الإناث في هذه المرحلة قد تزايدت من 38.9% إلى 49.3% خلال الفترة نفسها.

- وقد شهد عدد الطلاب بالمرحلة المتوسطة تطورا كبيرا حيث زاد هذا العدد من 26,500 طالبا في العام الدراسي 1974/1973 إلى 466,551 طالبا في العام الدراسي 2007/2006، وأن نسبة الإناث في هذه المرحلة قد تزايدت من 22% إلى 47.2% خلال الفترة نفسها.
- زاد عدد الطلاب بالمرحلة الجامعية والمعاهد العليا قد زاد من 9802 طالبا في العام الدراسي 1974/1973 إلى 292,318 طالبا في العام الدراسي 2006 فيما زادت نسبة الإناث قد تزايدت من 11.6% إلى 50.6% خلال الفترة نفسها. وتشير البيانات المتاحة إلى أن عدد الطلاب على مستوى المرحلة الجامعية في مجال العلوم الإنسانية يزيد عن 56% من مجموع طلاب المرحلة الجامعية.
- وتجدر الإشارة إلى أنه في العام الدراسي 2007/2006 على مستوى المرحلة المتوسطة هناك 72,923 طالبا يدرسون في معاهد التدريب المهني المتوسط، وهؤلاء يشكلون ما نسبته 17.9% من مجموع الطلاب الدارسين في المرحلة المتوسطة. أما على مستوى المرحلة الجامعية والمعاهد العليا فهناك 41,660 طالبا يدرسون في معاهد التدريب المهني العليا/ وهؤلاء يشكلون ما نسبته 14.3% من مجموع الطلاب الدارسين في المرحلة الجامعية والمعاهد العليا.
- وتبين البيانات المتوفرة عن التعليم التشاركي أن هناك في العام الدراسي 2007/2006 هناك 59,360 طالبا يدرسون بمرحلة التعليم الأساسي والمتوسط من بينهم 51,624 طالبا يدرسون بمرحلة التعليم الأساسي و7736 طالبا يدرسون بمرحلة التعليم المتوسط، وأن أعداد هؤلاء الطلاب يشكلون ما نسبته 3.4% من إجمالي عدد الطلاب بمرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط على مستوى البلاد.
- وفيما يتعلق بالتعليم التشاركي على مستوى الجامعات والمعاهد العليا فإن بيانات العام الدراسي 2003/2002 تشير إلى أن هناك 27,900 طالب يدرسون بمؤسسات التعليم التشاركي العالي.

- وتشير التوقعات إلى أن عدد الطلاب بمؤسسات التعليم والتدريب سيزيد خلال الفترة (2010–2025) من 2,091,677 طالبا إلى 2,764,327 طالبا وستزداد نسبة الطلاب في المرحلة الجامعية والمعاهد العليا إلى إجمالي الطلاب من 16.7% إلى 25.8% خلال الفترة نفسها.
- وقد زاد عدد المؤسسات الجامعية من جامعة واحدة أنشئت عام 1955م إلى جامعتين عام 1973 إلى 14 جامعة عام 1999، ثم أعيد تنظيم الجامعات عام 2004 فأُبقِيَ على 9 جامعات بالإضافة إلى 3 جامعات متخصصة، بلغ عدد طلابها عام (2007/2006) 292،318 طالبا منهم 51% من الإناث.
- غير أن التوسع الكبير الذي شهده التعليم الجامعي والعالي منذ بداية التسعينيات لم يصاحبه تقدم مواز في التجهيزات والاستعدادات اللازمة لمؤسسات التعليم الجامعي والعالي ولاسيما فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية.
- وتشير الإحصاءات إلى أن عدد الطلبة المنقطعين عن الدراسة قبل سنة 2002 بلغ 29,062 طالبا وطالبة، وكانت أعلى نسبة تسرب منهم في المرحلة الإعدادية، حيث بلغت 38.6%، تليها المرحلة الثانوية 32.0% ثم الابتدائية 15.7%، وأخيراً المرحلة الجامعية 13.7 %، وهذا يعني أن حوالى86.3 % من المتسربين كانوا في مرحلتي التعليم الأساسي والمتوسط.
- بلغ عدد المؤسسات التدريبية (في العام الدراسي 2004/3) 358 مركزا أساسيا و376 مركزا متوسطا و73 مركزاً عالياً، وبلغ عدد المتدربين في العام ذاته 7459 متدربا بالمراكز الأساسية 64,664 متدربا بالمراكز المتوسطة و0,207 4 بالمراكز العالية، منهم 16083 أنثى بنسبة 41% من الإجمالي.
- ومع ما توفر من إحصائيات وبيانات وأدبيات عن واقع التعليم، يتضح أن نسبة الأمية قد بلغت (عام 2003) 12.6% بعد أن كانت حوالى 51.60% (عام 1973)، ويبين الجدول التالي انخفاض نسبة الأمية من 51.6% (عام 1973) إلى 12.6% (عام 2003)

نسبة الأمية خلال الفترة (1973-2003)

السنــة	نسبة الأميــة %		
	ذكور	إناث	المجمــوع
1973	32.0	72.90	51.60
1984	23.09	57.62	39.88
1985	10.45	27.21	18.69
2003	6.78	18.67	12.60

- بلغت نسبة المتعلمين في القوة العاملة 8.7% من ذوى المؤهلات الجامعية، و28.2% من خريجي التعليم الثانوي، و19.5% من خريجي التعليم الأساسي. وهذا يعني أن حوالى 45% من القوة العاملة لا يحملون أية مؤهلات علمية. ويشكل هذا تهديدا في تركيبة سوق العمل، كما أنه يمثل صعوبة تواجه التنمية البشرية.
- ويعاني النظام التعليمي من العجز عن تحقيق الأداء الفعال، حيث إن حجم الإنفاق التنموي على قطاع التعليم خلال العقود الماضية التي بلغت بالمتوسط نحو 6.3% من الناتج المحلى الإجمالي لم يفلح في تحسين جودة العملية التعليمية.
- كما يعانى هذا النظام من تدني مستوى خريجي معاهد التكوين المهني الأساسي والمتوسط من الناحية النوعية فيما يتعلق بإجادة المهنة وأصولها، وينعكس هذا في عزوف جهات العمل عن تشغيل هؤلاء الخريجين، واضطرار مؤسسات الشغل العامة والخاصة إلى إعادة تدريبهم إذا لم يكن هناك بد من تشغيلهم.
- ويفتقر النظام التعليمي في ليبيا إلى سياسة تدريبية تؤمّن اكتساب المهارات التي تتطلبها جودة الأداء المهني، سواء تعلق الأمر بالتعليم العام أم التقني. فالأول يفتقر إلى التدريب الميداني والتدريب العملي المتصل والزيارات إلى مواقع العمل الفعلية، فيما يفتقر الثاني، الذي يفترض أنه تطبيقي، إلى الورش والمعامل والتدريب المستمر في مواقع العمل الفعلية.

- شهد العقدان الماضيان مشاركة القطاع الخاص في التعليم على مختلف مستوياته، وحسب تقارير الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2005–2006) جاءت مشاركة القطاع الخاص في التعليم على النحو التالي:

مستوى التعليم	النسبة
رياض الأطفال	%30
تعليم أساسي	%3
تعليم ثانوي عام	%1.5
تعليم ثانوي تخصصي	%0.7
المعاهد والمراكز العليا	%20
الجامعات	%5.5

- وإذا ما استثنينا رياض الأطفال، يتضح من هذه التقارير أن مشاركة القطاع الخاص في التعليم تظل ضعيفة.
- وقد شكل غياب سياسة وطنية للتعليم سبباً أساسياً في تدني مستويات الأداء في النظام التعليمي العام والخاص، إذ ليس هناك التزام بمعايير محددة، علاوة على غياب الإشراف التربوي والفني، وعدم استقرار الإدارة التعليمية، فضلا عن عدم ملاءمة المبنى التعليمي، وضعف نوعية هيئة التدريس.

البطالة والفقر

- لم تمثل البطالة مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك على اعتبار أن سوق العمل الليبي كان قادرا على استيعاب الأفراد الباحثين عن عمل سواء كان ذلك من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية أم الإفراد المتسربين من قطاعي التعليم والتدريب. ويلاحظ أن معدلات البطالة بدأت تتزايد بصورة ملحوظة منذ منتصف الثمانينيات. وترجع البطالة في ليبيا في المقام الأول إلى نمطية الوضع الاقتصادي الأحادي، الذي يهيمن عليه قطاع النفط والغاز.

- ومن خلال الإحصاءات المتاحة تبين أن عدد الباحثين عن العمل قد تزايد من 15,281 سنة 1973 إلى 25,070 سنة 1984، وإلى 119,532 سنة 1995، وإلى 283,446 سنة 2003، فيما زاد معدل البطالة من 3.6% في كل من السنتين 1973 و1984 إلى 10.86% سنة 1995 وإلى 17.28% سنة 2003، وفي هذه السنة بلغت في صفوف الذكور (16.8%)، مقابل (18.47%) بين الإناث. وتشير تقديرات عام (2005) إلى أن معدل البطالة هو 30%، كما تشير إحصائيات البطالة بين الخريجين عام 1995 إلى أنها تصل إلى 10% عند الجامعيين، وغالبيتهم من الكليات الاجتماعية والإنسانية، التي تشكل حصة الخريجين فيها حوالى75% من حجم الخريجين. ويوضح الجدول التالي معدلات البطالة والباحثين عن عمل لأول مرة في ليبيا.

معدلات البطالة والباحثين عن عمل خلال الفترة 1977-2003

التعداد	معدلات البطالة	الباحثون عن عمل
1973	%1.2	0
1995	%10.86	107494
2003	%17.28	275900

- ويعد التدريب على مبادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهم خيارات النظام التدريبي، التي تستوجب التركيز والأولوية، كونه يجمع بين الإسهام في حل مشكلة البطالة القائمة الحالية، ولا يغفل حلها على المدى الطويل.
- وتقترن البطالة بالفقر الذي بدأت معدلاته تتصاعد منذ أواخر الثمانينيات، فهناك الآن ما يقارب من مليون ليبي يعانون من الفقر يشكّلون (20%) من إجمالي السكان.

تمكين المـرأة

- تعزّزت مكانة المرأة في ليبيا بدخولها ميدان الحياة العملية في المجال الإداري والطب والمحاماة والقضاء وفي المجال السياسي بعد ثورة 17 فبراير. وتشير الإحصاءات إلى تحسّن وضع المرأة الليبية في التعليم على مختلف مستوياته، وإلى

عدم وجود تفاوت بين الذكور والإناث من حيث مكافآت العمل والأجور، فهي متساوية بين النساء والرجال، ما دام يؤدي كل منهم العمل نفسه.

- وقد تطور حجم استخدام المرأة في الأنشطة الاقتصادية حتى وصل إلى حوالى23% من إجمالي القوى العاملة، بعد أن كانت 4% عام 1964، و14.52% عام 1984. ولعل من اللافت للنظر أن مشاركة المرأة في القطاع الخاص عام 1964 قد وصلت 13%، ثم أصبحت 4% فقط عام 1995، وذلك بسبب إلغاء القطاع الخاص خلال فترة الثمانينيات.
- وتتمتع المرأة في ليبيا بحقها الكامل في المواطنة ، ولها نفس حقوق الرجل المتعلقة بالمشاركة السياسية وباكتساب الجنسية، أو تغييرها والاحتفاظ بها واستبدال جنسية أخرى بها. ولكن تبقى نسبة النساء في مواقع صنع القرار والمراكز العليا في الدولة محدودة وهي تعكس تحديا كبيرا في تمكين المرأة، إذ لا تكون هناك تنمية بشرية حقيقية دون المشاركة الكاملة والفاعلة للمرأة التي تشكل نصف المجتمع.

الشبـاب

- يُعتبر الشباب عماد الأمة وأمل نهضتها، ما يلزم بأن تكون رعايته وفتح الآفاق أمامه من أولويات السياسات التنموية في أية دولة في العالم. وإذا ما نظرنا إلى ليبيا نجد أنها لا تبتعد كثيراً عن مثيلاتها في الدول العربية الأخرى، حيث لا تزال العناية الرسمية والتربوية والمهنية للشباب ناقصة، خاصة إذا ما علمنا أن تقارير المنظمات الدولية المهتمة بهذا المجال تفيد بأن الشباب العربي يقبع في ذيل قائمة الاهتمامات في السياسة التنموية بالعالمي العربي.
- ويشكل الشباب الليبي ما يزيد عن 50% من الهرم السكاني في المجتمع، وتتطلب هذه الخصوصية ضرورة تفهم الصعوبات والتحديات المختلفة التي يعيشها الشباب، بهدف إعدادهم بعقل جديد، لعالم جديد، ولمستقبل جديد.
- وهناك تدن في إشباع حاجات الشباب وتطلعاتهم نحو المستقبل، فالشباب الليبي لا يزال يواجه النقص في فرص العمل والمساكن والخدمات الاجتماعية والنشاط الثقافي، وكل ذلك يخلق نوعاً من الفجوة بين الشباب ومجتمعهم. وقد يشكل ذلك سلسلة من الإحباطات التي تعبر عن نفسها بأشكال ومظاهر مختلفة.
- هناك أيضا غياب في الاستراتيجيات والبرامج التي ترعى الشباب وغياب في مراكز الإبداع التي توفر لهم فرص تنمية المهارات وتوظيف الطاقة الجسدية والعقلية خاصة في الرياضة، كما أن هناك ضعفا في البنية التحتية للرياضة التي تعاني من فقر

وتدن وإهمال تسبب معانات الشباب من البطالة والفراغ والملل، ما يشجع على انتشار تعاطي المخدرات والخمر وارتفاع معدل الجريمة الأمر بما يهدد النسيج والسلم الاجتماعي عامة. ومن المعروف أن الممارسات الهروبية هي نتاج غياب الفرصة في تحقيق الذات.

الإدماج الاجتماعي

- يمثل الإدماج الاجتماعي بأبعاده المختلفة، من حماية ووقاية ورعاية وتأهيل ومساعدة، أحد الركائز الأساسية للتدخلات الاجتماعية الساعية لإيجاد حلول بديلة ودائمة لوضعيات التهميش والإقصاء.
- وتعد رعاية ذوي الحاجات الخاصة حق أصيل كفلته الشريعة الإسلامية ومبادئ حقوق الإنسان والقوانين والتشريعات المختلفة، بما نصت عليه من حق الحياة الكريمة، وحق التعليم، وحق الزواج، وحق الرعاية الصحية والاجتماعية. وهذه الحقوق لا ينبغي أن يكون دافعها الشفقة والإحسان، الذي قد تستثيره حالات عجزهم وقصورهم، ذلك أن مفهوم التنمية البشرية يتناقض مع سياسة الإحسان والعون المجاني، بل يجب أن تكون نابعة من إحساس حقيقي بالعائد النفعي الذي يجنيه المجتمع ككل جراء تطوير ما لديهم من قدرات متبقية وتوجيهها، بحيث يكون ذلك جزءاً لا يتجزأ من أي رؤية للتنمية البشرية للمجتمع.
- من خلال رصد التنامي الكمي والكيفي لحالة الجريمة ومتابعتها في ليبيا خلال فترة زمنية قوامها ثلاثة عقود(1976–2005) يتبين أن جرائم الدرجة الأولى والثانية (الأفعال الإجرامية الأكثر جسامة، الجنايات والجنح) شكلت ما نسبته (90.1%) من كمية الجريمة المرتكبة في ليبيا خلال الفترة المشار إليها.
- وبتشخيص حالة الجريمة خلال العقود الثلاثة للتعرف على النمو الكمي لمعدلاتها وفقاً لعنصري السكان والزمن يتبين أن متوسط معدّل الجريمة في ليبيا خلال 30 عامام مقارناً بعدد سكانها خلال الفترة نفسها كان معدلاً عالياً بالمقارنة بغيره من المعدلات الدولية والعربية، إذ بلغ 784 جريمة لكل 100,000 نسمة من السكان. وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه، فإن معدل الجريمة سيصل عام 2025 إلى 1807 جريمة لكل 100,000 نسمة من السكان، وهذا يعني ارتفاع نسبة الجريمة

إلى 77% مما كانت عليه عام 2005. وتشير الإحصاءات الخاصة بازدياد الجريمة في ليبيا إلى أن 94.4% من المتهمين من البالغين، وأن 5.6% من الأحداث.

- تتعامل شبكة الأمان الاجتماعي مع معطيات التنمية البشرية، من حيث تمكين المحتاجين من حياة حرة كريمة، وتوسيع الخيارات أمامهم في مجتمع لا مكان فيه للمحرومين، مجتمع كرامة الإنسان صاحب الحق في التنمية، أيا كان موقعه ومهما كان وضعه الصحي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.
- وتتعامل شبكة الأمان الاجتماعي مع رؤية المجتمع، الذي يجد فيه الضعفاء والمعاقون وجميع الفئات فرصة للعيش الكريم. فالضمان الاجتماعي والتضامن- كما نصت على ذلك المادة (1) من قانون الضمان الاجتماعي رقم 13 لسنة 1980- حق يكفله المجتمع لجميع المواطنين، كما يكفل حماية المقيمين في ليبيا من غير المواطنين.
- ويشمل الضمان الاجتماعي كل نظام يوضع أو إجراء يتخذ بهدف حماية الفرد ورعايته في حالات الشيخوخة والعجز والمرض وإصابة العمل وفرص المهنة وعند فقد العائل وانقطاع سبل العيش، وعند الحمل والولادة، وإعانته على تحمل الأعباء العائلية في حالات الكوارث والطوارئ والوفاة. كما يستهدف الضمان الاجتماعي (أو التضامن) توفير الرعاية الاجتماعية لمن لا راعي له، وكذلك تدابير الأمن الصناعي والعناية بحالات إصابات العمل ومرض المهنة وإعادة تأهيل المرضى والمعاقين والمصابين والعجزة دون مقابل.
- بعد ثورة 17 فبراير تم تحديد الحد الأدنى للرواتب 450 دينار بقانون ويشكل هذا ارتفاعا ملحوظا عن المعدل السابق قبل الثورة.
- تتيح شبكة الأمان الاجتماعي- من خلال صندوق التقاعد والتضامن الاجتماعي- إمكانيات واسعة للمحتاجين والمعاقين. وقد بلغ مجموع المعاشات الأساسية التي تمنح لمن لا دخل ولا عائل له 166,509 معاشاً في شهر ديسمبر 2005. أما المعاشات الضمانية، التي تدفع مقابل اشتراكات المواطنين وغيرهم من المضمونين، فقد بلغت 254,045 معاشاً.

التحليل الرباعي للتنمية البشريــة في ليبيا

أولاً- نقاط القوة

- يمثل صغار السن ثلث السكان تقريباً (32.4%) وهذا مؤشر على حداثة العمر في ليبيا التي تمثل إمكانية مصدرية للموارد البشرية.

- ما يقارب من 67.6% من السكان الليبيين هم من الفئة العمرية 15-65 سنة فيما يعرف بسن النشاط الاقتصادي.
- هناك انخفاض في معدل النمو الديموغرافي، يمثل إمكانية للاهتمام بالنوعية السكانية.
- يصل ارتفاع العمر المتوقع للحياة إلى ما يقارب 73%.
- هناك انخفاض في معدلات الوفاة.
- لا تعد ظاهرة انحراف وتشرد الأحداث واسعة الانتشار، مقارنة بمثيلاتها في الدول العربية، أو حتى على الصعيد العالمي. بيد أنه على الرغم من صغر حجمها، لابد من الاهتمام بها بجدية، بسبب خطورة نتائج مثل هذه الظاهرة.
- توفر مناخ من الحريات وعلى رأسها حرية التعبير والمبادرة والمشاركة بعد ثورة 17 فبراير
- هناك تحول نوعي صوب آليات الديمقراطية بعد ثورة 17 فبراير.

ثانيا-نقاط الضعف

- لم تحقق خطة التعليم التوازن المطلوب بين مخرجاتها واحتياجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية، حيث اتسم النظام التعليمي بالتوسع الأفقي والكمي والافتقار إلى الجودة، وجاء ترتيب ليبيا 110 من بين 111 دولة تمت دراستها من حيث الجودة الاحتمالية لنظام التعليم العام.
- هناك فجوة بين النظام التعليمي ومستجدات العصر، خاصة معطيات العولمة وتقنية المعلومات والاتصالات، ما يعني وجود فجوة رقمية قي نظام التعليم، ويجعل نظام التعليم في مواجهة غير مسبوقة مع هذه المستجدات.
- تجاوز نصيب المعلم من التلاميذ المعدل الدولي الذي يتراوح بين 20_25 تلميذاً لكل معلم، ليصل إلى ما يزيد عن خمسين تلميذاً في معظم المدارس.
- يعتبر التفاوت في توزيع الكثافة السكانية من العوامل المؤثرة في طبيعة التنمية البشرية. وفي حين أن معدل التفاوت العالمي في حدود 0.5%، فإنه يقترب في ليبيا من 1%، وهناك حوالى80% من السكان يقطنون في مساحة لا تتجاوز ربع مساحة البلاد (تتمثل في الشريط الساحلي)، كما أن 62% من مراكز التجمعات السكانية الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة يقع في خمس مناطق فقط كلها

في الشريط الساحلي، ويمثل التشتت الديموغرافي، وانخفاض الكثافة السكانية، تهديدا ديموغرافيا خاصة في الجنوب.

- يشكل التنامي الكمي لمعدلات الجريمة تهديدا للأمن الوطني، إذ يعد المعدل المحلي عالياً بالمقارنة بغيره من المعدلات الدولية والعربية.
- تناقص شريحة صغار السن (14 سنة فأقل) بمعدل يصل إلى ما يقارب7%، ما يؤثر على تدفقات قوى العمل.
- تمثل زيادة العمر المتوقع عند أول زواج (34 سنة) صعوبات واختلالات في مسارات النمو الديموغرافي، وتناقص حجم السكان، وتقلص قاعدة صغار السن في الهرم السكاني، لصالح كبار السن.
- غياب رؤية تربوية واضحة المعالم والغايات، والتغيير غير الهادف في السياسات التعليمية، واعتماد منهج التجربة والخطأ، والافتقار لمنهج تحليل النظم.
- وجود عيوب تنافسية أظهرها مقياس التعليم والمهارات بخصوص جودة إدارة المدارس وتخلف البحث العلمي.
- الفجوة المتنامية بين محتويات المناهج ومكوناتها وبين مستجدات عصر المعرفة.
- وجود نسبة عالية من معلمي التعليم الأساسي من غير المؤهلين تصل إلى 72%.
- التسرب من الدراسة قبل إنهاء مرحلة التعليم الأساسي، وعدم تفعيل تشريعات وقوانين العمل في تشرد وانحراف المتسربين، ومزاولتهم لأعمال وأنشطة شاقة في بيئات عمل صعبة وغير صحية.
- تدني مردود الكفاءة والجودة في التعليم رغم زيادة التكلفة لتقديم الخدمات، حيث بلغ الإنفاق على التعليم 73.7 مليون في الأعوام (70–73) ، و290.7 مليون عام 1980، و460.1 مليون عام 1990، بينما وصل عام 1996 إلى 702.9 مليون.
- لا تشكل معظم الأعمال الخاصة التي خاضها الشباب استغلالا للموارد المحلية، بل تكاد تكون أعمالا تجري وراء الربح السريع. كذلك معظمهم تنقصه الثقافة العصرية واللغات الأجنبية للتعامل مع الاقتصاد العالمي المتقدم.
- تنوعت أنماط الجريمة في المجتمع الليبي، وزادت خطورتها وشدتها، وتباينت أشكالها ولم تعد محكومة بمنطقة معينة، أو وقت معين.
- انتشار السلاح (خاصة بين الشباب) واستخدامه للحصول على مزايا معنوية ومادية ومنها الوظيفة بعيدا عن الاعتماد على مستويات التعليم الجيد واكتساب وتوظيف المهارات في العمل والكسب الشريف.

ثالثاً–الفرص

- الاستفادة من السكان في شريحة صغار السن، والعمل على تمكينهم وتنمية مهاراتهم ورفع مقدرتهم التنافسية.
- تحقيق الترابط والتكامل بين معطيات الرؤية المختلفة، وبين المعطى الديموغرافي.
- تعني المؤشرات الكمية على التحضر دعماً لجهود التنمية البشرية واستيعاب معطيات المجتمعات الحضرية في عصر العولمة والمعلوماتية.
- توجيه إمكانيات مادية وبشرية كبيرة لتحسين جودة التعليم ومخرجاته وإعطاء أهمية للتدريب والتأهيل المستمر بعد التخرج.
- تجسير الفجوة الرقمية من خلال تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات وتسيير الولوج إلى المعرفة.
- التحول الديمقراطي وما يصاحبه من إعمال لآليات الرقابة والشفافية والحكامة الرشيدة.
- ارتفاع مستوى الرعاية الصحية.

رابعاً–التهديدات

- سوف يؤدي تقليص حجم الأسرة إلى تقليص معدلات الإعالة وإلى المباعدة بين الولادات، بما يمكن المرأة من المشاركة الفاعلة في التنمية والنشاط الاقتصادي، ويقيها مشاكل تعاقب الولادات. وقد يؤدي الفراغ الديموغرافي وتدني معدلات الكثافة ووجود الثروات الطبيعية إلى حدوث نزوح سكاني من دول الجوار.
- زيادة تكلفة الخدمات في ظل بقاء ظاهرة التشتت الديموغرافي.
- يخلق التكدس السكاني في المدن الكبيرة اختلالا في الخدمات واستهلاكا جائرا لموارد المدن وتلوث البيئة.
- تشكل المرأة ما يقارب من 50% من حجم السكان، لكن فرص تمكينها عامة ومشاركتها في النشاط الاقتصادي لا تزال محدودة.
- صعوبة تحقيق الاستجابة لمتطلبات عصر العولمة ومجتمع المعرفة والإدارة الالكترونية.
- سرعة تقادم المعرفة وسرعة انتهاء صلاحية الشهادات.
- صعوبة التوفيق بين الرغبات الفردية في التعليم، وبين متطلبات واحتياجات المجتمع.

- تخلف البنية التحتية، وعدم استجابة البناء المدرسي والمناهج الدراسية للمستجدات الضاغطة، التي تمثل تهديداً ينبغي التعامل معه بمنظور شمولي استباقي.
- انعكست التحديات، التي أبرزتها حركة تطور المجتمع الليبي وتفاعله مع العالم الخارج، في شكل ظواهر سلبية، حالت دون تطوره تطوراً مرغوباً فيه، الأمر الذي يؤكد ضرورة تكوين رؤية موحدة لرعاية الشباب، ودمجه في حركة المجتمع، وحمايته من الآثار السلبية للتغيرات الاجتماعية والحضارية، سواء الناتجة عن حركة المجتمع الليبي نفسه، أم الناتجة عن التأثيرات العالمية في عقول وسلوك الشباب الليبي.

سد الفجوة المعلوماتية في السنوات الماضية (2006 – 2013) حول التنمية البشرية

- هناك حاجة ماسة إلى تحديث كل الإحصائيات والمؤشرات التي لها علاقة بالتنمية البشرية في ليبيا في السبع سنوات الأخيرة من حيث إحصائيات التعليم والتدريب والبطالة والفقر والتغيرات الديموغرافية في متوسط أعمار الفئات العمرية المختلفة وكذلك نسبة النمو في عدد السكان ونسبة الوفيات والجرحى وذوي الاعاقة والأرامل والأيتام خاصة بعد ثورة 17 فبراير، وكذلك المؤشرات الاقتصادية مثل متوسط دخل الفرد.
- ويشكل غياب مؤسسات ليبية تقدم إحصائيات وبيانات رقمية صحيحة تحديا حقيقيا لعملية البحث المنهجي والتخطيط في كل المجالات وليس فقط التنمية البشرية. وتعتمد المؤسسات الدولية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على المصادر الليبية في المعلومات وعادة ما تكون إحصائياتها تقريبية، بما يؤثر سلبا على تشخيص الراهن التنموي في ليبيا وإمكانية وضع رؤية وخطط إستراتيجية لتطويره، وهذا أمر يسري على سائر القطاعات.

ركائز التنمية البشرية في ليبيا

- توسيع الخيارات بكل أنواعها أساس للتنمية البشرية.
- الإنسان هو أساس التنمية البشرية وهدفها.
- تؤسس مؤشرات ومقاييس التنمية البشرية على حريات المشاركة بكل أنواعها.
- القدرة على تجسير الفجوة المعرفية هي ضامن استيفاء استحقاقات التنمية.
- جودة التعليم وانسجام مخرجاته مع احتياجات التطوير.
- ثقافة العمل والكسب المشروع والابداع والتفكير الريادي.

- مقاربة التنمية في إطار التنمية المستدامة.
- ثقافة المأسسة عوضا عن الشخصنة.
- حق التمكين عوضا عن الإقصاء والتهميش.

الخيارات الاستراتيجية لتحقيق رؤية التنمية البشرية:

- ضمان الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير.
- ضمان احترام حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية والمحلية.
- التحول من مفهوم أمن الدولة إلى مفهوم أمن الإنسان بجميع جوانبه.
- ضمان حرية المشاركة للجميع في كل مجالات الحياة.
- نظام تعليمي بجودة عالية مبني على فلسفة تعليمية تنمي قدرات استخدام وتدريب العقل.
- تبني سياسات تشجيع الابتكار والإبداع والتفكير الريادي.
- التدريب والتطوير المستمر لبناء ورفع القدرات بعد المرحلة التعليمية الرسمية.
- ضمان التمكين المتساوي للمرأة والشباب وذوي الاعاقة وأية فئات مهمشة مع بقية المجتمع.
- أولوية في الإنفاق والاستثمار لقطاعات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وحماية البيئة.

رؤية قطاع التنمية البشرية والتعليم

مجتمع متطور، مؤسس على المعرفة، قائم على توسيع الخيارات، تسود فيه حرية الرأي والتعبير والتنظيم، وتمكّن فيه المرأة والشباب وذوو الإعاقة، فيما يصـــل الفقر فيه إلى أدنى مســـتوياته، وتنجز فيه عمليات نشـــر التعليم

وتطويره، وتحقق فيه معدلات عالية في التنمية البشـــرية، بما يســـهم في التحول نحو إنتاج المعرفة وإدارتها.

الثقافة والعلوم

- توطئة
- الثقافة مدخلا للتنمية
  - الثقافة والعلوم
  - الثقافة والتراث
  - الخطاب السياسي
  - جدلية الثقافي والسياسي
- موجهات الرؤية
  - ميول غالبة
  - موارد ثقافية
  - استحقاقات علمية
  - جهود سابقة
  - اختلالات راهنة
  - تحديات قادمة
- آفاق
  - غايات عامة
  - فرص سانحة
  - رهان

توطئة

- ظلت ليبيا عبر التاريخ ملتقى حضارات إنسانية أسهم اتصال الموروث الثقافي المحلي بها في تنوعه واستعداده للتفاعل مع الثقافات الوافدة.
- تؤكد مبادئ الشريعة الإسلامية قيم التسامح والوسطية والتعامل بالحسنى مؤمنّة بذلك فرصا أخرى للتفاعل الحضاري.
- كون ليبيا جزءا من عالم تتلاقح فيه الثقافات يفتح بدوره آفاقا رحبة للعلاقة مع الآخر، ويستدعي تطوير وتحديث مؤسسات تعي استحقاقات هذه العلاقة وتتبنى خطابا نهضـــويا قادرا على التعامل مع طبيعة ما يحدث في العالم من تدافع حضاري وتواصل ثقافي.
- وفي خضم هذا التدافع والتواصل، تبرز الحاجة إلى وعي بالدور الوطني يتأسس على إدراك موضـــوعي لمقومات الشـــخصـــية والهوية، ويفيد من تجارب الأمم والشعوب، ويدفع إلى الثقة في النفس دون أن يسلم إلى أقبية الانغلاق.
- تشكلت في بلادنا بدءا من منتصف القرن الفائت إرهاصات عديدة للتطور في بعض الحقول الثقافية تنبئ بإمكان أن يكون لهذا المجتمع الصغير إسهامه في إثراء المشهد الثقافي الإنساني.
- النقلة التي أحدثها الشـــعب الليبي بقيام ثورة فبراير، وما صـــاحبها من توجهات انفتاحية، تعد بدورها بتطوير خطاب ثقافي أقدر على الإســـهام في الرصـــيد الحضاري.

الثقافة مدخلا للتنمية

- التنمية الشـــاملة عملية تحويل تجرى على الوجود الاجتماعي للأفراد تمكنهم من استيفاء استحقاقات المواطنة وتيسّر لهم فرص امتلاك المعرفة وممارسة الحرية والمشاركة في القرارات المصيرية المتصلة بحياتهم.
- يرتهن كل تغيير إيجابي في نمط المستوى المعيشي بإحداث تطور جوهري في نمط الثقافة السائدة يمكّن من استثمار الوعي الثقافي كطاقة تنموية فاعلة.
- ومن سبل الكشف عن الثقافة السائدة في المجتمع رصد ميول أفراده وجماعاته وما يســـلكون بمقتضـــاه من قيم وما يصـــادرون عليه من افتراضـــات، وإجراء

عمليات اســتقرائية وتحليلية تعين على طرح ما يناســب من تصــورات ورؤى، ووضع ما يلزم من خطط ومشاريع.

- يســـتبين أثر الثقافة والوعي في التنمية من حقيقة أنه في بلد يعاني من اضطرابات أمنية، أو يعتبر أبناؤه السياحة وسيلة لترويج مسلكيات مشبوهة من وجهة نظر أخلاقية، لا مســتقبل للســياحة، مهما كانت هذه البلد غنية بالآثار والمتاحف والمواقع التاريخية.
- أيضا فإن النظرة الدونية للمرأة قد تفضي إلى إقصائها عن المشاركة السياسية الفاعلة، وإلى الفصل بين الإناث والذكور في مؤسسات التعليم بمختلف مراحله، بما يستتبعه هذا الفصل من هدر للموارد والطاقات.
- من منحى آخر، يتأسس النظام الاقتصادي في أي بلد على قيم ومعايير ترتبط بالإنتاج والاســتهلاك، وتقوم فيها ثقافة الادخار وســبل التعامل التجاري ومدى الثقة في اســتقرار التشــريعات النافذة بأدوار رئيســة في تحديد طبيعة الحراك الاقتصادي.
- وتفيد تجارب كثير من الأمم بأن مآل الانفتاح الاقتصــــادي، حين تمارســـه مؤســسـات تكبلها بيروقراطية القطاع العام، وتمتثل لذهنية ريعية تكرس ثقافات استهلاكية، أن ينتج المزيد من العجز الاقتصادي.
- التوجهات المتطرفة التي تعتمد العنف وســيلة لفرض الرأي توضــح بدورها أثر الثقافة في حظوظ التنمية. ذلك أن لهذه التوجهات بعدا ثقافيا يتصــل بالتنشــئة الاجتماعية، وأثرا على تفكيك وحدة البنية الأسرية، ودواعي اقتصادية تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة، وتبعات أمنية تزعزع الأمن والاستقرار.
- ظلت ثقافة المدينة حاضنة مستديمة للقيم التنموية، بما تُراكم من خبرات وتهيئ لخلق مناخ ثقافي منتج يدفع بالطاقات الكامنة الملبية لرغبة الرفاه.
- والروابط الجامعة بين المدينة والتنمية عديدة، أهمها التعويل على الابتكار والإبداع والتنافسية، والسعي إلى خلق بيئة ثقافية واجتماعية أفضل، والاحتكام إلى معايير الكفاءة بديلا للولاء والروابط العرقية والجهوية.
- بحســبان الدور الذي تقوم به الجماليات في تشــكيل ذائقة المجتمع وســلوكاته، ولكونها من أهم مؤشرات الحضارة البشرية في عمومها، تتضمن القيم الجمالية بعدا ثقافيا آخر جدير بعناية تليق بأهميته، ويلزم أن يقام له اعتبار خاص في الأداء العام وتخطيط المدن والأرياف.

- شكَّلت المعرفة العلمية منذ عصور بداية تجزئة السلطة التقليدية في المجتمع، وفي كل مراحلها ظلت مشحونة بطاقة تحررية أسهمت في انعتاق البشر من هواجس الخوف والتفسيرات الأسطورية، وفي تعاظم سيطرة الإنسان على مقدرات الطبيعة.
- اكتسبت الطاقات التي حررها العلم اندفاعا وفعالية حين ابتكر العلم المعاملَ والمختبرات وجعل من الأدلة والشواهد محك المفاضلة بين الفروض والنظريات، فيما طورت الأساليب التقنية الحديثة أجهزة ومنظومات اتصال أشاعت روح الفريق بكل حمولاتها التراكمية الفاعلة.
- ينهض مطلب توظيف العلم في وضع الخطط الاستشرافية والتنموية على نزعته التنويرية وارتباطه بالملكات العقلية والنقدية، ويتأسس على دور التصورات المعرفية والإنجازات التقنية في تطوير المجتمع.
- ولأن الثقافة والمعرفة العلمية من أهم أدوات توسيع خيارات البشر وقدراتهم (المستهدف الرئيس من كل مشاريع تنموية حقيقية) يظل السعي وراء تطويرهما مدار كل محاولة جادة للنهوض والرقي.
- وبحسبان أن الوعي المؤسس علميا أقدر على الإسهام في التنمية الشاملة من الوعي المؤسس على الخرافة وأحكام البداهة والحكمة السائدة، وأن الوعي المنفتح على مختلف الثقافات، الوعي المستريب والباحث دوما عن الاختلالات المستترة، أقدر من الوعي الواثق والمنكفئ على ذاته، المتيقن من أحكامه، والقاطع بها حدا يختلس فضيلة البحث؛ ليس بالمقدور إنجاز نهضة شاملة إلا بجعل المعرفة العلمية والأداء الثقافي المتفتح ضمن مسلمات الحياة وعوامل تشكيل الذهنية الحاكمة للسلوك الاجتماعي.
- توجب البيئة العولمية الالتزام بالتعددية بجميع أنواعها: تعددية في السلطات والتنظيمات، وفي الأفكار ومنابر الرأي، وفي الإبداع والابتكار، كما توجب تجديد الخطاب الثقافي وتخليصه من الرواسب المعوقة لتقبل الاختلاف والحوار، فضلا عن تنشيط التبادل الثقافي ومؤسسات الترجمة.
- وإذا كان رأس المال هو رمز العصر الصناعي، فإن المعرفة (رأس المال الاجتماعي) هي رمز العصر العولمي، وهذا يعني أن الأفكار هي محرك القوى الاقتصادية، بعد أن كانت إحدى بناها التحتية. وفي المستقبل القريب، من

المرجح أن يخلق مجتمع المعرفة طبقية جديدة تتراتب وفق المهارة في ممارسة تقنية المعلومات.

- ويرتبط المشهد الثقافي المعاصر بالآلة الإعلامية، بقنواتها الفضائية، وصحفها ومجلاتها الورقية والإلكترونية، وإمكاناتها الدعائية الهائلة، وقدرتها الفائقة على ترويج السلع والأفكار والقيم، والتحكم في توجيه الرأي العام والذائقة البشرية، وهتكها للحجب الرقابية، وتأثيرها على ركائز التنشئة التقليدية، وتحديها للخصوصيات الثقافية، وتمكينها من فضح انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الفساد، وخلقها يوتوبيا المجتمع البديل، وصورة إنسان العصر الجديد، بكل شحناتها القيمية وعاداتها الاستهلاكية الجديدة، ورهانها على مشترك جديد يجمع البشر، ويجندهم في محاربة ما يهدد الأمن الإنساني.
- يرتهن التنافس في الأسواق العالمية بالوعي بالاقتصاد العولمي وبتيسّر عملية تدفق المعلومات وتعزيز القدرات المهنية والمهارات الإنتاجية وإتقان استخدام التقنيات الحديثة، وهذه غايات تستدعي بدورها توسّل النهج العلمي في حل المشاكل وتؤكد الحاجة إلى تنمية الوعي العلمي على المستويين الفردي والجمعي.
- يرتبط المشهد الثقافي المعاصر بالآلة الإعلامية، بقنواتها الفضائية، وصحفها ومجلاتها الورقية والإلكترونية، وإمكاناتها الدعائية الهائلة، وقدرتها الفائقة على ترويج السلع والأفكار والقيم، والتحكم في توجيه الرأي العام والذائقة البشرية، وهتكها للحجب الرقابية التي يفرضها الإعلام الرسمي، وتأثيرها على ركائز التنشئة التقليدية، وتحديها للخصوصيات الثقافية، وتمكينها من فضح انتهاكات حقوق الإنسان وقضايا الرشوة والفساد، وإثارتها الشكوك في القيم التقليدية، وخلقها يوتوبيا المجتمع البديل، وصورة إنسان العصر الجديد، بكل شحناتها القيمية وعاداتها الاستهلاكية الجديدة، ورهانها على مشترك جديد يجمع البشر، ويجندهم في محاربة ما يهدد الأمن الإنساني بتجلياته المختلفة.
- وفي البيئة المعولمة المعاصرة، حيث مجتمع المعرفة البديل الأقدر على تأمين المعارف اللازمة لبناء القدرات البشرية وتنفيذ المشاريع التنموية، تقاس قدرات المجتمع بإسهامه في إنتاج المعرفة وإدارتها، وبقيام أبنائه بأبحاث علمية نوعية؛ وعلى هذا النحو يحظى البحث العلمي، بما ينجم عنه من اكتشافات ونقلات تقنية نوعية، بسطوة لافتة بوصفه الممول الرئيس للرساميل المعرفية التي يملكها المجتمع.

- ولا يكفي لإثراء رأس المال المعرفي الرهان على أســاليب التعليم الذاتي وتعزيز التخصصات البينية وربط مخرجات التعليم بسوق العمل، بل يلزم إيلاء اهتمام خاص بمراكز وأنشطة البحث العلمي.
- غير أن العلم لا يمارس في فراغ، بل في سياق اجتماعي يتأسس على تشريعات ملزمة ويحدث تأثيرا قويا في تحديد ما يُستقصى من أسئلة، وما يُمول من مشاريع، وما يُطبق من نتائج.
- ولا سبيل لاستثمار الرساميل المعرفية إلا عبر الاعتراف بأن للبحث العلمي ثقافة تحكم ممارسات القائمين عليه، وتمكّن دراستها من استكناه ملامح مستقبله وتطوير أدائه، الأمر الذي يؤكد بطريقته أهمية أن تكون الثقافة مدخلا للتنمية.
- وهكذا تشكل ثقافة البحث العلمي القاع السوسيولوجي للبيئة البحثية، فيما تشكل هذه الثقافة المؤشر الأوضح للديناميات التي تحرك آليات الأداء البحثي، والبرمجيات التي تشغّل عتاده، وهي الواشي بحظوظ العلم الممارس في تأمين رأس مال معرفي يكفل استيفاء استحقاقات التنافسية العالمية.
- لا يتحقق توطين العلم (إدماج المعرفة العلمية والتقنية في نسيج الثقافة الوطنية على نحو يمكّنها من إنتاج المعارف والتقنيات، وإعداد الشرائح العلمية المتخصصة في مختلف المجالات) إلا عبر زرعه في صلب الثقافة المحلية بحيث يصبح مصدرا لثروات متجددة وعنصرا مهما في تطوير المجتمع.
- وعبر إنجاز مشروع توطين العلم في الثقافة المحلية يتحقق بشكل عملي تضافر العلوم والثقافة في تشكيل البيئة المناسبة للنهوض.

الثقافة والتراث

- صاغ الإنسان منذ أن استقر في الكهوف أو قرب منابع المياه أداء فنيا يتوسل العين أو الأذن أو اليدين وسيلة للتواصل، فأسهم هذا الأداء في تشكيل ذائقة جماعية وذاكرة تاريخية تلهم حركة كل مجموعة بشرية متجانسة في حوارها المعلن والمضمر مع غيرها من الجماعات البشرية.
- يشكل التراث خلفية معرفية ووجدانية للمجتمع بما يحمله من قيم سلوكية وجمالية، واتخاذ مواقف متطرفة تهمش وتقصي الموروث الشعبي أو تبالغ في

تقديســه والاعتصــام به إنما يعوق البحث بموضــوعية في مضــامينه المعرفية والجمالية ويعوق من ثم عمليات تطويره.

- وأيا كانت طبيعة الموقف المتخذ من التراث، يتبدى أنه يشكل عاملا أساسيا في تأكيد الخصــوصــية الثقافية والاســتجابة للتحديات العولمية، ما يوجب الوعي بالتراث الوطني، وتحليله ونقده، وتوظيفه في تعزيز الهوية الوطنية، واســتثمار قيمه الإيجابية في تحقيق التنمية الشاملة.
- بالمقدور تلمس قيم حقوق الإنسان في الثقافة الشعبية بوصفها مرجعية إنسانية أوجدتها ضــرورات اجتماعية وهي في مجملها تنبئ بعقل شــعبي يســعى لتنظيم علاقاته وفق ما أتيح له من أطر إنســانية، وتثير مســألة تأصــيل ثقافة حقوق الإنسان في الموروث الاجتماعي، وإمكانية استثمار بعض الأعراف المجتمعية في تحقيق المصالحة الوطنية.
- وفرت المهرجانات التراثية فرصــــة لإحياء الموروث وتقريبه من ذائقة الأجيال الناشئة، غير أن طابعي الارتجال والتسييس ظلا يهددان القيمة الفنية لما كان يعرض فيها من أعمال.
- أيضا فإن معظم الدراسات التراثية نحت منحى توثيقيا أو عرْضيا صرفا، فليست هناك محاولة جادة لتحقيق مطلب التقصــي العلمي الموضــوعي والنقدي الذي يقوّم ما يتم توثيقه، ولا لتوظيف الموروث في الإســـهام في تنمية الســـياحة الثقافية.
- وفضــلاً عن مهمة التوثيق والتأصــيل وإعادة قراءة التراث بِأسـئلة جديدة ضــمن تطور مســـتويات البحث العلمي، يلزم الانطلاق من التراث بوصـــفه منبعاً للاستلهام لإعادة خلقه من جديد واستنطاق قضايا وأسئلة جديدة من خلاله.

الخطاب السياسي

- لأن النظرة السياسية إلى العالمي والمحلي تنعكس في خطاب شامل يتجلى في مجموعة من المبادئ المعلنة والشــعارات الســياســية، التي يتم تكريســها وتداولها عبر الوســائط الإعلامية والثقافية الرســمية، بما يهيئ حقلا تداوليا وخطابا عاما بالغ التأثير في مصير الرؤى الاستشرافية، وفي مدى تضافر الإرادتين السياسية

والمجتمعية في فك مغاليق المستقبل، يتعين تقصى طبيعة الخطاب السياسي، الذي يثير بدوره سؤال علاقة السياسي بالثقافي.

- ظل الخطاب السياسي خلال العقود الأخيرة يمارس تأثيره على المجال الثقافي الليبي وعلى طبيعة الممارسة الفكرية والإبداعية فيه، الأمر الذي ضيق من آفاق هذا المجال، وانعكس بدوره على المجال السياسي.
- منذ قيام الدولة الليبية المعاصرة تولت المؤسسات والأجهزة الإعلامية مهام السياسة الثقافية حسب مراحل التحول السياسي والاجتماعي، فيما سيطر السياسي على الإعلامي وحوله إلى منظومة تعبوية تتبدل وفق ما يطرأ من تغير في توجهاته، ما جعل هذه المؤسسات والأجهزة تعبر عن تجربة متواضعة في محتواها، كما أسهم في عدم استقرارها، وأدى في النهاية إلى هيمنة خطاب إعلامي وثقافي قاصر لا يواكب التقدم الهائل في حوار الثقافات ووسائل الاتصال والإعلام وكفالة نقل الأخبار وتبادلها دون حدود أو قيود.
- أيضا تم اتخاذ موقف انغلاقي تجاه الفكر والفن الأجنبي، فيما وصم مفهوم العولمة الثقافية في الأدبيات المحلية بتوصيفات رهابية، مثل الغزو والاغتراب والاستلاب الثقافي، وساد التوجس من الانفتاح على مختلف الثقافات الأخرى والإفادة من تجاربها.
- تحيل الاختلالات سالفة الذكر التي رافقت حماس خطابات التطوير والنهضة والوعد بمستقبل ثقافي زاهر إلى حقيقة أن تشكيل خطاب إعلامي وثقافي منفتح يتفاعل مع متغيرات العصر لا يتحقق عبر أساليب التعبئة السياسية التقليدية وترويج الشعارات الأيديولوجية، بل عبر توجه واضح يفيد من الأخطاء، ومن إلهام التجربة، ويسعى إلى تنمية الوعي العام بحيث يتمكن من بلورة رؤيته لما يحدث في العالم، ولسبل تأمينه موضعا يليق بإمكاناته وقدراته.

جدلية السياسي والثقافي

- تشكل الثقافيّ في ليبيا في بداية القرن الفائت عبر اندغام الوعي الديني التقليدي بالوعي الوطني الحديث، في مركب جديد تمظهر تحديدا في حركة الجهاد، بما أورثته من إرهاف للحس الوطني وعززته من مشاعر قومية، فكان هذا الوعي بمثابة الأساس والمرجعية للسياسي فكراً وحركة، وعلى هذا النحو تكرس الثقافي

بالكامل لقضـــية التحرر والاســتقلال الوطني، حتى اتســمت العلاقة بينه وبين السياسيّ بالتآزر والتكامل حد الاعتماد المتبادل.

- اســتمر التداخل بين الثقافي والســياســي في العقود الأخيرة في أشــكال مختلفة ولأسباب مغايرة، أهمها سيطرة أيديولوجيا طوباوية تعد بفردوس أرضــي ارتبطت بشـخص اعتلى سدة الحكم، فتولى زمام نظام أمني اتخذ موقفا عدائيا وإقصـائيا من كل النخب الثقافية، باســـتثناء تلك التي دارت في فلكه، وفي النهاية حاول الســـياســـي أن يتماهى مع الثقافي في توجه زعم أنه يطرح حلولا نهائية لكل ما عانت منه البشرية من مشاكل عبر تاريخها المديد.
- وقد ظـل القطاع الثقافي في تلك العقود مؤمماً من الدولة ومدمجاً في نشاطاتها، ما أفضى إلى محاولة ترويضه وتدجينه، بهدف السيطرة عليه، وتأمين أوسع ما يمكن من الولاءات فيه، على الرغم من أنَ الحالة المعيشـــية المتوســـطة وفرت لمعظم منتجي الثقافة في بلادنا ســـاتراً يُقيهم مغبّة الوقوع في مصـــائد الســـلطة ومغريات امتيازاتها، ما ســـاعد على تخلق نخبة ثقافية اتســـمت بقدر كبير من الاســتقلالية، وســعت إلى توســيع الهامش الثقافي، وخلق درجة من التوازن بين الرسمي والهامشي في مجال الإنتاج الثقافي.
- وبعد قيام ثورة فبراير، حالت اســـتحقاقات التحول وحداثة التجربة الديمقراطية بوجه عام وحداثة التجربة الحزبية بوجه خاص دون الإسراع في استعادة التآزر والتكامل بين النخب السياسية والنخب الثقافية، رغم أن الأمل معقود على قدرتها على استعادته.
- وفي حين غلب على مجمل مســـيرة الثقافة الليبية، التوجه نحو التاريخ والتراث بذريعة التأصـــيل والتأســـيس، اســـتجابة لحاجة ملحة طرحها الواقع والظرف التاريخي الخاص، يتوقع للثقافة الليبية، بعد أن أتيحت لها هوامش واســـعة من الاستقلالية والحرية، أن تغادر هاجسها التأصيلي، وتتبنى مبادرات جريئة أكثر تغلغلا في الواقع الحي وأشد اشتباكا مع ثقافة العصر.
- ولأن الظروف التي تقل فيها حدة هيمنة الســياســي على الثقافي غالبا ما تغتني بمشـــروعات ثقافية وفنية كبرى، تؤذن بانتقال الوعي العام إلى آفاق أشـــســـع وأرحب، يتبدى أن التناغم بين دور الســياســي والثقافي يشـكل الصـيغة المثلى للعلاقة بينهما، كونه يتيح لكل منهما الانصـــراف بكامل إمكانياته إلى أداء دوره ووظيفته دون التفريط في دوره المرحلي في ترسّم رؤية جديدة للمجتمع الجديد.

- وهكذا يظل المســـتهدف في النهاية هو خلق مجال ثقافي موازٍ ومكافئ للمجال السياسي يتصل به ويتفاعل معه، بقدر ما ينفصل ويتمايز، فيلتقيان ويتناغمان إذا كان المســـتهدف والمنجز، ثقافيا وســـياســـياً، يخدم حركة نهوض وتطور الاجتماع الإنساني في المجتمع، ويتفارقان ويتخاصمان، إذا ما نزع السياسي، بحسبانه السلطة الأقوى والأنفذ، إلى التغول والاستحواذ على الوعي العام.
- وعلى هذا النحو فإن المأمول من الثقافة أن تكون حارســـاً للقيم الوطنية والإنسانية والحضارية، وعلاقتها بالسياسي لا ينبغي أن تتجاوز هذا الحد، وإلا تحولت إلى مجرد أصداء للتجاذبات السياسية.

موجهات الرؤية

الموجهات التي تصـــاغ وفقها الرؤية مجموعة عوامل قد تؤثر ســـلبا أو إيجابا في تشكيل طبيعة المشهد الثقافي والعلمي في المستقبل. وتتألف الموجهات التي نعرضها في هذا الســـياق من **طبيعة الذهنية الســـائدة والميول الغالبة**، و**الموارد الثقافية والعلمية المتاحة**، و**الجهود التأســـيســـية الســـابقة**، و**الاختلالات الراهنة** التي يعاني منها قطاع الثقافة والعلوم، و**التحديات المستقبلية** التي تنتظره.

ميول غالبة

- بســـبب مركزية المنظومات القيمية في تحديد طبيعة وعي الأفراد والحراك الاجتماعي الذي يجســد هذا الوعي، يلزم أن تؤســس الركائز المرشــدة للخطط التنموية على تقص للأفكار القيمية الشــائعة والمفاهيم المســبقة والميول الغالبة بين الشـــرائح المســـتهدفة، بما تســـتتبعه هذه الأفكار والمفاهيم والميول من استعدادات ذهنية ونفسية سائدة، ومن تأثير مباشر في إنجاح أو عرقلة المشاريع التنموية.
- وبحسبان أن الوعي الذي يسبب المشكلة لا يستطيع أن يكون جزءا من الحل، وفي سياق تشخيص وتحليل ركائز منظومة القيم التي تؤسس للفعل البشري في بلادنا، ثمة حاجة إلى تعرّف النزوعات الاجتماعية التي تشـــيع حدا يســـمح بوصـفها بالظواهر ويجعلها مؤثرة في مصـائر الخطط الاسـتراتيجية المؤسـسـة على رؤى استشرافية.
- غير أن التقصـــي المرجو ســـوف يفتقر إلى الدقة ما لم يتأســـس على دراســـة إمبيريقية رصـــينة لعيّنة عشـــوائية تمكّن من التعميم بدرجة عالية من الثقة ومستوى متدن من هامش الخطأ.
- وفي ســـيق رصـــد انطباعي لتلك الركائز نلحظ بداية أن الواعز الديني يحظى باعتبار خاص عند المواطن الليبي، فيما تتسم مشاعره الدينية بقدر مناسب من الوسطية والاعتدال. غير أن هذا الإيمان القلبي لا يترجم في الغالب إلى ضمير شـخصـي يمارس سـطوته على المعاملات اليومية، وإن ظل قابلا لأن يسـتثمر في حض الليبيين ودفعهم إلى الانشـغال بالصـالح العام، طالما تم إعمال تنشـئة دينية وأخلاقية تؤكد قيم العدل والتكافل والتراحم المتأصلة اجتماعيا.

- تُستشعر الآن أكثر من أي وقت مضى الحاجة إلى استثمار الباعث الديني من حقيقة أن مستقبل البلاد بأسرها قد أضحى وقفا على مصالحة وطنية لا تمتلك في مجتمعنا فرصة حقيقية في غياب توكيد تعاليم أقرها الدين الإسلامي الحنيف، تعظ بالعفو وكظم الغيظ، وتدعو إلى التصارح والتصالح، وتوصي بالصفح والتسامح.
- واعتدال المشاعر الدينية ينبئ بدوره عن أن فرص الحركات التي تتوسّل العنف سبيلا في فرض دعواها ليست وافرة في الوقت الراهن، ولا ريب في أن حظوظها سوف تكون أقل وفرة في حال نشر ثقافة مدنية تكرس قيم التعددية والاختلاف وتؤكد الحاجة إلى سيادة القانون وحرية التعبير ونبذ العنف.
- ولأن المواطن الليبي قد يمارس شعائره ويحرص عليها دون أن يجد حرجا في التقاعس عن عمله الذي يؤجر عليه، قد يستبيح المال العام بتعلة أن الدولة لا تقوم بواجبها في الإنفاق على البنى التحتية، وأنه بسطوه على ممتلكات الدولة إنما يسترد حقوقا سلبت منه.
- ويحيل هذا إلى ظاهرة استيفاء الحق بالذات، التي تنص كل الشرائع على تجريمها. ففي هذا المسلك، الذي شاع مؤخرا بسبب انتشار السلاح، تجاهل صريح لحقيقة أن استرداد الحقوق بقوة السلاح لا يقل جرما عن سلبها من أصحابها، وأن مآله أن يشيع الفوضى ويفقد الدولة ما تبقى لها من هيبة.
- وبسبب عدم تفعيل القوانين الحاكمة، والتلكؤ في تفعيل السلطة القضائية وتطهير كوادرها، وطرأ من تغير على مفهوم القدوة، الذي أصبح يتجسد فيمن يحقق الثراء السريع بأية وسيلة، غدت استباحة المال العام أقرب إلى الثقافة منها إلى الظاهرة.
- الشخصية الليبية فردانية إلى حد كبير، فهي لا تميل كثيرا إلى العمل الجماعي، وقد يكون في الوسع قفو أصول التوجهات الانفصالية والإقصائية إلى هذه الروح التي تعلي الخاص على حساب العام والجزئي على حساب الكلي.
- مواضع ثقة الليبيين ليست دائما أهلا لها، وما الركون إلى التفسيرات الأسطورية والغيبية، وإحالة العديد من الظواهر الاجتماعية إلى تفسيرات خرافية، إلا دليل ذهنية معرقلة لتوجهات العلم، وعوز في السلطات المعرفية المناسبة أو عوز في الدراية بها.
- التنكر للجهود السابقة، أو ما يوصف بالبدايات الصفرية، مسلك سائد يسلم إلى شخصنة المنجزات والحول دون مراكمتها.

- حقيقة أن المرء قد يحصل على مصدر للرزق دون أن يتحمل أعباء الحصول عليه تسهم في شيوع ثقافة استهلاكية غير منتجة، وفي قيام منظومة اقتصادية تعاني من الضعف والخوار.
- المواطن الليبي كائن جزمي يعتد برأيه وموقفه ويشعر أن تنازله عنه يمسُّ كرامته ويقلل من شأنه. وكثيرا ما يخلط بين القول والقائل، فيهاجم صاحب الرأي عوضا عن الرأي نفسه (الأغلوطة الشخصية)، وإن حدث أن ركز على انتقاد رأي الخصم، فإنه يكون عرضة لتشكيل صيغة ضعيفة لموقف الخصم والشروع في طرحها أرضا (أغلوطة رجل القش).
- ثمة نزوع عند كثير من الليبيين شطر التعميمات والمثنويات في فهم الأمور وتقويم تصرفات الآخرين (أغلوطة أبيض_أسود)؛ فالأوساط بين المتضادات عندهم مرفوعة، حيث الآخر خبير أو دعي، إسلاموي ظلامي أو علماني ملحد، والثقافة الغربية إما سبيل خلاص البشرية أو رجس من عمل الشيطان، ومن تحال أوراقه إلى لجنة النزاهة والوطنية إما نزيه ووطني أو ليس هذا ولا ذاك. وفي سياق الاستجابة للتوجهات العولمية يتجلى هذا النزوع في الرفض المطلق أو الامتثال الكامل على الرغم من أن كلا من هذين البديلين وجه من أوجه العطالة. ويتضح أن هذا الأسلوب في التفكير يحول دون المصالحة الوطنية لأن من يفكر بهذه الطريقة عرضة لأن يقصي الفئة التي يطليها باللون الأسود، وقد يذهب إلى حد ممارسة العنف ضدها.
- وكثير من الليبيين يبدون استعدادا للانتقال فجأة من التشبث برأي إلى التبشث بنقيضه، وفي هذا المسلك مزج مريب بين العقلية الجزمية والذهنية المثنوية. ولعل مواقف الليبيين من بعض رموز الثورة في بدايتها وموقفهم منها بعد التحرير يوضح هذا المزج.
- هناك أيضا نوع من الإزدواجية الأخلاقية في التعامل، وقدر من عدم الاتساق بين مسلكيات المواطن في بيته والبيئة التي يقيم فيها سائر علاقاته الاجتماعية؛ كما أن هناك فئة من الناس تستمرئ إظهار خلاف ما تضمر، ولا تجد حرجا في ممارسة المداهنة والنفاق، بما يترتب على ذلك من نتائج سلبية تنعكس على قيمة الشفافية، أحد شروط الإدارة الناجحة.
- الولاء العشائري محدد آخر لمسلكيات الكثيرين، حيث قدر الانحياز إلى القبيلة، عوضا عن كفاءة الأداء، معيار المفاضلة، وحيث تركن آلية التنافس إلى اعتبارات لا تعبأ بالصالح العام، بل قد تسهم في تهديد هذا الصالح. وفي غياب

الجهات التشريعية القادرة على ضمان حقوق الأفراد قد يجد أصحاب مثل هذا الولاء ذريعة تبرر لجوءهم إلى الحماية التي تؤمّنها القبيلة.

- ثمة غلبة للقيم السكونية التسليمية، تتجلى تحديدا في الاحتفاء بقيمة القناعة حدا يغري بالركون إلى التواكل والكسل، وبقيمة الصبر حدا يشلّ الفكر والطموح ويورث ميلا نحو التحلل من المسؤولية.
- حضور الزمن مفارق في الذهنية الليبية، فهو يجمع بين ميول للتعجل والتسرع من جهة ونزوع إلى التلكؤ وهدر الوقت من أخرى. وفي الوقت الذي يتوقع فيه الليبيون حلولا سريعة وعاجلة لمشاكل تراكمت عبر عقود، هناك بطء واضح في إدارة الأزمات المتراكمة يعرقل حل هذه المشاكل، وقد يكون مآل التعجل أن يزعزع الثقة في مستقبل أفضل، ومآل التلكؤ أن يُفقدها كلية.
- صمت الصغار في حضرة الكبار، الطاعة والامتثال، المماهاة بين الذكورة ورجاحة العقل، وبين الأنوثة وقصوره، تقديس حكمة الآباء، قمع ثقافة النقد، وتسفيه أسئلة الأطفال، أمثلة تجسد نزعة أبوية غالبة تفرض سلطتها وتحكّم ذوقها وقيمها وآدابها وتقاليدها الخاصة.
- وفي مثل هذه الثقافة تضمر الملكات العقلية وتضعف الروح الإبداعية، فيما يتسرب كل ذلك إلى نخب توجّه خطابها الفكري تحت ضغوطات بنى قمعية تفرضها ذوات تسرف في الجزم والتيقن. وكما هو متوقع، تنتج البنية البطريركية لغتها، وهي لغة تستعيض عن الوعي الذاتي بوعي جماعي يتشبث بشعارات وكليشيهات عموميات تصيب آليات النقد والحوار بالعقم والشلل.
- علاقة الجيل الطالع بالآخر، التي تشكلت رد فعل لعمليات التنشئة السياسية التعبوية، جعلته أشد امتثالا لذات الثقافة التي عملت تلك التنشئة على رفضها وكيل التهم إليها، وبدلا من فتح شبكة المعلومات قنوات أخرى للمعرفة والاتصال، أصبحت عند البعض أداة استقطاب لتوجهات انغلاقية.
- هناك حرص يبديه الآباء على تعليم أبنائهم، ولكن غالبا من أجل الحصول على شهادات تؤمّن مستقبلهم؛ وعلى هذا النحو لم تعد عوامل تنمية الوعي وصقل القدرات المهنية التي تشكل مستهدفات التعليم الحقيقية تحظى بالأولوية والأهمية التي تستحق.
- لا يلقى العمل اليدوي في المجتمع الاحترام الذي يليق بأهميته، وهناك غلبة لتفضيل العمل المكتبي عليه، خصوصا وأن المكتبيين لا يتلزمون بساعات

الدوام، وإذا التزموا بها لا يقومون بواجبهم كما يجب دون أن يعرضهم تسيبهم لأية عقوبات رادعة.

- مشاعر الإحساس بالأمن، بأبعاده الاجتماعية والنفسية والسياسية، ليست قوية بما يكفي، قبل الثورة بسبب أساليب النظام السابق القمعية وحراكه الارتجالي، وبعد الثورة بسبب الانفلات الأمني وغياب مؤسسات الدولة. ثمة عوز في الشعور بالأمن الإنساني يصل عند البعض حدا يجعله يفتقد معنى الحياة.
- ولأن من لا يجد معنى لحياته قد يلتمس معنى لموته، المعنوي أو الجسدي، قد تجد أحاسيس الإحباط ومشاعر القنوط سبلا في إشباعها عبر ممارسات هروبية تغييبية تتعين في الإنكفاء على الذات، أو تعاطي المخدرات، أو تبني أيديولوجيات العنف، أو الهجرة إلى خارج البلاد.
- من منحى آخر، تميز الأداء العام في العقود الأخيرة بثلاثة ملامح تضافرت في تدني مستواه: فقد الرغبة الحقيقية في قيام الموظف بتأدية واجبه المهني، وغياب المهارات الاحترافية اللازمة لقيامه بهذا الواجب، وتوظيف قيامه به في الحصول على العائد الأكبر الممكن، بصرف النظر عن أحقيته في الحصول عليه. والسؤال هو، كيف يقتنع الليبيون بأنه بالأداء الذي دأبوا عليه لن تُصنع ليبيا الجديدة؟
- هناك أيضا ما يمكن وصفه بثقافة المطالب التي لا أدل على شيوعها من أن كل الفئات والشرائح المجتمعية تقريبا قد خرجت تطالب بتحسين رواتبها والحد من الأعباء الملقاة على عواتقها. ويكفي أن يُستدل هنا بأن طلابا ممن تربوا في كنف الفكر الجماهيري قد خرجوا يطالبون بالإطاحة برؤساء الجامعات ومطاردة الأزلام وإرجاع المفصولين، دون أن يخطر على بال واحد منهم أن يطالب بتحديث أساليب التدريس، أو تنمية المهارات البحثية، أو السعي إلى الحصول على الاعتماد العالمي، أو ما إلى ذلك مما يسهم في تحسين الأداء الأكاديمي.
- يتبدى أن حظوظ الظواهر سالفة الذكر في السماح بتبني توجهات تنموية إيجابية لا تبدو وافرة، فهي عرضة لأن تنتج ثقافة استهلاك وتخلق شخصية فردانية لا يشغلها الشأن العام، منغلقة لا دوافع تجعلها تقبل على الحياة.
- ولأن القيم والميول الغالبة والاتجاهات السلوكية ظواهر مكتسبة، فإنه بالمقدور تلمس جذورها في الهياكل التربوية للمجتمع، خاصة الأسرة والمدرسة والبيئة الثقافية، وفي ممارسات نظام ولى وإن بقيت لثقافته الغلبة على الأنفس

والأذهان. غير أنه ليس هناك ما يحول دون التعامل مع المنظومة القيمية السائدة وتعديلها بما يخدم رؤية مستقبلية أكثر محاباة للنهوض والتقدم.

- ويبدو أن كثيرا من هذه النزوعات، التي يميل كثيرون إلى اعتبارها طارئة وغير متأصلة، قابلة لأن ترد إلى ديناميات متشابكة، ترجع إلى هيمنة القطاع العام، وانخفاض مستوى المعيشة، وتراجع دور دولة القانون، وسوء الإدارة، وتشوه مفهوم القدوة الاجتماعية، إضافة إلى ما حدث من خلل في أساليب التنشئة الاجتماعية على مختلف مستوياتها، وفي الهياكل التربوية في المجتمع.
- غير أن هذه الديناميات المتشابكة تسهم في عوز الأمن الإنساني، ولذا فإن تأمين المصالح الاقتصادية وحقوق المواطنة وتكريس قيم الشفافية والمساءلة قادر على تغيير الأنماط السلوكية المشتبه في محاباتها لثقافة النهوض، ما يعني أن شيوع أية نزعة سلوكية قد لا يكون سوى رد فعل لاختلالات أمنية سوف تختفي باختفائها. لكن هذا يعني أيضا أن ترويض هذه الأنماط السلوكية وتطوير ثقافة محابية للتنمية لا يتحقق بالمواعظ والإرشاد بقدر ما يتحقق بالعمل على خلق مناخ (ثقافي، حقوقي، قيمي، اقتصادي، إلخ) تتناغم فيه حوافز المصالح الفردية مع أهداف الصالح العام.
- من جانب آخر، فإن تضييق الفجوة الرقمية وتحقيق مجتمع المعرفة من شأنهما أن يفككا الكثير من هذه الترسيمات السلوكية وصولا إلى قدر عال من الشفافية والتصويب الذاتي والمراقبة الذكية، إضافة إلى دورهما في تنشيط العقل وتحفيز الملكات الإبداعية.

موارد ثقافية

- يسهم الوعي بدور بارز فى إحالة الموارد إلى إمكانات قابلة لأن تستثمر في تنمية المجتمع وتطويره. ذلك أن الموارد في النهاية مجرد وسائل، والوسائل لا تحقق الغايات المرجوة منها إلا حال توسّلها على النحو الذي يجب، وليس لأحد أن يأمُل في توظيف أمثل للوسائل في تحقيق الغايات في غياب وعي وطني يترجم إرادة صادقة في التغيير.

- ثمة تنوع يسم الموروث الثقافي في ليبيا يجعله قادرا على أن يثري فكر المجتمع ووجدانه، ويقترح العديد من الخيارات الجمالية والقيمية لصياغة مستقبل ثقافي وإبداعي يستلهم الخصائص المحلية وينفتح على ثقافات العالم.
- تحفل البلاد بالعديد من المواقع الأثرية، وبطبيعة متنوعة، كما توجد بها العديد من المدن القديمة، تشكل ذاكرة لحضارات إنسانية مختلفة، إضافة إلى الفنون الشعبية البصرية والحرف اليدوية التقليدية، وكل هذه موارد تمثل إسهاما متميزا في مجال إثراء الثقافة والتراث على مستوى العالم.
- كون الليبيين مولعين فطريا بتجميل محيطهم وزخرفته، معتمدين على ثقافة بصرية مستقاة من جماليات المكان ومفردات البيئة، إنما يثري من إمكانات الثقافة الليبية ويفتح أمامها آفاقا جمالية أرحب.
- ظهور أسماء مهمة في مختلف حقول الثقافة والإبداع يؤكد بدوره القدرات البشرية التي تعد بها البلاد.
- هناك أيضا إسهامات ليبية في الموروث الديني، الصوفي تحديدا، بمضامينه الروحية والأخلاقية وحتى الجمالية والإبداعية، وهو يشكل موردا ثقافيا ثريا، ويطرح تساؤلا حول سبل استثمار قيمه التسامحية والإفادة من طاقاته الروحية.
- أثبتت التجربة الانتخابية استعدادا وافرا لدى الليبيين لممارسة حقوقهم المدنية، ورهانا على الكفاءة والبرامج العملية بديلا للاستقطابات العاطفية والأيديولوجية والقبلية، وإن ظلت النزوعات الإقليمية بارزة في المحاصصة خصوصا في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهي نزوعات يمكن تلمس أصولها في الخشية من استمرار المركزية والتهميش.
- ويستبين من كل ذلك أن ليبيا، بحكم ثراء موروثها وعمقها التاريخي، إضافة إلى إمكاناتها البشرية والمادية قادرة على المساهمة بشكل فعال في إثراء الرصيد الثقافي البشري.

استحقاقات علمية

- ثمة آفاق مفتوحة للبحث العلمي في قضايا المستقبل المائي ونضوب المياه، وتطوير تقنيات تحلية مياه البحر، فضلا عن البحث في الطاقة المتجددة والنظيفة المتمثلة في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

- وهناك مشـــاكل تلوح في الأفق ذات طبيعة اقتصـــادية وبيئية وحتى اجتماعية وأخلاقية تهدد المجتمع الإنســاني بأســره، ويتعين الاهتمام بها وتهيئتها للتناول العلمي، لأن مآلها أن تؤثر في المجتمع الليبي بشـــكل مباشـــر، ومن أمثلتها الاحتباس الحراري، وثقب الأوزون، والنفايات الذرية، والتقنيات الوراثية.
- غير أن هذا يتطلب بدوره اعتماد التخطيط العلمي المنظم في تحديد الأولويات والإفادة من الشــراكات الدولية، قدر ما يتطلب شــيوع الروح العلمية، وتشــكيل الذهنية القادرة على التفكر بموضـوعية، وتقصـي الأسـباب وما تسـفر عنه من نتائج، وتخمين الفروض وامتحان قدراتها التدليلية والتفسيرية، واستخدام التقنيات الحديثة والمتطورة، ودعم الميول المقبلة على الحياة.

جهود سابقة

- بدعم من الدولة، قامت محاولات للعناية بالتاريخ الوطني والتراث في مختلف تجلياته المعنوية والمادية، رفدتها محاولات جادة لتوثيق التراث والتاريخ، كما أُنشئت مراكز متخصصة في جوانب بعينها من الموروث الشعبي. هناك أيضا جهود بذلت بمبادرات فردية، تمكنت من وضــع لبنات لخطة منهجية للتقصــي عن المادة التراثية وتوثيقها، ووفرت مادة غزيرة، كما تشـــكلت جمعيات أهلية للتراث اهتمت بجمع الروايات الشفهية والمقتنيات الشعبية وإقامة معارض دائمة لها. وبعد التحرير إنشئت الهيئة العامة للتراث استنادا على تصور قدمته وزارة الثقافة وأعدته لجنة مختصة من الخبراء.
- كان لإنشاء المطبعة الحكومية في منتصف الخمسينيات دور كبير في نشاط الطباعة في ليبيا، وقد استمرت الجهات الحكومية في إصدار لوائح وتشريعات خاصة بقوانين الضبط الببليوغرافى فترة تزيد على ربع قرن.
- قامت دور نشــر رســمية بجهود في النشــر والتوزيع، كما اســتطاعت بعض المؤســســات الثقافية أن تصــدر العديد من الكتب الإبداعية، إضــافة إلى قيام الجامعات الليبية بنشـــر عدد كبير، نســـبة لما يتوقع منها في ظروف لم تكن مواتية، من الكتب والأبحاث، كما عقدت بعض المؤســســات والمراكز البحثية العديد من المؤتمرات الأكاديمية المتميزة.

- أنتجت المؤسسات التعليمية في نهاية الستينيات وحتى منتصف السبعينيات قدرات علمية وتقنية متميزة أثبتت تفوقها داخل البلاد، فيما أسهم المهاجر منها في التعريف بالقدرات الوطنية وفي حفز الأجيال الطالعة على الاقتداء بها.
- ثمة إسهامات ثقافية متميزة تمثلت خصوصا في صحيفة "الأسبوع الثقافي" و"ميادين"، ومجلات "لا"، و"الفصول الأربعة"، و"تراث الشعب"، و"الثقافة العربية"، و"المؤتمر" و"عراجين"، وفي ظهور العديد من الصحف والمجلات المتخصصة الصادرة عن النقابات والروابط المهنية والجامعات والأندية الرياضية ومراكز البحوث العلمية، وإن كان نجاحها يعزى إلى حصولها على هامش في حرية التعبير، كان يضيق ويتسع وفق حسابات أمنية صرفة.
- هناك أيضا منجز إبداعي متميز في مجال الفن التشكيلي وبعض صنوف الأدب مثل الشعر، والرواية، والقصة القصيرة، والمسرح، والمقالة، أسهم في بلورة وعي ثقافي بالهوية الوطنية، ويشهد بجدارة هذا المنجز الإبداعي حصول العديد من المبدعين الليبيين على جوائز إقليمية ودولية وترجمة بعض أعمالهم.
- ولا ريب في أن ثورة فبراير قد أطلقت طاقات إبداعية شبابية من عقالها، وقد تأسست جمعيات مدنية عززت من دور الثقافة في تنمية الوعي المجتمعي، فيما أصبحت الضمائر الشخصية مصدرا للرقابة شبه وحيد على ما ينشر من مطبوعات.
- ومن جهتها، بادرت وزارة الثقافة إلى تأسيس العديد من المراكز والمؤسسات الثقافية، كما وضعت خطة متكاملة لتفعيل المشهدين الثقافي والفني وشرعت في تنفيذ بعض بنودها.

اختلالات راهنة

أورثت جملة من الاختلالات نوعا من الشعور بعدم جدوى الفعل الثقافي، وأدت إلى غياب التيارات والمسارات الفكرية والعلمية والفنية الجامعة، كما حالت دون تشكل مفهوم عضوي للنخب الثقافية والعلمية، وكل هذه عوامل أثرت وتظل تؤثر في إمكانات وآفاق قطاع الثقافة والعلوم الذي تحاول الرؤية استشراف مستقبله. ولم يتغير الوضع كثيرا بعد الثورة، وإن اختلفت الأسباب. ثمة شعور عام بأن الثقافة والعلوم ليست ضمن أولويات المرحلة، هو شعور يعزى إلى غلبة الطابع الحماسي والهيجان العاطفي في المراحل الانتقالية الثورية على العمل الثقافي والعلمي باستحقاقاته

الموضـوعية والإبداعية. ومن بين الاختلالات التي يظل المشـهد الثقافي والعلمي في بلادنا يعاني منها:

- غياب الرؤى التي تســتشــرف مســتقبل المشــهد الثقافي وغياب الوعي بأهميتها.
- هيمنة السياسي على الثقافي.
- التلكؤ في إصدار التشريعات الحقوقية الضامنة لتطوير الأداء.
- الاعتماد الكلي على المبادرات الفردية.
- توجس بعض التيارات والشـرائح من الانفتاح على الثقافات الأخرى والإفادة من تجاربها.
- ضعف الروح العلمية والابتكارية في الثقافة السائدة.
- غياب الكيانات الثقافية المستقلة والفاعلة.
- ضــعف المهارات الفنية التقنية المتخصــصــة في المؤســســات الإعلامية والثقافية.
- ارتباك النخبة المثقفة في تعاملها مع التغيرات الســـريعة والمتلاحقة التي فرضتها المرحلة، وعدم استطاعتها مواكبة ما يحدث من نقلات سياسية حاسمة، والتعبير عنه في أعمال إبداعية، خصـــوصـــا مع ظهور قوى اجتماعية جديدة تحاول فرض رقابتها بقوة السلاح .

وإجمالا ثمة مؤشرات تشي بهزال الإنتاج المعرفي والثقافي المحلي وتعرقل من ثم بناء المجتمع المعرفي، فهناك بحوث أكاديمية دون منتجات اسـتثمارية، وترقيات أكاديمية دون ارتقاء علمي، وارتفاع في عدد الجامعات دون تطور محســـوس في حركة المجتمع العلمية والثقافية، وإبداع محدود يواجه العقبات في توصـيله جماهيريا وتداوله عربيا؛ وانفصـــال تام بين العلوم والفنون وإهمال فاضـــح للمعرفة العلمية الكامنة وراء الفنون؛ فضلا عن هجرة متنامية للعقول في شتى المجالات.

غير أن كل هذه الدواعي قابلة لأن تختزل في النهاية إلى عدم إيلاء قطاع الثقافة والبحث العلمي العناية التي يســـتحق، والذي قد يرجع بدوره إما إلى غياب الوعي بأهميته، أو باسـتشـعار خطره على بنى تعمل قوى اجتماعية وسـياسـية على إبقائها وتكريسها.

تحديات قادمة

- التنمية الشـــاملة عملية تحويل للوجود الاجتماعي للأفراد تمكنهم من اســـتيفاء اســـتحقاقات المواطنة وتيســـر لهم فرص امتلاك المعرفة وممارســـة الحرية والمشـاركة في القرارات المصـيرية المتصـلة بحياتهم؛ ولذا يبدو أن هناك حاجة ماســـة إلى نســـق قيمي بديل ينتج إطارا نهضـــويا محابيا للتقدم، ويعزز ثقافة منتجة تسهم في تقدم المجتمع وانفتاحه على الآخر والإفادة من تجاربه، وتتطلب تلبية هذه الحاجة الاستجابة إلى جملة من التحديات.
- هناك بداية التحدي اللازم عن حقيقة أن الثقافات الشـــعبية، بســـبب جذورها الضاربة في أعماق المنظومة الاجتماعية، أبطأ من ثقافة النخب في التكيف مع التوجهات العولمية. ويثير هذا التحدي أســـئلة حول مدى قابلية المنظومات الاجتماعية والذهنية السـائدة عند جموع الناس للتوجهات العولمية، وحول سـبل التنشئة الاجتماعية في مجتمع المعرفة الذي نطمح إليه.
- وهناك تحدي التوجهات المتطرفة التي تتبنى العنف وتؤثر بشـــكل مباشـــر في الاستقرار المجتمعي والتنمية الشاملة وفي الانفتاح على الآخر. وبطبيعة الحال، فإن هذه الظاهرة تثير تسـاؤلات حول أفضـل سـبل التعامل معها، وهو يسـتدعي تأسـيس خطاب سـلمي مدني يركن إلى مرجعية قيمية متأصـلة في تراثنا الديني تعلي من قيمة الإنسان وتكرم آدميته.
- ينبئ ظهور أســـماء مهمة في مختلف حقول الثقافة والعلوم بإمكانات المجتمع الليبي البشـــرية، لكنه ينبه أيضـــا إلى خطر ظاهرة عطالة الكثير من العقول الوطنية وتوقفها عن الإسـهام في تنمية المجتمع المحلي، إما بسـبب الهجرة إلى الخارج أو بسـبب وضـعها على هامش الفعل في الداخل، ويوجب من ثم تهيئة مناخ أقدر على استيعاب طموحاتها وقدراتها.
- ثمة حاجة إلى تقصـي رواسـب المجتمع الأبوي المسـيطر، والبحث تحديدا في أثره على إسهام المرأة في مختلف صنوف العلم والثقافة.
- وتشـكل أسـاليب التنشـئة وتعدد مصـادر المعرفة وآليات تفكيك البنية الأبوية للمجتمع مجموعة من التحديات. ويبدو أن طفولة أطفالنا تســـرق منهم عبر التعجل في إلحاقهم بمؤسـسـات التعليم، وفرض وصـاية مسـتمرة على خياراتهم وإبداعاتهم، وتحميلهم أعباء دراسية وحياتية لا طاقة لهم بها.

- قللت سيطرة القطاع العام لفترة طويلة من مراكمة خبرة القطاع الخاص وأضعفت من روح المبادرة فيه، ويتعين التحدي المستقبلي في هذا السياق في العمل على تعويض هذا الفاقد، والبحث فيما إذا كانت ثقافة المجتمع تشكل تربة خصبة لمبادرات العمل الأهلي، وما إذا كان بالمقدور تخلي الدولة فجأة وكلية عن دعمها للقطاع الثقافي.
- أسهم ما كان يسمى بالمؤتمرات الشعبية، الإطار الوحيد الذي كان متاحا في النظام السابق للأداء السياسي، في خلق منابر للكلام أُقحمت فيه قطاعات كبيرة من المواطنين. غير أن غياب الإطار الدستوري والمؤسسي الذي يضمن حريات الأفراد والجماعات، فضلا عن حقيقة أن القرارات المصيرية كان يتخذها رأس النظام، أفقد الثقة في جدوى ثقافة الحوار والمشاركة، ولعقود انعكس هذا على فعالية المجتمع المدني، ما يثير تحدي استعادة هذه الثقة، والرهان على أهمية التفاعل بين الرؤى المختلفة.
- من منحى آخر، أدت الروح الحماسية بعد فبراير إلى تشكيل أحزاب تُعوزها خبرة الحياة السياسية، وتشكيل الكثير من منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية التي تفتقد إلى الثقافة المدنية، ما أدى من جهة إلى إرباك في دور المشاركة المجتمعية في إدارة هذه المرحلة، وعجز أغلب البرامج الحزبية عن تلبية رغبات الشارع، وأدى من جهة أخرى إلى زعزعة ثقة المواطن في النخب السياسة، وفي جدوى الحوار والمشاركة.
- وفي حين تلاشت فجأة كل الأساليب الرقابية، واستشعر الجميع لفترة وجيزة أهمية الحوار وجدوى حرية التعبير، أسهمت استحقاقات المرحلة، والمخاطر التي تحف بالبلاد، وحقيقة أن النظام السابق قد خلّف تركة هائلة من الخراب، والتناحر بين التيارات السياسية، والأجندات الخفية، وفرض الرأي بقوة السلاح، في التوجس في نوايا الكثيرين، وغلبة التقويمات الشخصية، ما شكك ثانية في جدوى الحوار، وأثار من جديد تحدي استعادة الثقة في ثقافة الحوار، أحد أهم استحقاقات التجربة الديمقراطية.
- ويشي انشغال كثير من النخب الثقافية والسياسية بتصفية الحسابات فيما بينها بثقافة إقصائية لا تسهم فحسب في عرقلة الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية، بل تُعين بطريقتها على عرقلة السعي إلى إحداث نقلة نوعية في المشهدين الثقافي والسياسي.

- هناك أيضا تحدي العولمة، التي تعني أن الأنشطة أصبحت تمتد عبر الحدود الوطنية بحيث إن الفعاليات الاجتماعية والثقافية في أي جزء من العالم قد تؤثر بصورة مباشرة على الأفراد والمجتمعات في أماكن بعيدة عنه. وهكذا يبدو أنه يتعين علينا التعامل مع مواطن ذي شخصية مركبة ثقافيا لها أبعادها الوطنية والإقليمية والإنسانية.
- شجعت ثورة التقنيات المعلوماتية التي عجّلت بآليات العولمة الثقافية الإثنيات العرقية على التعبير عن نفسها والمطالبة بحقوقها، وقد طرأت الحاجة إلى التعامل بموضوعية وانفتاحية مع هذا النزوع خصوصا بحسبان الدور المتميز الذي قامت به هذه الإثنيات في التحرير وتأكيدها المستمر على الوحدة الوطنية بوصفها أحد ثوابت المستقبل السياسي والثقافي في ليبيا، وباعتبار الدور الذي يمكن أن تقوم به في تأكيد التنوع الثقافي أحد سمات الازدهار الحضاري، فضلا عن كون حقوق الإثنيات في تكريس ثقافاتها من ضمن الحقوق الأصيلة التي تجمع عليها المواثيق الدولية.
- وقد يبدو لأول وهلة أن الإرادة، السياسية تحديدا، قد تحققت بعد قيام ثورة فبراير، وأنه لم يعد هناك ما يحول دون الشروع في تنفيذ الخطط الإستراتيجية القائمة على ركائز الرؤية. غير أن هناك رواسب نفسية ومعوقات ثقافية واجتماعية مازالت تقف حائلا دون تأمين المناخ المناسب لتنفيذ تلك الخطط، ويبدو أنه من طبيعة التخلف أن ينتج ثقافته التي تدافع عنه.
- تظل هناك حاجة ماسة إلى التصدي لمظاهر إهدار العقل التي تشمل الأمية الثقافية ونزيف العقول والإقصاء المعرفي والتسطيح الفكري.
- ثمة تغيير طرأ على مفهوم الأمن، فبعد أن كان هناك توجس عام من الأجهزة الأمنية، التي ارتبطت في الأذهان باقتصار دورها على حماية النظام، أصبح الأمن بمفهوميه الوطني والإنساني أولوية ومطلبا يرتهن به تنفيذ المشاريع التنموية.
- أنتج استشراء ثقافة الفساد الممنهج لعقود وما أورثته من عجز وعطالة منظومة قيمية وأنماطا سلوكية تنشّأ عليها جيل بأسره، ولا يتوقع أن تنجح السياسات التي يفترض أن تتبناها الحكومات الوطنية في إحلال منظومة وأنماط بديلة ما لم تتبن الدولة بمختلف مؤسساتها، والمجتمع المدني بمختلف منظماته، ومكونات المجتمع بمختلف شرائحه، مشروعا وطنيا يستهدف تنشئة اجتماعية وتربوية بديلة تسهم في تشكيلها المؤسسات الأسرية والتربوية والتعليمية والإعلامية

والدينية، فيما تناط مهمة ضمان ترسيخها بالمؤسسات الرقابية والقضائية ومنظمات المجتمع المدني، وبإعمال معايير النزاهة والشفافية عبر مكاتب وإدارات مختصة في مختلف المؤسسات الرسمية.

- تنتج النظم الشمولية لغتها الإقصائية وخطابها المغلق، ولا سبيل لإحداث ثورة حقيقية دون التصدي لهذا الخطاب. وفي السياق المحلي، وجدت مفردات إقصائية وتخوينية كثيرة في خطاب النظام السابق سبيلها للخطاب السائد بعد الثورة، ما ينبئ بتكرس هذا الخطاب في الذهنية السائدة. ويتعين التحدي المتعلق بهذا الأمر في إنتاج خطاب يتبنى لغة جديدة ذات مضامين ديمقراطية تسهم في بلورتها المؤسسات الإعلامية والتعليمية والتربوية، فضلا عن الأعمال الفكرية والإبداعية.
- أدى الفراغ السياسي والأمني في البلاد إلى تدفق المنظمات الأجنبية والمعونات الدولية والأجهزة الاستخباراتية الأجنبية، ما أنعش هواجس نظرية المؤامرة. ومن شأن هذا أن يفرض تحدي استحداث آلية في التعامل مع هذه المنظمات والأجهزة تُوازن بين المخاوف الأمنية وضرورة السيادة الوطنية من جهة، واستحقاقات الانفتاح العالمي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية من جهة أخرى، بحيث نضمن في آنٍ حماية الأمن الوطني وتجنب دعاوى التشرنق والانغلاق.
- وهناك التحدي الذي تفرضه المضامين الدستورية الخلافية، وما يستوجبه من استصدار دستور يستوفي استحقاقات الشمولية والمشاركة والشفافية والتوافقية.
- وحتى في حال النجاح في استصدار دستور يلبي هذه الاستحقاقات، يظل هناك تحدي غياب الوعي بأهمية الوثيقة الدستورية والحقوق والواجبات المدنية التي تحميها، وغياب السلطات القضائية والتنفيذية القادرة على إعمال بنود هذه الوثيقة.
- وفضلا عن كل ما سبق، تثار مجموعة من الأسئلة تتعلق بما يمكن أن يؤول إليه المشهد الثقافي خلال عقد من الزمان وبالعوامل التي يرجح أن تتضافر في ترسم ملامح هذا المشهد:
    - هل يعد مدى الرؤية فترة طويلة بما يكفي لأن تشهد ليبيا تحولات تقنية حاسمة تؤثر في الفعل الثقافي، أم أن الوتيرة التي تسارع وفقها الحراك التقني في بلادنا أبطأ من أن تمكن من هكذا تحولات، والتركة التي خلفها النظام السابق أثقل من أن تزاح في بضع سنين،

ومبلغ ما يمكن توقعه في هذه الفترة انتشـــار تقنيات من قبيل المكتبات الإلكترونية واستخدام أوسع للتقنيات الرقمية؟

- هل تحرر مصادر المعارف الإلكترونية من الرقابة سوف يكون سبيلا لحالة من الفوضى المعرفية وحتى الأخلاقية، أم أن لكل تقنية مضامينها القيمية وميثاق شرفها وأخلاقيات امتهان استخدامها؟
- هل دشن قيام ثورة فبراير نقلة نوعية في الوعي المجتمعي مآلها أن تثري المشهدين الثقافي والفني، خصوصا وأنها جزء من الربيع العربي الذي توسل أحدث التقنيات في التواصل والدعوة إلى إسقاط النظم الاستبدادية؟
- وهل القيام بأي تغيير إيجابي في نمط المستوى المعيشي مرهون بإحداث تطور جوهري في نمط الثقافة السائدة؛ أم أن تحسين نمط المستوى المعيشي سوف ييسر في النهاية عملية إحداث هذا التطور؟ أم أن هناك علاقة جدلية بين الاثنين مآلها أن تجعل الواحد منهما يسهم في الآخر؟

آفاق

غايات عامة

انطلاقا من ركائز مؤداها أن:

- الانفتاح على الثقافات الإنسانية سبيل ترسيخ قيم الحوار والاختلاف والاعتدال.
- فهم القوانين الحاكمة للعولمة الثقافية مدخل للتفاعل الخلاق معها.
- التنوع الفكري والإبداعي مدار تحقيق الازدهار الثقافي.
- تفكيك الثقافة الاجتماعية السائدة خطوة على درب تشكيل ثقافة بديلة.
- الإسهام في إزالة العوائق المقيدة للمبادرات الفردية والجماعية والمعرقلة لممارسة القدرات الإبداعية من مهام الدولة الحديثة.
- الهوية الثقافية كيان يتطور وليست معطى جاهزاً ونهائياً.
- النهج العلمي ركيزة محدِّدة للسلوك العام.
- مجتمع المعرفة هو الأقدر على تلبية استحقاقات التنافسية الثقافية في البيئة المعولمة.
- البعد الجمالي أساسي في الوعي والأداء الثقافي بنوعيه الفردي والجمعي.

واستنادا على المدخل النظري، الذي يعتبر الثقافة مدخلا للتنمية، ويؤكد العلاقة الآصرة بين الثقافة والعلوم، ويقترح علاقة توازن بين السياسي والثقافي، ويعتد بأهمية الموروث في سياق توكيد الخصوصيات الثقافية؛ نأتي على ذكر الغايات التي نقدّر أن تَلمُّس المسارات إليها يسهم في النهاية في تطوير المشهد الثقافي والعلمي وبناء المجتمع المعرفي، على نحو يفيد من الميول الغالبة الإيجابية، ويصلح من شأن الميول الغالبة السلبية، ويوظف الموارد الثقافية المتاحة، ويستوفي الاستحقاقات العلمية اللازمة، ويتجنب الاختلالات التي يعاني منها المشهد الثقافي الراهن، قدر ما يستجيب للتحديات الثقافية المستقبلية التي تواجه هذا المشهد، مع التأكيد على أهمية الانفتاح على الثقافة الإنسانية.

وفي هذا السياق نقترح أن ثمة غايتين أساسيتين يتوجب السعي إلى تحقيقهما، تتعلق أولاهما بالثقافة بوجه عام، فيما تتعلق الأخرى بالعلوم:

- **تطوير خطاب ثقافي منفتح ومتنوع يرسخ قيم التسامح والاختلاف وحرية التعبير ويفيد من الخبرات الإنسانية.**
- **توطين العلم والتقانة، وتوسل المنهج العلمي في معالجة مشاكل المجتمع.**

وبطبيعة الحال، يفترض أن تفصّل الخطط الاستراتيجية في آليات وسبل تحقيق هاتين الغايتين. وعلى الرغم من أن تطوير آليات الإبداع الثقافي والعلمي في المجتمع، إنتاجاً وأداءً وتلقياً، لا يحدث بالسرعة التي يمكن أن تتحقق بها في قطاعات أخرى، بل يتطلب تخطيطاً وموارد وبرامج طويلة النفس، وتعاطياً واقعياً وعملياً مع الزمن، لنا أن نؤكد بوجه عام الآليات التالية التي يتبدى أنها تسهم في إنجاز الغايتين المرجوتين:

- إجراء مسوح شاملة للقيم والأنماط الذهنية والسلوكية السائدة بغرض الوقوف على حظوظها في تهيئة المناخ المناسب لثقافة النهوض وإعمال التنشئة الاجتماعية والتربوية والسياسية التي تسهم في توفير هذا المناخ.
- تطوير واستحداث بنى تحتية وتشريعات تضمن حرية عمل المؤسسات الثقافية وتطورها.
- إنشاء دور ثقافية في الحواضر الليبية الكبيرة تحتوي على نسخ وتسجيلات للنتاج الليبي والفكري والعلمي والفني في بلادنا بُغية إتاحته للمتلقين والدارسين.
- تنويع مهارات مخرجات التعليم على نحو يسهم في رفد الحركة الثقافية والعلمية.
- تيسير الخطاب العلمي والأكاديمي بحيث يسري في الحياة الاجتماعية والثقافية.
- تيسير حركة الإنتاج الثقافي والفني الليبي بين السوق الليبية والأسواق العربية تشريعياً وتنفيذياً.
- غرس روح المبادرة وتهيئة المناخ لعقول أقدر على الحوار والابتكار والإبداع.
- إعداد برامج متواصلة لصقل المواهب وتنمية المهارات والقدرات الاحترافية في مختلف مجالات الإبداع الفني.
- توسيع المشاركة في الحياة الثقافية والدفع بالنخب الثقافية.

- إيلاء اهتمام كاف بثقافة الطفل ولتيسير النظريات العلمية للنشء.
- دمج آليات التفكير الناقد في التنشئة التربوية.
- تفعيل دور الإعلام الثقافي عبر تشجيع الوسائل الإعلامية ومنتجي الثقافة على تغذية جانب من الشـــاغل الروحي والجمالي والحضـــاري لدى المواطنين، ونشر الثقافة ونتاجاتها بين أوساط الجماهير.
- مد جسور التواصل مع الثقافات البشرية ذات التجارب الثرية.
- الاهتمام بالثقافات الوطنية الإثنية وتمكينها من مراكمة وتطوير منجزاتها.
- توظيف تقنية المعلومات الحديثة في إنتاج وأرشفة الأعمال الثقافية والفنية.
- عدم توسـيع الدائرة البيروقراطية المُحيطة بالثقافة والمتصـلة بها، لأن مآلها أن تتحول إلى غول يتعيش على الثقافة ويســـعى إلى التحكم فيها، والاعتماد بدلا من ذلك على تشـــجيع المبادرات الفردية والجماعية الأهلية ودعمها وتوفير مقومات النجاح والنهوض لها إلى حين تمكينها من الاعتماد على نفسها.
- السـعي رسـمياً واجتماعياً إلى دفع النشـاط الثقافي في المجتمع إلى أن يكون مسـتقلاً قدر الإمكان، ومسـاعدته على أن يتحول إلى ضـمير جمعي عام، أو إلى رأســـمال رمزي بحيث يمارس نفوذه المعنوي والروحي بِاتجاه تعزيز قيم الحوار والتعدد وترسيخ القيم الجمالية والوطنية.

فرص سانحة

يلزم أن نأخذ في الحسبان الغوامض المهمة (أو ما يعرف بالظنيات الحاسمة) التي قد تؤثر في إمكانية تحقيق الغايات العامة. ذلك أن هناك عوامل، من قبيل قدرة القطاع الخاص على المساهمة في تحديث الثقافة، وحظوظ المسار الديمقراطي، ودور المرأة، والوضع الاقتصادي، والمجتمع المدني، قد تؤثر في مستقبل رؤانا الاستشرافية، وفي تحديد الآليات التي تحقق غاياتنا الثقافية الكبرى، وقد نحكم بأنها مهمة رغم أن طبيعتها ليست واضحة تماما. وهذا بدوره يستدعي اقتراح سيناريوهات متعددة وتبيان كيفية التعامل مع جماع هذه الغوامض وفق تجلياتها السلبية والإيجابية الممكنة.

لنا أيضا أن نعرض بعض الأحداس المستقبلية التي قد تسهم في ترسم ملامح مستقبل الثقافة الليبية، وأن نتفكر في الفرص التي قد تلوح في الأفق، وفي سبل توظيف مواردنا الثقافية الراهنة في استثمار هذه الفرص.

- تصـــدع المجتمع الأبوي، الناتج عن اقتحام المرأة للمجال العام واســـتقلاليتها الاقتصـــادية، وتجدد مصـــادر المعرفة عند الأطفال والجيل الطالع، إنما تهيئ المناخ للتعامل الواعي مع رواســـب هذه البنية المعطلة والمعرقلة للطاقات الإبداعية والحوارية، وتبث روح المغامرة والمبادأة، قدر ما تســـنّح فرص التحرر من الكثير من التابوهات التي لا تنجح إلا في أسر المخيال الفردي والجماعي.
- أيضـــا فإن ظاهرة تفوق الإناث على الذكور في مجال التعليم قد يفتح للمرأة مجالات حقيقية في الإسهام الثقافي والعلمي ويعزز مشاركتها السياسية ويدعم المزيد من الحراك الاجتماعي تجاه تفكيك رواسب المجتمع الأبوي.
- الصدور المرتقب للوثيقة الدستورية التي من شانها أن تشرعن لإطلاق الحريات، فضـــلا عن الإحســـاس العام بأهمية التوجه إلى تفعيل القطاع الخاص، يفتح الفضاء لاستقلالية الوسائط الثقافية، ويعزز حرية التعبير والنقد والإبداع، ويتوقع أن تســـهم الروح التنافســـية المرتبطة بهذا القطاع في تأســـيس قاعدة للبحث العلمي، وتكثيف الجذب الســـياحي، وخلق حوافز لعودة العقول المهاجرة، ومشـــاركتها في الحقلين الثقافي والعلمي، وقد يعيد لمفهوم الزمن أهميته التي افتقدها بوصفه وعاء للإنجاز.
- بروز أســـماء ثقافية مهمة، في حقول الإبداع المختلفة، تســـتلهم المكان والبيئة الليبية في أعمالها، وحصـول هذه الأسـماء على جوائز عالمية، إنما يوسـع من فرص تشكيل ثقافة تتسم بخصوصيات تميزها عن غيرها من الثقافات.
- إمكانية الاستفادة من الخبرات الثقافية والعلمية والفنية المتوفرة في العالم العربي، بحكم الانشغالات والقواسم المشتركة مع هذه الخبرات.
- تعلق الجيل الطالع بتقنية المعلومات، وتوظيفها في الإطاحة بواحد من أشـــرس النظم الاستبدادية، يهيئ بدروه فرصا جديدة لبناء المجتمع المعرفي، حيث معدل ومستوى المواقع والمدونات الإلكترونية، قياسا بزمن استخدام هذه التقنية، مؤشر إيجابي على استعداد هذا الجيل للانفتاح على الآخر.
- ضـغوط العولمة محفز للتشـبث بالهوية، والتعامل العقلاني مع العولمة سـوف يزيد من قدر الثقة بالنفس، ويدفع بالإصـــرار على المشـــاركة والتنافس، ويحفز

روح البحث في الموروث وفي سائر مقومات الهوية، كما سوف يشكل دافعا مشجعا لتعلم التقنيات المعلوماتية الحديثة.

- لا شيء يحول دون الشروع على مستوى المراكز البحثية ومؤسسات التعليم العالي في البحث الجاد في قضايا التصحر وتطوير تقنيات تحلية مياه البحر، وكيفية استثمار الطاقة النووية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فلعل البحث فيها سوف يقودنا في النهاية إلى إحداث التحولات الكيفية التي تستهدفها هذه الرؤية في مجمل عمومها. أيضا فإن هذه الأبحاث سوف تؤدي إلى استجلاب تقنيات حديثة، تسهم بدورها في توطين العلم وتشكيل الذهنية العلمية المرجوة.
- الرقمنة، بوصفها استحقاقا تقنيا جديدا وأداة فعالة في نشر المعارف، أفق مفتوح آخر لاختزال الزمن وخفض التكاليف وخلق آلية اتصال سريع بين الأجهزة التنفيذية ومراكز البحث العلمي والتطوير التقني.
- قد يسهم الانفتاح على الآخر بدوره في التحلل من الهواجس التأصيلية والنزوعات النوستالجية التي يعاني منها المشهد الثقافي المحلي، وقد تجعل هذا المشهد أكثر ارتباطا بالواقع والمستقبل، وأقدر من ثم على تمثيل روح ثقافة العصر.
- يتوقع أيضا انفتاح الوسط التعليمي على المحيط الاجتماعي والثقافي، واستحداث برامج تستهدف استيعاب أسس العلوم الاجتماعية والطبيعية، والتواصل بشكل فعال باستخدام أكثر من لغة، وتطوير مهارات كمية وبحثية ونقدية، وتعزيز القدرة على العمل الجماعي والتعلم المستقل، وتوكيد البعد الأخلاقي والقيمي، وتخريج دفعات تعتز بثقافتها وتستشعر المسؤولية المدنية وتتفهم وتقدر تنوع الخبرة الإنسانية.
- خروج ليبيا من عزلتها السياسية، واستعدادها للانضمام إلى فضاءات جديدة، فضلا عن الانفتاح الاقتصادي والسياحي الذي يبدو أن البلاد مقدمة عليه، سوف يسهم بدوره في تحقيق غاية تطوير خطاب ثقافي منفتح ومتنوع يرسخ قيم التسامح والاختلاف. سوف يكتشف كثير من الليبيين أن الآخر ليس مختلفا على النحو الذي حسبوا، وأن المشترك الإنساني معه يجعله أقرب إليهم مما توهموا.
- أما بخصوص التيارات التي تتوسل العنف وسيلة في فرض خطابها، فإن هناك متغيرات محلية ودولية قد تسهم في تشكيل مستقبلها. لقد أصبح ما يحدث في مناطق أخرى من العالم يؤثر بشكل أو بآخر في حراك الجماعات المتطرفة في

بلادنا، كما أن تشكيل العديد من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني سوف يتيح لها فرص الحوار والمجاهرة بنزوعاتها، فيما قد تسهم عمليات تنمية الوعي، وتوكيد ثقافة الاختلاف عبر تنشئة اجتماعية منفتحة، في الكشف عن موقفها من قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، وربما في سحب ثقة المواطن منها وفي تشكيكه في إمكان إسهامها في خلق مجتمع المعرفة والتكافل المرجو.

- من ضمن المحاور التي يعنى بها حقل الفلسفة توضيح المفاهيم، والتفكر الناقد، والقيم الأخلاقية، والمعايير الجمالية، ودور الفن في تشكيل الذائقة الجمعية، وعمليات التأصيل، وتشكيل الذهنية العلمية، فضلا عن التعامل مع أسئلة المعرفة والوجود الكبرى، ما يعني أن ثمة علاقة مباشرة تشِجُها بالثقافة والعلوم بوجه خاص والتنمية بوجه عام. غير أن هناك حاجة إلى فهم طبيعة هذا الحقل، الذي يرتبط في الذهنية السائدة بالمماحكات اللفظية والجدل الدلالي والغموض وعوز الجدوى. هناك أيضا تحدي تيسير الخطاب الفلسفي، وترجمة أهم أعمال حقل الفلسفة، وإعادة النظر في طرق تدريسها، وتهيئة مواقع عمل تناسب طموحات مخرجاتها التعليمية، واستثمار حقيقة تعرض المواطن العادي لخطابات أيديولوجية تحاول تسويغ نفسها انطلاقا من ركائز فلسفية بعينها.

رهان

- إن أدنى ما يحتاجه بناء رؤية استشرافية لأي مجتمع هو وجود أرضية صلبة ذات ثوابت بدهية لمفهوم الدولة المعاصرة يمكن التطلع منها إلى الأمام؛ وكلما كانت أكثر ارتفاعا، كان أفق الرؤية أوسع وأبعد.
- تُختزل هذه الثوابت في حدها الأدنى في المرتكزات الرئيسة لمجتمع الدولة العصرية، بعقدها الاجتماعي وتشريعاتها الدستورية ومنظومة قوانينها المحكمة وملامح هياكلها الإدارية الواضحة، ما يجعلها ترتهن في نهاية المطاف بطبيعة النظام السياسي المرهون به تنفيذ الرؤية.

- غير أن الواقع يســـفر عن حقيقة مؤداها أن كل هذه المعطيات الجذرية غائمة وغير مســـتقرة، في هذه المرحلة الانتقالية التي تمر بها البلاد، تماما كما غابت لأكثر من أربعة عقود.
- لا عجب إذن أن يعم ضباب كثيف يعطل آلية الاستبصار المتكئة على استقراء ممكنات الواقع الراهن، ويحول دون تحديد المسارات المتوقعة لتركيباته البنيوية.
- ويغدو واقع الحال أكثر صـــعوبة حين يكون التعامل مع حقل خلافي هو في الأصـــل مكمن غموض والتباســـات مفهومية، حقل مثل الثقافة تصـــادر الرؤية على كونه مدخلاً للتنمية الشاملة وبيئة حاضنة لفعالياتها.
- غير أنه محتم على النزوع الإنســاني لتحسين الظرف البشري أن يكشف عن نفســـه، كما هو محتم على التطلعات إلى الامتياز أن تغامر؛ وإن توجب أن تغامر بحساب.
- توسـيع المشـاركة الذي أتيح لنا إبان إعداد هذه الرؤية، عبر اسـتكتاب عدد من المثقفين والخبراء، ولقاءات متعددة وجلســات عصــف ذهني مع النخب الليبية، أســهم بدوره في تسـريب الكثير من الضـوء داخل الضـباب الذي يلف المشـهد برمته، وفي الإعانة على محاولة تفكيك البنى الثقافية الراهنة وســـرد مآلاتها المحتملة، الذي شـــكلت الأســـئلة القلقة جرعاته الحاثة، فيما شـــكلت أجوبتها المؤقتة محطات للتفكر.
- لم يكن شــاغلنا بأي حال البحث عن أحكام جاهزة أو واثقة، أو تســليط الأعين على ضـــوء واحد في آخر النفق، بل ملاحقة ســلســلة من الأضـــواء أمّلنا أن تضـــيء كل منها عتمة مناطق بعينها، وأن يشـكل الغبش بينها مواضـع للتريث والتلفت.

- والســـؤال هو ما إذا كان الأفق مفتوحا، والإمكانات متاحة، والرغبة حقيقية، والاســـتعداد وافر، والأحلام ممكنة، فلم يعد يبقى ســـوى الإرادة؛ وما إذا كانت هناك اســـتحقاقات مختلفة وملحة يفرضـــها التحول النوعي الذي حدث في بنية النظام السياسي تلزم بتبني آليات مختلفة.

- غير أنه على الرغم من كل التحديات الجديدة التي أفرزها الحراك السياسي في العامين الآخيرين، تظل في النهاية بوارق أمل. ذلك أن زيت الوجع الأليم الذي ما فتئ لعقود يقض مضاجع الليبيين وقود لا ينفد سوف يظل يذكي لأجيال قادمة جذوة الحرية، ويبدد كل ما يلقي بعتمته في دربها؛ وعلى كل من تحدثه نفسه بأن ثورة فبراير قد تفشل في مواجهة ما تلقاه من تحديات أن يتذكر أن من رأى قباب النور لن يقوى على العيش ثانية في أقبية الظلام.

الصحة

- تمهيد .
- الواقع الراهن .
- مجالات الإصلاح .
- الرؤية .

تمهيد

دأب الإنســان منذ القدم عند تعرضــه لمرض أو اعتلال في الصــحة أن يبحث عن علاج لهذا المرض أو الاعتلال، ولم يكن اهتمامه في العادة ينصــب على ما يعزز صــحته ويقيه شــر التعرض للأمراض المحتملة. ومع تطور المجتمعات البشرية انتقلت مهمة البحث عن العلاج في البداية إلى الطبيب الذي يبحث عن أســرار المرض وأســباب حدوثه وكيفية علاجه، ومع التقدم الحضــاري الذي تلا عصــر الصــناعة صــيرت المهمة إلى مؤســسـات المجتمع المعنية بعلاج الأمراض والوقاية منها وتعزيز صــحة الأفراد والجماعات، وتوافق ذلك مع النهضــة العلمية التي كان للتقنيات الطبية الحديثة نصيب كبير منها كي تسهم في تقدم أساليب العلاج ووسائله.

وقد أصــبح تطلب الفرد لخدمات الرعاية الصــحية مرتفع النسـق، نظراً للمعرفة التي اسـتقاها من مصـادر متعددة، مما اضـطر الأنظمة الصـحية في كثير من دول العالم إلى أن تتجاوب مع هذا النسق المرتفع للطلب، وجعل من دور النظام الصحي لا يقتصر على توفير العلاج بل تعداه إلى تعزيز الصـحة والعمل على الوقاية من الأمراض، متبنياً في سـبيل ذلك عديد السـياسـات والبرامج والمشاريع التي تفضي إلى هذه الغاية.

والمجتمع الليبي كغيره من المجتمعات في تطلبه، غير أن الطفرة التي شـهدتها ليبيا في منتصـف السـبعينات حتى منتصـف الثمانينات من القرن الماضــي، والتي أسـسـت لتوسـع أفقي في بناء مؤسـسـات الرعاية الصـحية الأولية والثانوية متبنية في أحدى مراحلها شـعار "الصـحة للجميع"، توقفت عجلتها لتبدأ مســتويات الخدمة الطبية في الانحدار لعدم تجاوبها مع ارتفاع النســق في الطلب على الخدمة نوعاً وكماً، بالرغم من أن نتائج النظام الصــحي الليبي كانت تشــير إيجاباً إلى جهود هذا النظام في برامج الرعاية الصــحية المتعلقة بالقضــاء على الأمراض المعدية والمسـببة للإعاقة والموت، ولكن هذه المؤشـرات لم تعد محل تقدير عموم المجتمع لأنه لا يلمس أي تحسن في استجابة النظام الصحي لطلب أفراده للعلاج، وبسبب العجز الواضح الذي تعاني منه مؤسسات الرعاية الصحية في تقديم ما يحتاجه المريض من خدمة نوعاً وكماً.

والغاية من وجود نظام صــحي تتجاوز توفير العلاج والوقاية من المرض وتأهيل المرضــى إلى تعزيز الصـحة للأفراد والجماعات بدنياً ونفسياً بما في ذلك إصـحاح بيئة الإنسـان ومراقبة كل ما يمكن أن يلحق بضــرر بالصــحة العامة بما في ذلك الماء الذي يشــربه الإنســان والغذاء الذي يتناوله والدواء الذي يوصف له وتأثير الظواهر الطبيعية الاعتيادية وغير الاعتيادية التي يتعرض لها في بيئته، وكذلك مراقبة حركة الأفراد والجماعات عبر حدود الوطن للتحقق من عدم نقلهم لأي عدوى قد تلحق الضرر بالأمن الصحي الوطني.

وكان من أسباب اندلاع الثورة في ليبيا المستوى الرديء للخدمات الصحية، ما اضطر كثير من الليبيين للبحث عن بديل خارج الوطن يوفر علاجاً لمعاناتهم الصحية، مما كلفهم مدخراتهم وما يملكون في سبيل ذلك، دون أن يكون للنظام الصحي الدور الفعال للتخفيف من هذه المعاناة أو تمويل العلاج بالخارج بشكل عادل وكفؤ.

ولتشكيل رؤية تتخطى حاجز عشر السنوات، تبلور طموحات المجتمع الليبي من الرعاية الصحية، يجب البحث أولاً في كيفية سد الفجوة العميقة المتمثلة في النظام الصحي المعتل المنوط بإعداد الإستراتيجية وتنفيذ الخطط لتحقيق هذه الرؤية، وهذا في حد ذاته يستدعي استعراض المشاكل التي يعاني منها النظام الصحي الليبي ودواعي عدم الرضا عن خدماته التي أدت في نهاية المطاف إلى فقدان ثقة المجتمع في النظام الصحي الوطني، وذلك لتحديد نقاط الضعف في هذا النظام والتحديات التي تواجهه، وكذلك البحث عن نقاط القوة التي يتمتع بها النظام الصحي والفرص المتاحة له لتدعيم أركانه ومعالجة اعتلاله وللسير نحو تحقيق الرؤية الطموحة التي تستجيب لتطلعات المجتمع.

الواقع الراهن

قد لا يحتاج الأمر إلى شرح واقع الخدمات الصحية الحالية في ليبيا وتدني مستوى الجودة الذي تشهده داخل مؤسسات القطاع العام بمستوياته الخمس، والمستوى المتواضع للقطاع الخاص الذي يقدم كبديل للمواطنين، وقد لا نحتاج إلى أرقام وإحصائيات عن حركة التدفق للعلاج بالخارج سواءً على نفقة المجتمع أو على حساب المرضى الخاص لإدراك مدى تفاقم هذه المشكلة خصوصاً مع تدفق جرحى الثورة الليبية المجيدة للعلاج بالخارج على نفقة المجتمع وتكبد الخزينة العامة للدولة بضعة مليارات من الدينار الليبي. ومن المؤكد أن الإصابات والأمراض الحادة والمزمنة التي كانت تعالج داخل المؤسسة الطبية الوطنية في الماضي (مرحلة الثمانينات من القرن السابق) لم تعد تلقى المستوى نفسه من كفاءة العلاج التي كانت عليه، فأصبحنا نرى الذين يعانون من هذه الأمراض يتوجهون إلى الدول القريبة والبعيدة يطلبون العلاج حتى ظن بنا من يعالج مرضانا في الخارج ظن العالم بالجاهل والعاقل بالسفيه. ولا ريب في أننا في حاجة لمراجعة كثير من الأمور المتعلقة بهذه الحالة التي أصبح عليها واقع الخدمات الصحية في بلادنا، وبداية علاج المشكلة يأتي باعتراف صريح بوجودها والتعرف على مسبباتها وتوجيه الإشارة الواضحة إلى نقاط الضعف في التخطيط أو الأداء.

ولعل أسمى ما يطمح إليه أي نظام سياسي يدير شؤون دولته، هو تحقيق الاستقرار والتنمية لها ولشـــعبها، والاســـتقرار لا يتأتى إلا بتوفير الأمن الذي يتحقق بعدة عوامل أهمها توفر الخدمات الأساسية التي يحتاجها الإنسان في هذه الدولة. وتشكل الخدمات الصحية أحد أهم هذه الخدمات، التي بها يتوفر الأمن الصـــحي. ولصـــياغة رؤية تحقق طموح الدولة الليبية وتواكب تطلعات المواطن فيها، يتطلب الأمر استعراض أهم المشاكل التي تعوق النظام الصحي الوطني عن تقديم خدمات كافية بمستوى جودة يوافق معايير الجودة العالمية وتطلعات المواطن الليبي، كما يستدعي إبراز التحديات التي قد تعترض تنفيذ الخطط والبرامج والسياسات التي تسعى لتحقيق هذه الرؤية، بالإضـــافة إلى تحليل نقاط الضـــعف التي تعتري النظام الصـــحي، وكذلك التحقق من نقاط القوة التي يتمتع بها، والتطلع إلى الفرص المتاحة لتحقيق هذه الرؤية.

كما يتطلب الأمر قراءة واقعية للتجارب والمحاولات الســابقة لإصــلاح النظام الصــحي، ومقارنة موضـــوعية بين مخرجات الخدمات الصـــحية الوطنية وجودتها، حيث تقدم المخرجات الأرقام والإحصائيات كمؤشرات لأداء القطاع الصحي، وتقوّم الجودة من خلال موافقتها للمعايير العالمية ومدى تقبل ورضا متلقي الخدمة عنها.

إن تحمل المجتمع مسؤولية تحقيق الأمان الصـحي ليس وليد شـفقة أو إحسـان، بل هو حق من حقوق المواطنة الحديثة. ويتمثل مردود الأمان الصـــحي من هذا المنظور في المحافظة على استقرار المجتمع وسعادته والزيادة في قدرته الإنتاجية، وعلى تجدده جيلا بعد جيل. وبهذا المعنى يمسي الأمان الصحي نوعًـا من الاستثمار الاستراتيجي والحيوي الذي يستدعي الإنفاق المناسب، ذلك لأن غياب الأمان الصحي يحرم المجتمع من الازدهار ويفكك نسيجه ويسلبه المَـــنَـــعة ويعرضه للمخاطر وربما للاندثار.1

كما تجدر الإشـارة إلى أن مهمة النظام الصـحي لا تنتهي عند مكافحة المرض، بل تشـمل تعزيز الصحة العامة للإنسان بدنياً ونفسياً، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الحاجات البيولوجية المختلفة لدى الأصحاء من الأطفال والنساء والرجال، أو ذوي الإعاقة.

وإذا كانت السياسة الصحية توجب أن تقدم الرعاية الشاملة للجميع في سلسلة متكاملة، فإنه يجب وجود خدمة متميزة وقريبة، يسـهل الوصـول إليها من خلال خدمات إسـعاف متطورة ووجود شـبكة مواصلات واتصالات جيدة، أو من خلال استخدام التقنيات الحديثة وإمكانيات التطبب عن بعد1. والمجتمع الليبي مجتمع فتي، فجلـه من الفئـات العمريـة المعتمـدة على الآخرين وهم الأطفـال وطلاب المدارس والجامعات، ولهذا الأمر انعكاسـات مهمة على التخطيط للتعليم وتوفير حاجات

1 دراسة لكريستوفر وفرينك لمنظمة الصحة العالمية

المجتمع من الوظائف المطلوبة للخدمات الصـحية، ما يسـتوجب ثبات الموارد وتحقيق توازن في برامج التنمية البشرية والحفاظ على الهوية الوطنية وموروثها.

أهداف النظام الصحي ووظائفه [1]

أولاً : الأهداف

1. تحسين صحة المجتمع بشكل عام ينعكس في المؤشرات الدالة، مثل تخفيض معدلات وفيات حديثي الولادة، ورفع متوسط العمر المتوقع للفرد، والتخفيض من معدلات انتشار الأمراض المعدية ومعدلات الإصابة بالأمراض المزمنة.
2. تحسين مستوى الاستجابة لاحتياجات المجتمع من خدمات الرعاية الصحية:
   أ. تحسين مستوى احترام النظام الصحي لمتلقي الخدمة
   - احترام كرامة الإنسان
   - احترام استقلاليته في اختيار مقدم خدمات الرعاية الصحية له
   - احترام خصوصيته وأسراره الصحية

   ب. رفع مستوى إدراك النظام الصحي لتطلب متلقي الخدمة
   - الاهتمام الفعلي بالاحتياجات الصحية للأفراد والمجتمع
   - توفير الاحتياجات الأساسية لتسهيل تقديم الخدمة للفرد كأماكن الانتظار اللائقة في العيادات والمستشفيات والطعام والأسرّة الكافية في المستشفيات
   - توفير خدمات الرعاية الاجتماعية التي تراعي خصوصية الفرد الثقافية والاجتماعية والنفسية
   - توفير الحرية للمريض في اختيار المؤسسة العلاجية
   - رفع مستوى الوعي الصحي لدى متلقي الخدمة
3. العدالة في توزيع الأعباء المالية لتغطية نفقات الرعاية الصحية بالمجتمع

ثانياً : الوظائف

1. التمويل
2. توظيف الإمكانيات
3. تطوير الموارد
4. السيطرة والتنظيم

- وضع الأسس العلمية لعمل النظام الصحي (مرحلة إعداد السياسات)
- تقويم كفاءة الأداء
- اتخاذ القرار بشأن الأولويات (فنياً وسياسياً)
- توفير الدعم القطاعي الذي يضع في اعتباره المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بنشاط النظام الصحي
- التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بعمل النظام الصحي المباشرة وغير المباشرة، خصوصاً في حالات الأزمات والطوارئ.
- التنظيم وتحديد القوانين والمعايير
  - تنظيم الخدمات والمنتجات الصحية والطبية ومراقبتها والسيطرة عليها
  - التنظيم والمراقبة والسيطرة على جودة خدمات الرعاية الصحية من خلال معايير جودة واضحة وتقويمها واعتمادها باستمرار
- حماية المستهلك ومراعاة الرضا والاكتفاء المجتمعي من خدمات الرعاية الصحية

الأسلوب الحالي المتبع في إدارة النظام الصحي

1. التخطيط لإدارة القطاع استناداً إلى مهامه وفق القانون وإلى معلومات لا تخضع للتحليل التخطيطي الكافي
2. تحديد الموارد المطلوبة والتفاوض مع السلطة الإدارية للحصول على أفضل تمويل ممكن عند إعداد الميزانيات
3. العمل على الكفاية في استخدام الموارد في مواجهة الاحتياجات

المشاكل التي تواجه النظام الصحي

1. عدم ثقة المجتمع في الخدمات الصحية الوطنية، الأمر الذي يتضح من:

- ازدياد شكاوى المواطنين من تدني مستوى الخدمات الصحية والخدمات الداعمة
- ازدياد عدد المواطنين المسافرين لتلقي العلاج بالخارج
- ازدياد عدد القضايا المرفوعة ضد الممارسين بالقطاع من قبل المواطنين
- تقارير منظمة الصحة العالمية والخبراء والتقارير والمقالات الصحفية والإعلامية

2. عدم رضا الحكومات السابقة عن كفاءة إدارة القطاع وأسلوبه في الإنفاق واستهلاك الموارد، الأمر الذي يتضح من:

- عدم استقرار هيكلية القطاع ومركزيته الإدارية
- الخطاب السياسي غير الراضي عن أداء خدمات القطاع
- التوجيهات المستمرة للبحث عن حلول جذرية لمشاكل القطاع
- التعامل مع إدارة القطاع العليا على أنها "مؤسسة فاسدة"

ومن هنا يتبن أن قيمة الموارد المخصصة للقطاع، وإن لم تكن كافية، لا توازي قيمة النتائج المرجوة (Money Value). ثمة إذن خلل في الاستخدام الكفء للموارد للحصول على نتائج مرضية لمتلقي الخدمة.

إشباع حاجة المجتمع من الخدمات الصحية ← ثقة المجتمع = القيمة المرضية للمجتمع (Public Value)

كفاءة استخدام الموارد (Efficiency) فعالية استخدام الموارد (Effectiveness)

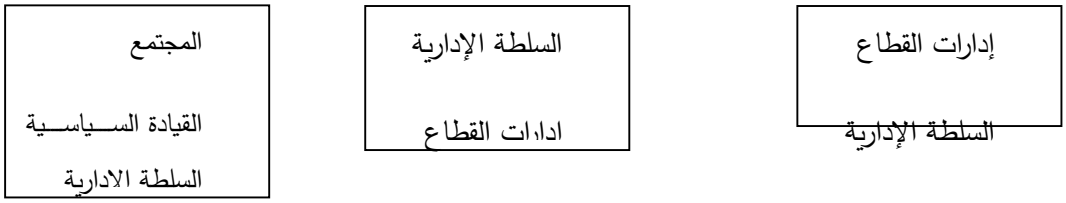

ويوضح هذا الشكل العلاقة بين الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد، حيث تعد الكفاءة تعبيراً عن إتقان العمل والالتزام بالقواعد والإجراءات، بينما تمثل الفعالية القدرة على تحقيق الأهداف. وهذا يبين وجه الخلل في إدارة الموارد "المادية والبشرية" لتحقيق الأهداف المؤسستية أو التمكن من ضبط العمل بغية إتقانه، وهذا ينطبق على حال مؤسسات النظام الصحي.

ملخص تحليل المشاكل

أولاً : شكاوى متلقي الخدمة التي تؤدي إلى انعدام الثقة في الخدمات الصحية .

1. صعوبة الوصول إلى مقدم الخدمة
2. صعوبة الحصول على خدمة مرضية:

- الوقت المتاح غير كافي لشرح المشكلة والاستماع للنصيحة الطبية
- عدم الثقة في التشخيص وبالتالي عدم الثقة في أسلوب العلاج المنصوح به
- صعوبة الدخول إلى المؤسسة الإيوائية لتلقي العلاج عند الحاجة لذلك لأسباب عديدة

3. مظاهر الخدمة السيئة:

- الخدمة الفندقية السيئة التي يحصل عليها متلقي الخدمة
- شعور المريض بعدم ترحيب واحترام مقدم الخدمة له داخل المؤسسة العلاجية
- الشكوك التي تساور المريض حول عوامل الأمان المتوفرة داخل المؤسسة الطبية أثناء عمليات العلاج المختلفة تأثراً بما يتداوله المجتمع من حوادث حولها

ثانياً : شكاوى مقدم الخدمة التي تؤدي إلى تدني مستوى الأداء .

1. غياب الإدارة الرشيدة لجهود العاملين
2. الإدارة السيئة للوقت ما يؤدي إلى هدر نسبة كبيرة منه
3. الشعور بعدم الرضا بسبب عدم احترام المؤسسة الإدارية للقطاع للعاملين من خلال:

- عدم الإنصاف في تقويم كفاءة أداء العاملين واعتماد أسلوب نمطي يشجع على التحيز
- غياب العدالة في توزيع الحوافز التشجيعية إن وجدت ومن ضمنها البرامج التدريبية
- عدم إشراك العاملين بالقطاع في تطوير الخدمات أثناء مراحل التخطيط والتقويم
- غياب المعلومات الدورية والنصائح والإرشادات لتحسين الأداء والاعتماد على التوبيخ والإنذار والعقاب كأسلوب إصلاحي

4. قلة البرامج التدريبية المطورة للمهارات والحوافز التشجيعية للقيام بمشاريع بحثية ودراسات علمية

بيانات وإحصائيات عن السكان وموارد النظام الصحي

أولا : بيانات عن وضع السكان وكيفية توزيعهم .

جدول 1. تقديرات السكان خلال الفترة 2006-2012 م [2]

[2] تقرير قطاع الصحة 2010

سنة	عدد ذكور	عدد إناث	إجمالي السكان
2006	2,708,000	2,589, 000	5,298, 000
2007	2,756,000	2,635, 000	5,392, 000
2008	2,805,000	2,682, 000	5,488, 000
2009	2,841,000	2,762,000	5,603, 000
2010	5,890,000	2,812,000	5,702, 000
2011	2,946,000	2,866,000	5,812, 000
2012	3,002,000	2,920,000	5,922, 000

شكل 1. تقدير تطور عدد السكان وفقاً لمعدلات النمو [3]

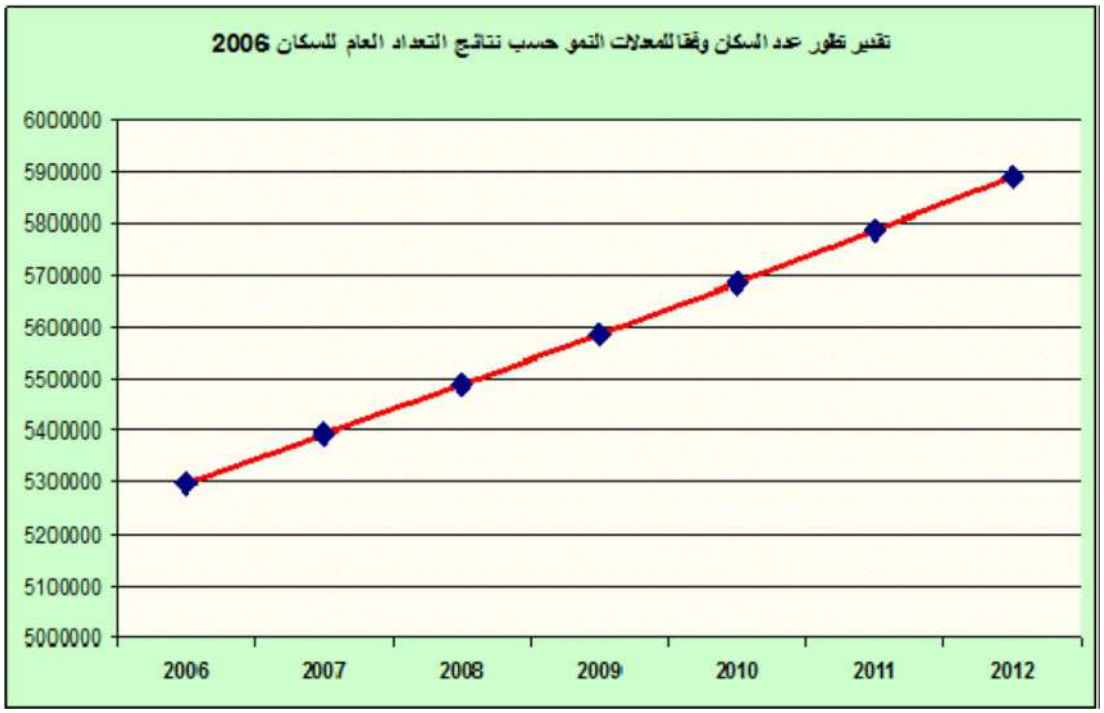

شكل 2. الهرم السكاني لليبيا حسب النتائج النهائية لتعداد السكان 2006 [3]

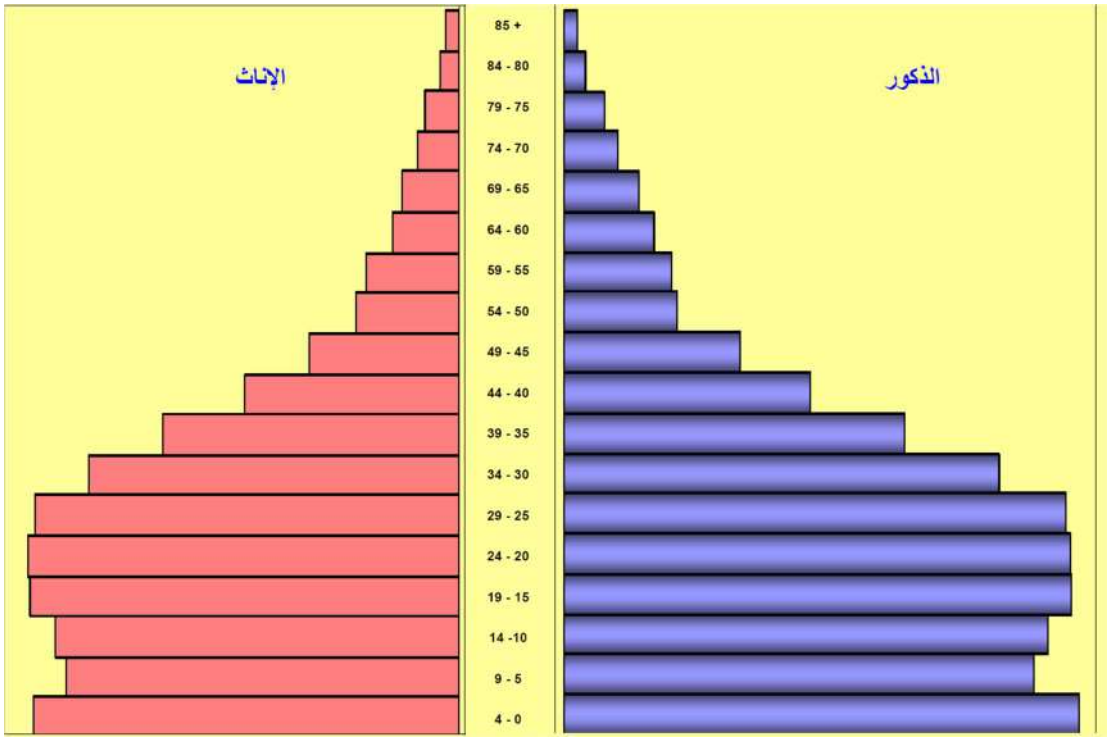
الإناث
الذكور
85 +
84 - 80
79 - 75
74 - 70
69 - 65
64 - 60
59 - 55
54 - 50
49 - 45
44 - 40
39 - 35
34 - 30
29 - 25
24 - 20
19 - 15
14 -10
9 - 5
4 - 0

جدول 2. تقديرات السكان حسب المناطق (الشعبيات سابقاً) [3]

ت	إسم الشعبية	2009	2010
1	البطنان	160	163
2	درنة	164	167
3	الجبل الأخضر	204	208
4	المرج	185	188
5	بنغازى	656	667
6	إجدابيا	145	148
7	الواحات	30	30
8	الكفرة	45	46
9	سرت	140	143
10	الجفرة	50	51
11	مصراتة	542	552
12	المرقب	433	441
13	طرابلس	1050	1067
14	الجفارة	449	458
15	الزاوية	287	292
16	النقاط الخمس	285	290
17	الجبل الغربى	305	310
18	نالوت	93	94
19	سبها	126	129
20	وادى الشاطئ	78	79
21	مرزق	77	79
22	وادى الحياة	76	77
23	غات	23	23
	المجمـــــوع	5603	5702

جدول 3. التوزيع العددي والنسبي للسكان الليبيين حسب التركيبة العمرية للنتائج النهائية لتعداد السكان لعام 2006 [3]

فئات السن	عدد السكان			من مجموع عدد السكان (%)		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
(4-0)	294679	280666	575345	5.56	5.3	10.86
(9-5)	269079	258516	527595	5.08	4.88	9.96
(14-10)	277270	265623	542893	5.23	5.01	10.24
(19-15)	290568	282458	573026	5.48	5.33	10.81
(24-20)	289663	283624	573287	5.47	5.35	10.82
(29-25)	287101	279357	566458	5.42	5.27	10.69
(34-30)	248875	243953	492828	4.7	4.61	9.31
(39-35)	195328	195472	390800	3.69	3.69	7.38
(44-40)	140872	140977	281849	2.66	2.66	5.32
(49-45)	100653	98489	199142	1.9	1.86	3.76
(54-50)	64677	67942	132619	1.22	1.28	2.5
(59-55)	61439	60838	122277	1.16	1.15	2.31
(64-60)	51295	43832	95127	0.97	0.83	1.8
(69-65)	42724	37294	80018	0.81	0.7	1.51
(74-70)	30325	27526	57851	0.57	0.52	1.09
(79-75)	23125	22550	45675	0.44	0.43	0.87
(84-80)	12158	12418	24576	0.23	0.23	0.46
(+85)	7682	9104	16786	0.14	0.17	0.31
المجموع	2687513	2610639	5298152	50.73	49.27	100

ثانيا : بيانات عن توزيع الخدمات الصحية بليبيا .

جدول 4. المستشفيات العاملة بليبيا حسب تصنيفها [3]

جدول 5. مرافق الرعاية الصحية الأولية بالمناطق (الشعبيات سابقاً) [3]

ر.م	المستشفيات التعليمية التدريبية	عدد الأسرة	ر.م	المستشفيات العامة والمركزية	عدد الأسرة	ر.م	المستشفيات التخصصية	عدد الأسرة	ر.م	المستشفيات القروية	عدد الأسرة
1	العيون طرابلس	317	1	الفاتح بالمرج	435	1	مركز الكلى بنغازى	100	1	سوق الخميس	60
2	المركز القلب بتاجوراء	282	2	عطية الكاسح/ الكفرة	120	2	الرازي للامراض النفسية	400	2	تيجي	60
3	مستشفى الحروق والتجميل - ط	236	3	العافية بهون	136	3	بئر الاسطى ميلاد للجذام	120	3	كاباو	60
4	الجلاء للاطفال طرابلس	200	4	اوباري	120	4	الامراض الصدرية مصراتة	120	4	الحرابة	60
5	الجلاء للولادة طرابلس	480	5	بني وليد	120	5	الامراض الصدرية شحات	170	5	العوينية	60
6	ابي سنة للامراض الصدرية	219	6	ترهونة	201	6	الامراض الصدرية الكويفية	150	6	الزنتان	60
7	السكر والغدد الصماء طرابلس	100	7	صرمان	136	7	مركز الهواري لجراحة المسالك	160	7	جادو	60
8	مركز الكلى الزهراء	201	8	العجيلات	120	8	مركز الأمراض السارية بنغازى	40	8	الجغبوب	60
9	ابي سليم للحوادث والعظام	480	9	زوارة	282	9	مركز القلب - بنغازى	60	9	القبة	60
10	الجلاء للحوادث بنغازي	480	10	غدامس	136	10	مركز علاج الأورام - مصراتة	100	10	التميمي	60
11	الفاتح لطب وجراحة الاطفال	350	11	يفرن	150	11	مستشفى الأمراض النفسية - بنغازى	450	11	سوسة	60
12	الجماهيرية للولادة/بنغازي	515	12	براك الشاطيء	120		المجموع	1870	12	بن جواد	60
13	المعهد القومي للاورام - صبراتة	120	13	مرزق	120				13	القره بولى	60
14	النهر الصناعي/بنغازي	120	14	الجميل	120				14	تاورغاء	60
15	الثورة بالبيضاء	462	15	مزدة	120				15	برقن	60
16	ابن سيناء/سرت	223	16	نالوت	236				16	قمينس	60
17	مصراتة – المركزى	480	17	جالو	60				17	العقورية	60
18	مركز سبها الطبي	480	18	غات	120				18	الابيار	60
19	غريان	480	19	صلاح الدين - طرابلس	500				19	الداوون	60
20	طي عمر عسكر/اسبيعة	201	20	الهواري العام / بنغازي	500		المراكز غير الأيوانية		20	سلوق	60
21	الخضراء طرابلس	600	21	مسلاتة	201	1	مركز الأشعة - بنغازي		21	البردي	60
22	الزاوية	480	22	إمحمد المقريف - إجدابيا	282	2	مركز السكر والغدد الصماء مصراته		22	الأصابعه	60
23	صبراتة	201	23	الوحدة - درنة	512				23	البريقة	60
24	زليتن	480		المجموع	4847	3	مركز الكلى - طرابلس		24	ادري	60
25	طرابس المركزي	925							25	ودان	60
26	7أكتوبر – بنغازى	200							26	عمر المختار	60
27	مركز طرابلس الطبي	1438							27	الشويرف	60
28	مركز بنغازي الطبي	400							28	جردس الحرار	60
29	مركز البطنان الطبي	420							29	تازربو	60
30	الخمس	282							30	تراغن	60
31	طب القضاء والأعماق	200							31	القريات	60
	المجموع	12052							32	سمنو	60
				المجموع الكلي لعدد الأسرة 20689						المجموع	1920

الشعبيات	العيادات المجمعة	المراكز الصحية	عيادات الأسنان	وحدات الرعاية الصحية			
				حجر صحي	أ	ب	ج
البطنان	1	18	1	2	0	42	2
درنة	2	41	1	1	0	12	0
الجبل الأخضر	3	17	1	0	1	39	0
المرج	0	37	0	0	6	25	2
بنغازي	6	27	1	2	0	38	1
الواحات	0	7	0	0	0	18	0
اجدابيا	1	18	1	0	0	3	0
الكفرة	0	9	0	3	0	1	3
سرت	1	11	1	0	15	11	3
الجفرة	0	5	0	0	4	3	0
مرزق	1	17	0	1	8	25	1
سبها	1	8	1	0	0	13	3
غات	0	7	0	0	0	6	0
وادي الحياة	0	12	0	0	8	16	0
وادي الشاطئ	0	23	0	0	10	12	20
مصراتة	4	37	1	1	2	23	4
المرقب	2	49	0	1	0	84	0
طرابلس	11	53	3	1	0	35	4
الجفاره	0	39	0	1	3	67	11
الزاوية	2	7	1	0	6	41	3
النقاط الخمس	1	45	3	2	0	35	1
الجبل الغربي	1	30	0	0	17	28	82
نالوت	0	18	0	2	6	14	3
المجموع	**37**	**535**	**15**	**17**	**86**	**591**	**143**
المجموع الكلي للمرافق الصحية 1424							

ثالثا : بيانات عن مصادر الخدمة البديلة .

جدول 6. المصحات الإيوائية والعيادات الخاصة والصيدليات والمختبرات حسب المناطق الليبية (الشعبيات سابقاً) [3]

ت	الشعبيـة	عدد المصحات	عدد الأسرة بها	عدد العيادات	عيادات الأسنان	الصيدليات	المختبرات
1	البطنان	1	40	1	1	27	3
2	درنه	2	50	7	6	36	6
3	الجبل الأخضر	2	31	17	5	76	5
4	المرج	0	0	16	0	38	12
5	بنغازي	12	205	49	27	185	24
6	اجدابيا	1	12	15	2	42	9
7	الواحات	0	0	3	2	9	3
8	الكفره	0	0	3	2	11	1
9	سرت	1	11	6	3	52	5
10	الجفرة	0	0	4	1	17	4
11	سبها	5	74	4	9	58	11
12	وادي الشاطئ	0	0	6	0	22	3
13	مرزق	0	0	1	7	15	5
14	وادي الحياة	0	0	0	2	12	1
15	غات	0	0	0	0	3	1
16	مصراته	14	452	22	15	135	15
17	المرقب	6	95	18	20	103	15
18	طرابلس	45	750	125	140	560	145
19	الجفاره	3	110	39	21	230	16
20	الزاوية	4	138	42	14	152	8
21	النقاط الخمس	7	120	12	5	65	9
22	الجبل الغربي	0	0	15	12	60	8
23	نالوت	0	0	10	3	26	2
	المجموع	103	2088	415	297	1934	311

رابعا : بيانات عن الموارد البشرية العاملة بقطاع الصحة بليبيا .

جدول 7. عدد العناصر الطبية والطبية المساعدة (وطنية وغير وطنية) بالمرافق الصحية [3]

التخصص	أطباء	أطباء أسنان	صيادلة	تمريض وقابلات	فنيين صحيين	إدارية وخدمية	المجموع
عدد العناصر العاملة بالمستشفيات	8280	124	503	16878	6398	14725	46908
عدد العناصر العاملة بالشعبيات	3043	3052	598	24048	10242	19646	60629
المجموع	11323	3176	1101	40926	16640	34371	107,537

خامسا : بيانات عن حجم الإنفاق على قطاع الصحة .

جدول 8. ميزانيات قطاع الصحة "مخصصات" في الفترة من 1993-2010 م [3]

السنة	الميزانية الإدارية			ميزانية التحول	إجمالي الميزانيات	ملاحظات
	الباب الأول	الباب الثاني	المجموع			
1993	210,525,230	164,245,457	374,770,687	4,600,000	379,370,687	حسب المصروف الفعلي من ميزانية التحول وحسب المعتمد من الميزانية الإدارية
1994	124,484,000	88,527,000	213,011,000	20,600,000	233,611,000	
1995	134,290,700	124,489,300	258,780,000	22,300,000	281,080,000	
1996	254,831,000	201,249,000	456,080,000	66,000,000	522,080,000	
1997	365,000,000	243,968,000	608,968,000	52,800,000	661,768,000	
1998	345,760,871	173,481,789	519,242,665	27,300,000	546,542,665	
1999	238,068,787	199,958,151	438,026,938	69,200,000	507,226,938	
2000	247,837,450	154,589,744	402,427,194	107,400,000	509,827,194	
2001	274,188,099	175,925,883	450,113,982	135,700,000	585,813,982	
2002	290,044,255	261,789,883	551,834,138	397,100,000	948,934,138	الميزانية التسييرية مقدرة للسنوات من عام 2002 إلى 2006
2003	308,622,467	410,789,883	719,412,350	326,100,000	1,045,512,350	
2004	324,052,467	418,700,000	742,752,467	249,100,000	991,852,467	
2005	349,520,000	431,261,000	780,781,000	179,000,000	959,781,000	
2006	420,905,900	451,900,000	872,805,900	274,200,000	1,147,005,900	
2007	549,141,000	622,008,000	1,171,149,000	484,933,327	1,656,082,327	
2008	727,314,763	*814,791,161	1,542,105,924	1,080,000,000	2,622,105,924	يشمل الباب الثاني مبلغ 500 مليون دينار أدوية ومستلزمات طبية
2009	901,386,600	*926,133,755	1,827,522,364	700,000,000	2,527,520,355	يشمل الباب الثاني مبلغ 600 مليون دينار أدوية ومستلزمات طبية
2010	1,382,659,600	1,098,332,500	2,480,992,100	654,000,000	3,134,992,100	

سادسا :

بيانات عن حجم الإنفاق على العلاج بالخارج .

جدول 9. المصروفات والالتزامات المالية لقطاع الصحة تجاه الدول التي تم توجيه المرضى والجرحى لها[3]

الدولة	والجرحى عدد المرضى والمرافقين سابقاً	العدد الحالى	عدد المشرفين سابقا	العدد الحالى	المبالغ التي صرفت	الديون المستحقة
الأردن	50000	2500	140	7	218 مليون	150 مليون
مصر	12000	960	275	15	45 مليون	75 مليون
المانيا	1800	800	77	9	120 مليون	أكثر من 50 مليون
تركيا	17000	299	250	؟	217 مليون	؟
تونس	5000	165	16	6	32 مليون	68 مليون
اليونان	6500	310	63	14	مليون 165	160مليون
المغرب	180	0	8	0	2.6مليون	ألف 185

تقويم النظام الصحي باستخدام أداة سوات

1. نقاط القوة المتوفرة بالنظام الصحي

- تعد الموارد البشرية، من الناحية العددية، أحد موارد النظام التي توفر له فرصة النهوض بخدمات الرعاية الصحية
- البنية التحتية التي يعتمد عليها النظام الصحي والمتمثلة في مرافق الرعاية الصحية الأولية والثانوية مقبولة في المرحلة الحالية للتوظيف في مشروع إصلاح النظام الصحي
- توفر الجامعات والكليات والمعاهد الطبية والفنية، من الناحية العددية، فرصة على المدى القريب لإمداد النظام الصحي بالموارد البشرية

2. نقاط الضعف التي تعتري النظام الصحي

- عدم اعتماد رؤية موحدة وسياسات معلنة لعمل القطاع خلال مراحل التطوير الزمنية المختلفة

[3] تقرير وزارة الصحة 2012

- تدني كفاءة التوثيق وتبادل المعلومات في المؤسسة الصحية على جميع المستويات
- عدم صلاحية المعلومات والبيانات اللازمة للتخطيط والتنفيذ
- عدم استقرار الإدارة
- استمرار سوء استعمال الموارد المالية
- صعوبة ضمان جودة الأداء مع التوسع الأفقي لمؤسسات الرعاية الصحية بما يغطي المساحة الشاسعة للبلاد
- التذبذب والتغير في اتخاذ القرار
- افتقار مؤسسات الخدمة الصحية لكوادر مؤهلة ومدربة
- سوء توزيع الكوادر الطبية والطبية المساعدة والفنية والإدارية بالمرافق الصحية
- انخفاض مستوى عطاء الطاقم الطبي والطبي المساعد
- تدني مستوى أداء خدمات الرعاية الصحية الأولية
- غياب حلقة الوصل بين المواطن والمؤسسة الصحية
- غياب التنافسية وروح المبادرة على مستوى الأفراد والمؤسسات في مجال الخدمة الصحية
- غياب المعايير المحددة لجودة الخدمة والأداء والصيانة والنظافة وتنظيم سير العمل بالمؤسسة الصحية
- الفوضى الإدارية في تحديد التمويل اللازم للإمداد الطبي وغياب الأسس الواضحة لقرارات تحديد الاحتياجات وعمليات الشراء والتخزين والتوزيع
- نقص أو عجز التجهيزات الطبية عن القيام بدورها بكفاءة، نتيجة لعدم توفرها في الزمان أو المكان المناسبين أو عدم صيانتها، وكذلك الحال بالنسبة للأدوية والتقنيات الطبية، مع عدم الرقابة وضمان جودة المتداول منها.
- التذبذب بين المركزية واللامركزية واستقلالية المؤسسة الطبية وغياب البيروقراطية الرشيدة
- المستوى المتدني لأداء التثقيف والإعلام الصحي والوسائل المستخدمة فيه
- الأسلوب المندفع وغير المدروس في الاستعانة بالخبرات والمؤسسات الأجنبية في طلب الإدارة والخدمة الطبية
- عدم وجود خطط واضحة للتدريب المهني العملي والنظري
- ضعف مستوى البحوث والدراسات العلمية القطاعية
- عدم تمكن القطاع الخاص من تقديم خدمة صحية مساندة ومنافسة لعدم وجود معايير لتنظيمه ومراقبته بغرض الاستفادة منه

3. الفرص المتاحة لتطوير النظام الصحي والخدمات الصحية

- الرغبة السياسية في إصلاح نظام الرعاية الصحية
- تمويل نظام الرعاية الصحية الحديثة
- الاستعانة بالخبرات الليبية في الداخل والخارج للمساهمة في تطوير نظام الرعاية الصحية الوطني
- الخبرة الدولية ودورها المحتمل في مستقبل نظام الرعاية الصحية الوطني
- البنية التحتية لوسائل الاتصال والتوثيق الإلكتروني المتاحة للاستخدام وتوفر العناصر البشرية المدربة بشكل أساسي التي يمكن تطويرها

4. التحديات والمخاطر التي تواجه النظام الصحي

- المساحة الجغرافية الواسعة للبلاد، ما يستوجب توفير خدمات الرعاية الصحية في المناطق السكانية بعدالة وإدارة جيدة
- التغير الديموغرافي الذي طرأ على البلاد بعد حرب التحرير
- الخطر البيئي المتمثل في ظاهرة التصحر ونضوب الموارد المائية
- خطر انتشار بعض الأمراض المعدية عبر الهجرة غير الشرعية الوافدة لليبيا عبر الحدود كالإيدز والتهاب الكبد
- الحاجة الملحة لمعالجة حالات ضحايا حرب التحرير وصعوبة معالجة هذا الملف
- ارتفاع معدلات حوادث الطرق والإصابات الناتجة عن استخدام الأسلحة التي انتشرت بعد حرب التحرير
- ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية كالأورام وداء السكري وارتفاع ضغط الدم وأمراض القلب الناتجة عن الطعام غير الصحي والإفراط في تناول الأطعمة وتناقص المجهود البدني وانتشار الأمراض التي يسببها التبغ
- ارتفاع نسق الطلب على خدمات الرعاية الصحية الجيدة من قبل المواطنين بالشكل الذي قد يرهق النظام الصحي
- نزعة المواطن لطلب العلاج بالخارج لما يتوفر عليه هذا البديل من خدمات رعاية صحية وفنية أفضل
- الضغوط الناتجة عن الأزمة المالية العالمية ما قد يفقد الاقتصاد الليبي مرونته وبالتالي إمكاناته لتوفير الدعم المالي المطلوب لتدعيم النظام الصحي

- ارتفاع أسعار التقنيات الطبية والأدوية ما قد يثقل كاهل الخزينة العامة ويستدعي توفير موارد مالية أكبر
- النظام الضعيف للحوافز المادية والمعنوية التي تشجع المهن الطبية والطبية وتساعد على تحسين كفاءة أدائها مما جعل من النظام الصحي بيئة طاردة للتخصصات الطبية ودفعها للبحث عن فرص عمل وتطوير بالخارج
- تدني مستوى التعليم والتدريب المهني المستمر بالمؤسسات التعليمية الطبية والصحية
- عمل قطاع الصحة ومؤسساته كلٌ بمعزل عن الآخر، رغم أنه لا يمكن لأي منها التخطيط أو التنفيذ المحترف والناجح دون إشراك القطاعات والمؤسسات ذات العلاقة.

مجالات إصلاح النظام الصحي[4]

إن العمل على سد الفجوة في النظام الصحي ومعالجة نقاط الضعف والقصور فيه يعد أولوية على اعتبار أن النظام الصحي هو المنوط بقيادة مرحلة التغيير التي تستهدف تحقيق الرؤية المعبرة عن تطلعات الشعب للتمتع بخدمات صحية جيدة على جميع المستويات. هذا ما جعل عدداً من المؤسسات الوطنية والدولية والخبراء الصحيين الليبيين بالداخل والخارج تقيم إبان فترة التحرير عددا من المؤتمرات وورش العمل وتدعو الخبرات الدولية في المجال لتدارس أوضاع النظام وتحليله والمقارنة بينه وبين سائر الأنظمة الصحية العالمية الناجحة، للخروج بآلية لإصلاح النظام الصحي.

وكان مؤتمر المساندة الصحية الذي عقد بطرابلس في ديسمبر 2011 والمؤتمر الوطني للأنظمة الصحية الذي عقد بالتعاون بين وزارتي الصحة ومنظمة الصحة العالمية بطرابلس في أغسطس 2012 يستهدفان العمل على إصلاح النظام الصحي وتنسيق الأدوار بين قطاعات ومؤسسات الدولة المختلفة لتوحيد الجهود التخطيطية والتنفيذية، وكان الأخير معنياً تحديدا بمجالات الإصلاح الستة للنظام الصحي وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية، حيث اجتمع فيه ما يقرب عن خمسمئة مشارك يعملون بمختلف مؤسسات القطاع ومن مختلف التخصصات المهنية الطبية والطبية المساعدة والصيدلانية والإدارية. وقد خلصوا فيه إلى التوصيات العملية التالية لإصلاح النظام الصحي من خلال تلك المجالات:

(1) الحوكمة والقيادة

[4] تقرير اللجنة العلمية لمؤتمر الأنظمة الصحية 2012

1. العمل على ضمان التزام ودعم البرلمان والحكومة لتطوير وتحديث منظومة الرعاية الصحية من خلال إنشاء مجلس أعلى للصحة تكون له الصلاحيات التالية:

أ. الاضطلاع بدور لجنة الأزمة الصحية الوطنية.

ب. الإشراف على الإستراتيجية الوطنية للرعاية الصحية بمتابعة ومراجعة الخطط قصيرة وطويلة المدى لمنظومة الرعاية الصحية.

ج. توسيع دائرة العضوية بالمجلس لتضم كل أصحاب الشأن في الرعاية الصحية، بمن فيهم رؤساء اللجنة الإشرافية البرلمانية للصحة، مع وجوب ترأس المجلس الأعلى للصحة من قبل أعلى شخصية حكومية ممكنة، كرئيس الوزراء على سبيل المثال أو نائبه.

د. تعديل القوانين الصحية القديمة فور صدور الدستور.

2. إعادة هيكلية المخطط التنظيمي لقطاع الصحة انسجاما مع البنية الجديدة للحكومة أخذا بعين الاعتبار:

أ. الفصل بين المهام الثلاث لمنظومة الرعاية الصحية وفقا للأجهزة المستقلة التالية:

- السلطات والخدمات الصحية الوطنية المركزية والإقليمية
- تمويل الرعاية الصحية (بما في ذلك التمويل المباشر والتأمين الصحي وغير ذلك)
- إنشاء هيأة وطنية لاعتماد ومراقبة جودة خدمات مؤسسات الرعاية الصحية (لوضع معايير الخدمات، الترخيص وتفتيش مرافق الرعاية الصحية الحكومية والخاصة، ومراقبة الأداء)، بالإضافة إلى النقابة الطبية الموجودة والمجلس الليبي للتخصصات الطبية

ب. فك مركزية الخدمات الطبية وتفويض السلطات الصحية الإقليمية لتكون مسؤولة عن تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية إلى السكان المحليين، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تعيين رئيس تنفيذي على رأس جهاز لإدارة كل سلطة صحية إقليمية، على أن تمثل مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات رعاية المرضى في مجلس إدارة هذا الجهاز، مع منح السلطة الصحية الإقليمية حرية تصرف محلية كافية لتحديد كيفية تنظيم الخدمات المحلية وتقديمها، وبحيث تغطي كل سلطة صحية إقليمية عددا من السكان يتراوح بين 300.000 و 500.000 فرد.

- توفير خدمات الرعاية الصحة الأولية الأساسية والخدمات الحساسة ضمن مسافة 50 كيلومتر (ما لم تتوفر طائرات إسعاف).
- تفويض كل سلطة صحية إقليمية لإدارة مرافق الرعاية الصحية المحلية واتخاذ القرارات بحيث تكون مسؤولة عن نتائج الخدمات الصحية السريرية.
- تقديم الموارد الضرورية إلى السلطة الصحية الإقليمية في الوقت المطلوب.

3. تشجيع ثقافة المسؤولية والشفافية في القطاع الصحي من خلال:

أ. إشراك مؤسسات المجتمع والمنظمات العلمية في معالجة وتخطيط برامج ومشاريع وسياسات الرعاية الصحية.

ب. تعزيز عملية اتخاذ القرار المبنية على الدليل والاستناد إلى التقويم المنتظم لإدارات المراجعة التابعة لوزارة الصحة و/أو مؤسسات مسؤولة أخرى.

ج. تطوير بروتوكولات "تحليل الأسباب الجذرية" وتعزيز ثقافة "عدم التوبيخ" في المؤسسات الصحية.

د. دعم برامج التثقيف والتوعية الصحية ونشر لائحة حقوق المرضى بشكل واسع لتعريف المجتمع بها.

هـ. إنشاء مكتب شكاوى وتظلم مستقل للمرضى، بتمويل من الحكومة ليكون راعياً لحقوق المرضى.

4. إنشاء مجالس مهنية مستقلة لتنظيم التخصصات الطبية وتخصصات الرعاية الصحية ذات الصلة.

5. إنشاء مجلس وطني للأبحاث والدراسات الصحية والطبية للاضطلاع بالمسؤوليات التالية:

أ. اختيار مجالات وبرامج البحث وتحديد أولوياتها في التمويل.

ب. مراقبة سير الأبحاث لضمان الحفاظ على سلامة واستقلالية وخصوصية المريض من خلال مراجعة أخلاقيات الأبحاث وآلية الاعتماد.

6. تنظيم القطاع الخاص أخذا بعين الاعتبار الحاجة إلى:

أ. إنشاء منظومة ترخيص لمرافق الرعاية الصحية الخاصة وغير التابعة للمنظومة الصحية الحكومية.

ب. تشجيع مرافق الرعاية الصحية الخاصة على التتقيد بمعايير خدمات الرعاية الصحية الوطنية.

7. تطوير برنامج وطني لتطوير وتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان:

أ. تمحور هذه الشراكة على خدمة المريض.

ب. الاتفاق على شراء الخدمة طبقا لتعريفة الأسعار الوطنية.

ج. سياسات تحكم علاقة هذه الشراكة مع مقدمي خدمات الرعاية الصحية الوطنيين والأجانب.

د. إشراك القطاع الخاص في التخطيط واتخاذ القرار بقطاع لصحة.

(2) الموارد البشرية

1. العمل على إعادة توزيع القوى العاملة طبقا للاحتياجات الإقليمية والمؤسساتية.
2. إجراء تحليل مفصل وبشكل فوري للقوى العاملة الموجودة بما في ذلك الأعداد والفئات ومجموعة المهارات.
3. إعادة تصنيف مجموعات الأطقم والتصنيف الفرعي يعتمدان على المؤهلات والكفاءات قبل إعادة النشر.
4. اعتماد نظام حوافز مالية جاذب للموارد البشرية المؤهلة، والعمل على تدريب الأطقم الطبية للانخراط في تخصصات نادرة أو ذات متطلبات فنية، مثل طب الأسرة ومهندسي الطب الإحيائي والمجالات عالية المخاطر، وتلك التي تتطلب التعيين في مناطق بعيدة جغرافيا داخل البلاد.
5. التخطيط الإستراتيجي للقوى العاملة من أجل:

أ. إنشاء قاعدة بيانات صحية قوية وشاملة تشمل الأعداد والفئات الرئيسية والفرعية ومزيج المهارات والمؤهلات والتوزيع، وذلك عبر جمع المعلومات من خلال إحصاء متكرر للقوى العاملة.

ب. جمع المعلومات بخصوص الأعداد المتوقع أن تلتحق بالقوى العاملة (الممرضين والخريجين الطبيين) والأعداد التي تغادر القوى العاملة (الهجرة وخطط التقاعد).

ج. مراجعة سياسات القبول الحالية في المدارس الطبية حتى تتكيف مع تدريب ذي جودة أفضل وتقلص الفاقد المتوقع في الخريجين الطبيين والأعداد الكبيرة غير المبررة من حالات التسرب من الجامعة.

د. إيجاد سبيل لمن يستكمل بنجاح الدورة العلمية الأساسية (السنة الثالثة) ولا يمكنه متابعة الدراسة إلى درجة البكالوريوس، بحيث يحصل هؤلاء الطلبة على دبلوم في العلوم السريرية الأساسية لإنقاذ مسيرتهم المهنية.

6. التوظيف والاحتفاظ بالقوى العاملة:

أ. إدخال قواعد لتعيينات جديدة تشمل تعيين لمناصب شاغرة محددة مسبقا ويجب أن يشمل الإعلان عن الوظائف الوصف الوظيفي، كما يجب الاعتماد على المقابلات الشخصية، والعدالة والتكافؤ في توزيع الفرص.

ب. تحسين ظروف العمل والظروف الأمنية، وتمكين وإشراك العاملين في عملية اتخاذ القرار.

ج. تحفيز الطاقم من خلال تقدير إنجازاتهم المميزة في العمل ومنح الترقية على أساس الأداء وخلق فرص لهم لتطوير مسيرتهم المهنية.

د. التخطيط المدروس للمسيرة المهنية للعاملين علمياً وفنياً، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات عند الضرورة.

هـ. مراجعة نظام المرتبات والحوافز لمواصلة العمل إلى ما بعد سن التقاعد لتقليص الفاقد في الطاقم ذو التجربة والخبرة المميزة الذي يحدثه التقاعد المبكر.

و. العمل على حث واستدراج المهارات الوطنية في الخارج للرجوع والعمل في وطنهم.

7. تطوير القوى العاملة:

أ. تنمية مهارات الطاقم حتى يكون قادرا على أداء مهامه بكفاءة أو فسح المجال لتغيير المسار الفني والمهني حسب المتطلبات مع حماية حقوق المهنية للعاملين.

ب. إدخال تصور التطوير المهني المتواصل والتدريب المستمر للحفاظ على المهارات والكفاءات بالاعتماد على دورات متقدمة في المعرفة والمهارات المهنية.

ج. إعداد خطط تطوير ذاتية سنوية لكل المستخدمين بغض النظر عن طبيعة عملهم بحيث يتم الاتفاق سنويا على خطط التطوير الذاتي بين المستخدم ورئيسه المباشر للوفاء بالطموحات المهنية للمستخدمين والحفاظ على مصلحة العمل.

د. إجراء تقويم سنوي لكل المستخدمين لمراجعة أدائهم خلال السنة السابقة وخطة للسنوات القادمة مع تحديد أهداف التعليم وخطط التطوير الذاتي، بحيث يقدم المستخدم دليلا على

التطوير المهني المتواصل والأداء السليم من خلال عملية مراجعة رسمية، وبحيث تعتمد تقارير التقويم الجيدة أساسا للترقية والحوافز وغيرها، ويمكن الاعتماد في ذلك على بروتوكولات التقويم "360 درجة".

8. التشريعات المهنية:

أ. هناك حاجة إلى وجود أجهزة تشريعية مهنية مستقلة من أجل تنظيم المهن الطبية وطب الأسنان والتمريض، بحيث تكون هذه الأجهزة مؤسسات قانونية غير حكومية، تعمل أيضا باستقلال وانسجام وتنسق الأدوار والمهام فيما بينها، وتتمثل مهامها في تنظيم المهن من خلال التسجيل وإصدار الشهادات وتجديدها، وتكون مسؤولة عن إصدار الدليل المهني، والمعايير الأخلاقية ومدونات قواعد السلوك، وعن تقويم اللياقة المهنية للممارسة عندما يكون لذلك مقتضى، ومراقبة التعليم في الطب وطب الأسنان والتمريض سواء في المستويات ما قبل التخرج أم بعده لضمان أن تفي برامج التدريب والمناهج الدراسية الجامعية المعايير المتفق عليها وأن يتم تقديمها بفعالية ومصداقية.

ب. يجب أن تقتصر إعادة إصدار الشهادة في حال يتسنى للمهني إثبات سجل جيد للتطوير المهني المتواصل وتأمين دليل حول الأداء السليم من خلال المراجعة.

9. استعادة ثقة المجتمع في مقدمي الخدمة من المؤسسات والأفراد عبر:

أ. تنفيذ التوصيات سالفة الذكر.

ب. التخطيط الفعال لعمل جميع مهن الرعاية الصحية وتحديد كل وصف لعمل أو مسؤولية مهنية تقدم الرعاية الصحية.

ج. القيام بحملات إعلامية لتوضيح أهداف النظام الصحي ووظائفه وظروف عمله والحاجة لمساندة المجتمع ليقوم النظام بأداء مهامه بنجاح.

د. تحسين صورة مهنة التمريض من خلال رفع المعايير والحرفية في التمريض وتطوير المهارات الفنية والقيادية.

هـ. اعتماد نظام حوافز معنوي ومادي مجزي للعناصر التي تتفوق في مهامها.

ز. وضع أسس لاعتماد المؤسسات التعليمية الطبية.

(3) تقديم الخدمات الصحية

تشمل خدمات الرعاية الصحية الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل، ويمكن تقديمها بالمنزل أو في المجتمع أو بمكان العمل أو داخل مؤسسة صحية. وتقديم عناية صحية جيدة يأتي عبر تدخلات صحية فعالة، وآمنة، ذات جودة عالية ومركزة على المريض، تقدم إلى أولئك الذين هم بحاجة إليها متى وأنى نما دعت الحاجة إليها دون إهدار للموارد.

وخدمة العناية الصحية الحالية في ليبيا ليست مركزة على المريض ورديئة الجودة ومكلفة وغير فعالة وغير كافية وغير عادلة في التوزيع مع صعوبة الوصول والحصول عليها وهي لا تتطابق مع أي من معايير الجودة وغير منتظمة ولا يتم مراقبتها بشكل فعال، وعليه فهي تفتقد إلى ضمان الأمان والسلامة. ويؤدي هذا إلى صعوبة الوصول إلى الخدمة ويزيد من حيرة المرضى وجعلهم غير واثقين في معيار العناية التي يتلقونها أو في استمرارية ما يحصلون عليه من خدمة.

وفي سبيل تحسين مستوى تقديم الخدمات الصحية أوصى المؤتمر بالتالي:

1. إعادة توجيه تقديم الخدمة الصحية لتكون مركزة على المريض، أي مصممة حول المريض لضمان الوصول السهل للخدمة والاعتماد على عدالة توزيعها للسكان.
2. فصل مجال تمويل الخدمات عن مراقبتها وعن تقديمها بحيث يعتمد مبدأ شراء الخدمة من قبل الممول وفق اشتراطات ومعايير واضحة لجودة الخدمة المقدمة، والاستفادة من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في شراء الخدمة، وبحيث تتولى هيأة مراقبة واعتماد جودة الخدمات الصحية مسؤولية المراقبة على نحو ما ذكر سلفاً.
3. تحديث وتطوير مؤسسات خدمات الرعاية الصحية الأولية بحيث تشمل البنية التحتية والمرافق مع استمرار بناء مراكز رعاية صحية أولية جديدة لضمان توزيع عادل وشامل للخدمات الصحية الأساسية كما يجب العمل على:

أ. تيسير الوصول إلى شبكة خدمات الرعاية الصحية الأولية التي توفر الخدمات غير الاستعجالية محليا وتنسيق إحالتها من هذه المراكز إلى المستوى الثاني من الرعاية الصحية متى ما كان ذلك مناسبا.

ب. اعتماد منظومة إلكترونية وطنية للتسجيل الصحي.

ج. تنسيق مهام مراكز الرعاية الصحية الأولية وطب الأسرة مع العيادات المجمعة وضمان التعاون بينها.

د. اعتماد نظام حوافز مشجع للمهن الطبية للعمل في مجال خدمات الرعاية الصحية الأولية .

هـ. استحداث وظيفة طبيب الأسرة وتطوير منظومة الرعاية الصحية الأولية لتشمل هذه الوظيفة.

4. ضمان استقلالية السلطات الصحية الإقليمية في الإشراف على خدمات الرعاية الصحية الأولية مع الإبقاء على خدمات المستوى الثاني وخدمات الرعاية التأهيلية تحت إشراف السلطات الصحية المركزية مع ضمان:
   أ. اعتماد منظومة إحالة مرنة للمرضى.
   ب. توزيع خدمات الرعاية الصحية الثانوية والتأهيلية بشكل يحقق عدالة توزيعها على السكان.
   ج. تنظيم وتفعيل الشراكة مع القطاع الخاص لتقديم خدمات الرعاية الصحية على جميع المستويات.
5. اعتماد منظومة تواصل جيدة بين مستويات الخدمة المختلفة لضمان استمرار العناية بالمرضى وسهولة الوصول إلى المعلومات الخاصة بهم لضمان اتخاذ قرارات علاجية صائبة.
6. تطوير البرامج الصحية الوطنية المعنية بالقضايا الصحية المهمة بما في ذلك الوقاية من أمراض الأوعية القلبية، المسوح المتعلقة بالأورام، مكافحة التدخين، سلامة الطرق والمسائل البيئية المتعلقة بالصحة، وضمان التعاون المؤسساتي على المستوى الوطني بين وزارات الصحة، التعليم، الداخلية والشؤون الاجتماعية،وكذلك مع وسائل الإعلام، وتمويل هذه البرامج بما يمكنها من تحقيق أهدافها.
7. دراسة إمكانية التعاقد مع مؤسسات إدارة صحية عالمية لتشغيل المرافق الصحية المغلقة حالياً وفق مبدأ شراء الخدمة وهذا يتطلب أخذ قرار واضح في سياسات التمويل والتأمين الصحي لتأسس هذه المشاريع بناءً عليها.
8. العمل على تطوير منظومة كاملة وجاهزة لجهاز الإسعاف.

(4) نظام المعلومات الصحية

يتطلب تطوير وتطبيق سياسات خدمات الرعاية الصحية بيانات دقيقة وجديرة بالثقة، وهي أيضا ضرورية لحوكمة وتنظيم وإدارة مؤسسات الرعاية الصحية وبرامج التعليم والبحث وتنمية الموارد البشرية وجميع عناصر النظام الصحي الأخرى. وهي معلومات أساسية لتمكين النظام الصحي من اتخاذ القرار الاستراتيجي على المستويين الوطني والمحلي.

ويفتقر نظام المعلومات الصحي الوطني إلى سياسة واضحة في تنظيمه وتأسيسه، فيما تفتقر المعلومات إلى الكفاية والموضوعية والمصداقية في كثير من الجوانب، ويعتري عملية تحليلها كثير

من النقائص، وهي لا تفضي إلى نتائج وتوصيات تساعد متخذ القرار في توظيفها لاعتماد سياسات وبرامج ومشاريع مؤسسة على معلومات صحيحة وقوية ومفيدة وجديدة ومستمرة.

وفي سبيل تطوير نظام المعلومات الصحي الوطني أوصى المؤتمر بالتالي:

1. إنشاء لجنة توجيه تقنية معلومات وطنية للإشراف على تطوير منظومات المعلومات الصحية عبر شبكة خدمات الرعاية الصحية، بحيث تفوض بالصلاحيات التالية:
   أ. وضع رؤية وخطط إستراتيجية لتطوير تقنية المعلومات الصحية الوطنية.
   ب. الإشراف على تطبيق هذه المخططات.
   ج. التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتسهيل تجميع المعلومات الخاصة بمراقبة الأداء وضمان الجودة.
   د. اقتراح سياسات وتوجيهات وطنية لتجميع وإدارة البيانات.
2. اقتراح برنامج تمويل واضح لتطوير الموارد والبنية التحتية لتقنية المعلومات.
3. توظيف وتدريب أطقم وموظفي تقنية المعلومات والاتصالات (ICT) للعمل جنبا إلى جنب مع الأطقم الطبية والطبية المساعدة من أجل تطوير وإدارة منظومات (IT) صحية محلية ووطنية، وتدريب الأطقم الطبية والطبية المساعدة بغرض تطوير مهارتهم للاستغلال الفعال للمنظومة مع ضرورة تصنيف الأطقم المدربة وظيفياً لتحليل المعلومات والبيانات وتقديم التقارير حول النتائج.
4. تمتع المعلومات والبيانات التي يتم جمعها وتوثيقها بالجودة العالية لتمكن من الاعتماد عليها للوصول إلى نتائج تفيد صانع القرار من اتخاذ إجراءات مؤثرة وهذا يتأتى عبر:
   أ. استخدام معايير تجميع ومنظومات ترميز البيانات المتفق عليها وطنيا، مثل ICD10، ورموز التشغيل، ورقم تمييز المريض الفريد، والرموز المعرفة للأطقم الوظيفية.
   ب. تأسيس منظومة مراقبة ومراجعة جودة البيانات التي يتم جمعها لضمان مطابقتها للمعايير المتفق عليها وطنياً.
   ج. اقتراح تشريعات تضمن سرية المعلومات وتداولها الآمن، ويمكن تفويض هيأة مراقبة واعتماد جودة الخدمات الصحية لهذه المهمة، ما يبعث الثقة لدى المجتمع والمرضى بصفة خاصة.
   د. إتاحة المعلومات التي تقارن بين كفاءة أداء مؤسسات الرعاية الصحية وجودتها للنشر، لاستخدامها كأداء ضغط مجتمعي لتحسين جودة الخدمات بما يفضي في نهاية المطاف إلى استعادة ثقة المجتمع في النظام الصحي الوطني.
   هـ. إنشاء نظام معلومات صحي محلي ناجح مع توخي:

- إنشاء منظومات المعلومات الصحية تبنى على مراحل، ويفترض البدء بمشاريع نمطية لضمان النجاح فيها ثم الانتقال إلى التوسع في هذه المشاريع
- الاعتماد على تأسيس منظومة المعلومات الصحية محلياً ثم الانتقال لتأسيس المنظومة المركزية
- التركيز على الهدف الأساسي من منظومة المعلومات الصحية وهو اتخاذ القرار الحكيم المبني على البيانات الصحيحة ورفع مستوى الأداء وجودة الخدمات.

5- وضع الاعتبار للنقاط التالية عند تطوير منظومة المعلومات والاتصالات الإلكترونية:

أ. جدولة الأهداف المراد تحقيقها زمنياً.

ب. ضمان مشاركة العاملين المستخدمين للمنظومة باستطلاع آراءهم وإقامة ورش عمل لتدريبهم

ج. إنشاء قسم لتقنية المعلومات والاتصالات الإلكترونية الصحية في مراكز الخدمات الصحية.

6. إنشاء السجل الصحي الوطني لتسجيل بعض الأمراض مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والأورام والحوادث، والمراض المعدية ومضاعفات الأمراض المسببة للوفاة.
7. إيلاء الاعتبار لتكامل وربط منظومات معلومات الرعاية الصحية بمنظومات تقنية المعلومات والاتصالات الوطنية الأخرى مثل الخدمات الاجتماعية. ويجب أن يخضع تكامل هذه المعلومات لمعايير الاتصالات والمعلومات الوطنية عند تبادلها بين المنظمات. مثلا: (HL7) (المستوى الصحي السابع لقابلية التشغيل و/أو الانسجام البيني).

(5) تمويل النظام الصحي

تتباين مسؤوليات الدول الصناعية في مسؤولية الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية، وعادة ما تتحمل الدولة النصيب الأكبر من التمويل، بينما يتحمل الفرد أو مؤسسته (رب عمله) تمويل جزء من الخدمات الصحية التي يتلقاها كما في نموذج (بسمارك). وأحيانا يتم الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية من خلال الإيرادات الضريبية الوطنية كما في نموذج (بيفريدج). ويتباين كذلك حجم الإنفاق على خدمات الرعاية الصحية من دولة إلى دولة، ولا تدل نسبة الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي على جودة الخدمات المقدمة، مهما كانت هذه النسبة كبيرة، بل إن الأمر يرتبط بعدة عوامل منها أساليب الإنفاق وأوجهه، ومدى الاحتياج لتوزيع الخدمات وانتشارها والتطلب المحلي لجودة الخدمات والتقنيات الطبية المستخدمة في العلاج. وبالنسبة للنماذج المطروحة خصوصاً

نموذج بيفريدج فإنها لا تفضي إلى الرشد في استخدام الموارد طالما كان المستفيد من الخدمة لا يسدد تكاليفها مباشرة.

وقد استخلص المؤتمر مجموعة من النتائج المهمة في هذا الصدد، وهو نقص البيانات ذات المصداقية والجودة فيما يخص الإنفاق الوطني على الخدمات الصحية، والذي ينبني عليه اتخاذ قرارات إستراتيجية في مسألة التمويل الصحي، وأن معدلات الإنفاق المباشر من قبل الفرد سنوياً يصل إلى 73 دينار وهي قيمة كبيرة إذا ما قورنت بدول الخليج مثلاً.

و في سبيل إصلاح مجال تمويل الرعاية الصحية أوصى المؤتمر بالتالي:

1. اعتماد حصول المواطن المجاني على خدمات الرعاية الصحية الأولية قاعدة أساسية للتمويل وحق من حقوقه.
2. العمل على مراجعة آلية التمويل الحالية لخدمات الرعاية الصحية لما يشوبها من فساد وعدم شفافية.
3. الاستدلال والمقارنة بشكل مستمر مع معدلات الإنفاق على قطاع الصحة لدى الدول المناظرة لليبيا اقتصادياً وسكانياً.
4. تحمل الحكومة تكاليف الرعاية الصحية وتمويلها بمقتضى المحدودية الراهن في دخل الفرد الليبي. وقد اقترح خبراء ماليون وطنيون تخصيص 5.5% من إجمالي الناتج المحلي كهدف مع سنة 2040، بينما اقترح آخرون رفع سقف التمويل الصحي الليبي بزيادة سنوية 1% خلال 4 إلى 5 سنوات مقبلة، وذلك بهدف الوصول إلى المعدل الأوروبي في الإنفاق على الصحة والذي يصل إلى 7.7% من إجمالي الناتج المحلي. وبهذا فإن كلا الخيارين مقبولين إذا ترجما إلى 5000 – 7000 دولار أمريكي من الإنفاق الصحي لكل فرد سنوياً أو ما يعادله بالدينار الليبي في الوقت الراهن.
5. وبخصوص آلية الدولة في تمويل قطاع الصحة قدمت التوصيات التالية:

أ. استمرار تمويل خدمات الرعاية الصحية الأولية ومراكز الأمومة والطفولة أياً كانت آلية التمويل .

ب. العدالة في توزيع الموارد المالية لتمويل الخدمات الصحية حسب نسبة السكان وتوزيعهم جغرافياً.

ج. إجراء دراسة تفصيلية وتحليل كمي وكيفي لآليات وأساليب وإجراءات التمويل الصحي.

د. استمرار عقد الندوات والاجتماعات للحصول على بيانات أكثر دقة لمناقشة أفضل آلية لتمويل القطاع الصحي.

هـ. التنبه إلى مخاطر التمويل المباشر للخدمات من إيرادات أو خزينة الدولة كنموذج بيفريدج بسبب الهدر المقصود أو غير المقصود للموارد المادية، وإشراك مؤسسات في مسألة التمويل ومراقبة الإنفاق مثل "شركات التأمين".

و. العمل على دراسة أساليب تأمين صحي تتناسب مع الثقافة والقيم الليبية .

ز. تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع وزارة الصحة على شراء خدمات الرعاية الصحية من القطاع الخاص.

ط. تأمين جميع مؤسسات الخدمات الصحية الوطنية يغطي جميع العاملين بها، ضد الأخطاء والإهمال الطبي ما يرفع مستوى المسؤولية تجاه منع حدوثها ويعزز ثقة المواطن بالنظام الصحي الوطني.

ي. العمل على دعم نشاط التأمين الصحي ومعالجة العراقيل التي تواجهه.

(6) الدواء والتقنيات الصحية

إن الحصول على الأدوية الآمنة والفعالة الذي يقي من الأمراض أو يعالجها هو أحد الأركان الرئيسية للرعاية الصحية، وبالتالي يتوجب توفرها وجعلها في متناول الناس أو المعالجين عند الحاجة إليها وفي الأوقات والأماكن المناسبة مع وضوح طرق استعمالها وكيفية تجنب مخاطرها، وهذا ينطبق كذلك على التقنيات الصحية الأخرى.

وتعاني منظومة الرقابة على جودة الدواء قصوراً في التشريعات واللوائح التنظيمية لتداول الدواء والتقنيات الطبية بصفة عامة، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية للسلطة التنظيمية والرقابية على الدواء والسلع الطبية، كما تعاني منظومات الإمداد بالأدوية والمعدات والمستلزمات الطبية من مختنقات متكررة ، إضافة إلى سوء التخزين وأدارة الإمداد الطبي والعجز في التمويل في أحيان كثيرة، ما أدى إلى فوضى وتخبط إداري ومالي مع غياب كامل للإرادة السياسية وإصلاح هذا الجانب.

وفي سبيل تطوير منظومة وطنية للمراقبة والإمداد والتخزين والتوزيع والاستخدام الرشيد للأدوية والتقنيات الصحية يلزم:

1. مراجعة اللوائح والتشريعات المتعلقة باستيراد وإنتاج ووصف واستعمال المنتجات الدوائية وتحديث هذه التشريعات لضمان الآتي:

أ. سياسة دوائية وطنية متكاملة ومحدثة ومعممة يتم دمجها مع الإستراتيجية الصحية الوطنية.

ب. أن تشكل التشريعات الأساس لتطبيق الإستراتيجية والسياسة الوطنية والخطوة الأولى للوائح الإمداد الخاصة بالمنتجات الصيدلانية والطبية.

ج. يجب أن تكون الإجراءات التشغيلية المتعلقة بالإمداد الدوائي والصيدلاني وطنية وشاملة ومهنية وشفافة ومبنية على الدليل العلمي .

د. اختيار اقتصادي منظم وفعال مع تحديث منتظم لقائمة المواصفات الوطنية، بالنسبة للأدوية ومنتجات التقنية الصحية الأخرى .

هـ. تحتاج إلى المنتجات الصيدلانية وشبه الصيدلانية والتقنية الصحية أن تكون آمنة وفعالة وذات جودة عالية من أجل إحداث الأثر المنشود، وهذا يتطلب تخويل المركز الوطني للرقابة على الأغذية والأدوية ليصبح هيأة وطنية لتنظيم تداول الأدوية قادرة على مراقبة وتوجيه السياسات والتشريعات ذات العلاقة، وإضافة إلى الإجراءات التشريعية والتنظيمية المطلوبة، تحتاج الهيأة إلى بنية تحتية مهنية وفعالة ينبغي تجهيزها بالموارد الفنية الملائمة والموارد البشرية المدربة اللازمة.

و. تسجيل وتسعير مناسب للمنتجات الدوائية، كما تحتاج إجراءات الترخيص للمرافق والممارسين بها للتطوير لضمان أن الأدوات ذات الجودة العالية والشرعية هي فقط التي يسمح بها في سوق الأدوية وتباع إلى العامة بأسعار منافسة.

ز. هناك حاجة إلى استحداث وحدة اليقظة الصيدلانية ومركز معلومات دوائية منظم .

ح. يتعين تشجيع الجهات والمجتمعات المهنية لاستحداث أدلة علاج وطنية وضمان الالتزام بها.

ط. يجب أن تكون لكل مؤسسة صحية لجنة أدوية وعلاجات يمكنها ترويج مفاهيم الأدوية الأساسية والاستعمال الرشيد للدواء والتدريب الأساسي أثناء الخدمة لذوي المهن الصحية في إدارة الدواء، بما في ذلك الصيادلة السريرين بكل قسم، وضمان مشاركتهم في الخطة العلاجية.

2. ينبغي أن تضمن السياسة الوطنية بالنسبة لشراء وتخزين وتوزيع الأدوية التالي:

أ. أن تكون الأدوية الأساسية متوفرة وموزعة بالتساوي في جميع مناطق البلاد.

ب. بقاء شراء الأدوية والمواد الصيدلانية مركزياً بمشاركة ممثلي كافة مناطق البلاد لضمان الانسيابية والاستعمال الفعال للموارد. أما تطبيق السياسة وتقديم الخدمة فيجب أن يكون لا مركزيا.

ج. يجب أن تكون عملية المناقصة أو العطاءات للإمداد في القطاع العام شفافة بالكامل.

د. تحتاج كل هيئة محلية أو بلدية إلى تحديد متطلباتها وأولوياتها وتخصيص الموارد المراد استعمالها بطريقة فعالة وكافية وشفافة وعادلة. التزام الحكومة بمبادئ المراجعة والمراقبة والتقويم أمر جوهري، واستعمال عمليات المسح المنتظم المعتمد على المؤشرات أمر مطلوب. وينبغي قياس مستويات الرضا لمستعملي الخدمات الصيدلانية بانتظام، وتبني نموذج القاعدة–القمة لاتخاذ القرار.

هـ. يجب تخزين الأدوية والمنتجات الصيدلانية الأخرى في مرافق مرخص لها تتطابق مع المعايير الدولية (في كل من القطاعين العام والخاص)، ويجب تفتيش هذه المرافق بشكل منتظم للتأكد من أن تلك المعايير محافظ عليها.

و. يجب أن تحدث بشكل منتظم عمليات مراقبة المخزون للأدوية بمرافق تخزين الأدوية العامة المركزية والإقليمية والمحلية، فيما تتولى إدارة مراقبة المخزون بمهمة تنسيق منظومة التوزيع وإعادة التوزيع وتحجيم النفايات.

ز. يمكن لمنظومات المعلومات الصحية تزويد معلومات يعول عليها حول استعمال وتوزيع الدواء، وبالتالي تحسن من اتخاذ القرار وتقديم الخدمات.

ح. فصل إمداد المعدات الطبية عن إمداد المنتجات الدوائية.

ط يجب إدارة الأدوية والنفايات الطبية من قبل عناصر مخولة ومدربة في كل مرفق صحي لخفض معدلات الخطر.

ي. تشجيع ومراقبة إمداد الأدوية والمواد الطبية للقطاع الخاص. علاوة على ذلك، تحتاج الوكالات التجارية الوطنية إلى دعمها مع تحميلها لمسؤولياتها .

3. يجب أن تقوم الحكومة بتطوير استراتيجيات وطنية لمكافحة الفساد وترويج التعاون البيني في المجال بين السلطات التنظيمية والشرطة والخدمات الجمركية والسلطة القضائية لتنظيم السوق الصيدلاني بشكل فعال وتعزيز أدلة التقنية الصحية.

4. خلق بيئة داعمة للتصنيع المحلي للمنتجات الصيدلانية والتقنية الصحية.

5. يتطلب تخطيط وتطوير القوى العاملة في قطاع الأدوية وعلم المداواة:

أ. التعاون بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي لتحسين نتاج كلية الصيدلة، ويجب إصلاح مناهج المرحلة الجامعية وتحديثها.

ب. استحداث برامج تدريبية للدراسات العليا في مجالات مثل الرعاية الصيدلانية، علم الأدوية الإكلينيكية، صيدلة المستشفيات، الصيدلة التنظيمية، مراقبة الجودة، اليقظة الصيدلانية، علم الأوبئة الصيدلانية، صيدلة الإشعاع، إدارة الإمداد الطبي، والاقتصاديات الصيدلانية.

ج. تطوير شراكات مع الجامعات الدولية عالية الجودة .

د. تسهيل التعليم المهني المتواصل مدى الحياة.

و. يمكن تشجيع المكاتب العلمية للموردين للمساهمة في تطوير القطاع الصحي

ركائز الرؤية

- لا تقتصر مهمة النظام الصحي على الوقاية من المرض ومعالجة المرضى وتأهيلهم بدنياً ونفسياً، بل تتجاوزها إلى تعزيز صحة الأصحاء
- الإنسان محور عمل النظام الصحي
- مشاركة النظام الصحي في دفع العجلة الاقتصادية
- تفعيل دور القطاع الخاص، ودعم الشراكة بينه وبين القطاع العام
- العدالة في توزيع الخدمات الصحية
- أهمية دور الإعلام الصحي في تعزيز وعي المجتمع صحياً
- مركزية البحث العلمي والأكاديمي في المجالات الصحية والطبية في تحسين الأداء في مجال خدمات الرعاية الصحية

❖ **الرؤية ...**

مجتمع معافى بدنياً ونفسياً، يعيش في بيئة صحية، ويتمتع بإنتاجية عالية، يمتلك نظاماً صحياً متكامل الأركان يقدم خدمات تستجيب لحاجات الإنسان الصحية، ويضعه في محور اهتماماته، ويساهم إيجاباً في التنمية الوطنية

.

المراجع

1. د.محمد سعد وآخرون "رؤية ليبيا 2025 – التقارير القطاعية" 2006
2. دراسة لكريستوفر وفرينك لمنظمة الصحة العالمية (A WHO Framework for Health (System Performance Assessment متاح في **Error!** **Hyperlink reference not valid.** *تم اقتباسه في 5.2.2013*
3. تقرير قطاع الصحة الليبي 2010 (التقرير الإحصائي السنوي لقطاع الصحة والبيئة 2010)
4. تقرير وزارة الصحة الليبية 2012 (تقرير وزارة الصحة للمؤتمر الوطني العام– سبتمبر 2012)
5. تقرير اللجنة العلمية لمؤتمر الأنظمة الصحية 2012 ، رضا العوكلي وآخرون

Consultation on the Libyan health systems: towards patient– centered services

متاح في http://www.libyanjournalofmedicine.net